أمين الجميّل

الرِّهانُ الكَبير

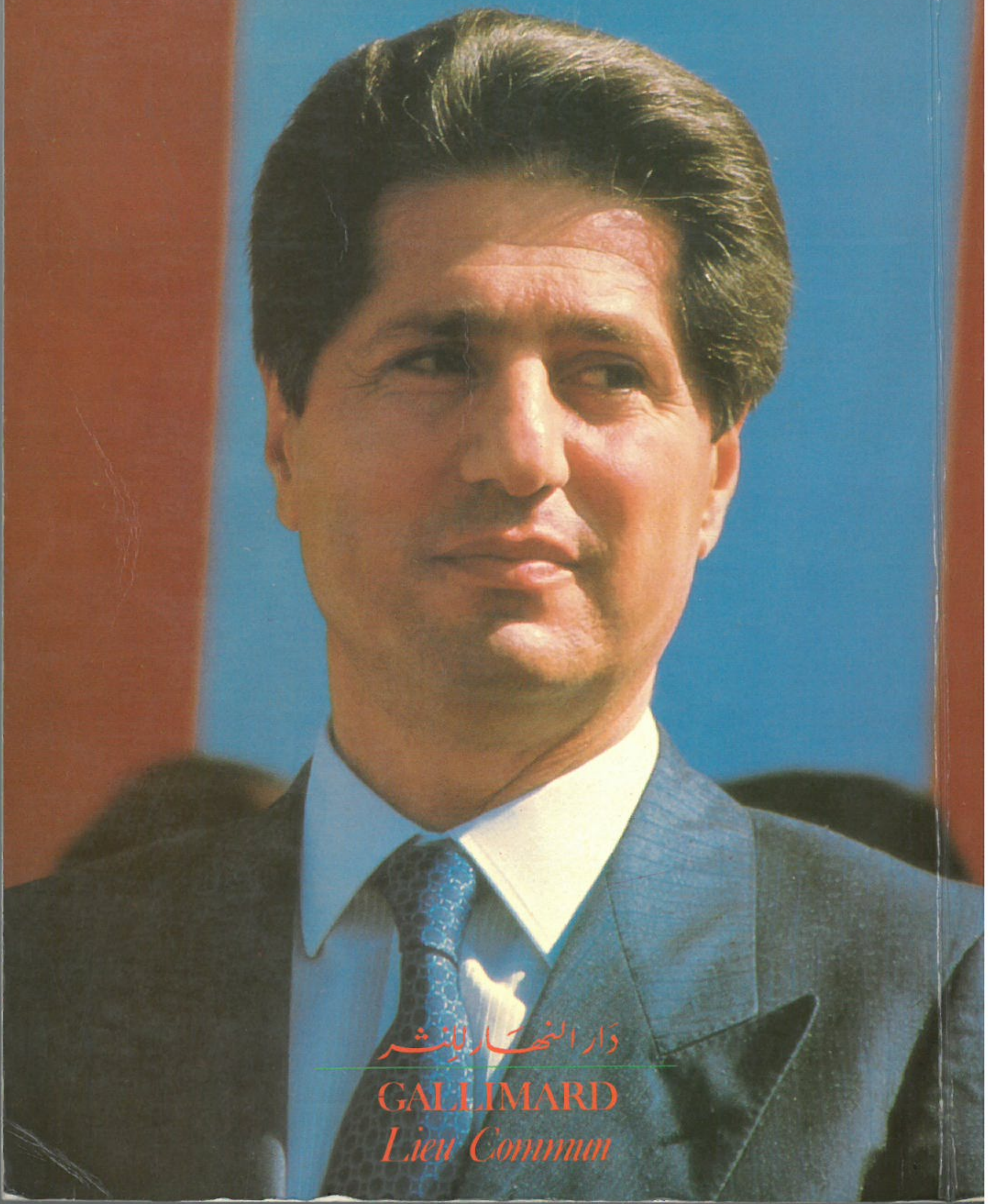

دار النهار للنشر

GALLIMARD

Lieu Commun

وضع هذا الكتاب باللغة الفرنسية
بالتعاون مع السيد فيليب لابو ستترل،
وصدر في باريس في شهر آذار ١٩٨٨ تحت عنوان
L'OFFENSE ET LE PARDON
Editions: GALLIMARD
LIEU COMMUN
ISBN: 2867050979 - CODE 955798

A
956.9204
G322r
C.C.

أمين الجميّل

الرِّهانُ الكبير

B. U. C. LIBRARY
13 FEB [illegible]
RECEIVED

دار النهار للنشر

جميع الحقوق محفوظة
© دار النهار للنشر ش.م.ل

ص.ب ٤٥٤-٥٥ - لبنان
هاتف ٣٣٥٥٣١(٠١) - ٣٤٠٠٤٤(٠١)
تلكس NHRPRS ٤١٨٩٨ LE

يخصص ريع حقوق هذا الكتاب لمساعدة الطلاب اللبنانيين

وفاء لذكرى والدي
الشيخ بيار الجميل

تمهيد

عَشيَّة نهايَة وِلايَتي ، حَرِصْتُ على أن أحَدِّد تحديداً شامِلاً مَدى الأزمَة الرّاهِنَة التي ما ارتَضَيتُ قطّ الاكتِفاء بتَولّي إدارَتها ، بَل سأحاوِل حتى النِّهايَة أن أجِدَ حَلاًّ لَها.

وَإذ أضَع اليَوم هٰذا الكِتاب وَأنا في سُدَّة الحُكْم كَرئيس لِلجُمهوريّة اللبْنانيّة ، أوَدّ أن أعْرِضَ بعَض الأفكار وَالتأمّلات التي كانَت ثِمار تجربتي ، لِجَميع الذين تابعَوا القَضيَّة اللبْنانيّة مِن قَريبٍ أو بَعيد ، وَأدركوا أنّ مَعركَة لبْنان تَبقى مَعركَة الحُرّيّة وَالدّيموقراطيّة .

وَأودّ أن أوجّه خالِص الشُكر إلى الذِينَ تعَاوَنوا مَعي على إنجاز هٰذا الكِتاب .

أ . ج .

بعَبدا ، في ٢٨ شباط ١٩٨٨

القسم الأول

في سدة الرئاسة

الفصل الأول

الدّخول إلى قصر بعَبْدا

في ٢٣ ايلول ١٩٨٢، اجتزت عتبة القصر الجمهوري وأنا في ثياب الحداد. وما خامرني يومذاك شيء من الشعور بالفوز والاعتزاز اللذين يخامران عادةً من يتسلّم سدّة الرئاسة الأولى، إذْ كنت في وضع يحول دوني وذلك الشعور من جراء الخسارة الفادحة التي مُنيت بها اسرتنا على اثر اغتيال شقيقي بشير، الرئيس المنتخب الذي جئت خلفاً له.

انتخبني المجلس النيابي في ٢١ ايلول ١٩٨٢، أي قبل أربعة أيام من تسلمي الحكم، باقتراع شبيه بالاجماع وغني بمدلولاته، ولكن كم كان باهظاً بتبعاته ونتائجه. فالنواب الذين انتخبوني باكثرية ٧٧ صوتاً في مقابل ثلاث أوراق بيض، رأوا في شخصي رمز الوحدة الوطنية وامكان العودة اليها. وهم يعرفونني حق المعرفة، اذ كنا نعمل معاً منذ

سنوات، حتى ان الحرب نفسها لم تتمكن من التفرقة بيننا، فبقيت على اتصال مستمر بهم، باذلاً أقصى الجهد، في كل مناسبة يتاح لي الكلام فيها، لتوطيد اللحمة الوطنية بين اللبنانيين. وعلى الرغم من التقلبات المتسارعة، بقيت ثابتاً في التزامي موقف الانفتاح، ليقيني ان لبنان الموحّد هو وحده القادر على استعادة مكانته بين الامم.

ولكن هذه الحال لم تكن لتعبّر عن الاوضاع التي تتخبط فيها البلاد. فالجيش الاسرائيلي يحتل نصف ارض الوطن، فيما تتمركز قوات سورية على قسم كبير من النصف الآخر، والمقاومون المسيحيون يبكون رئيسهم الراحل، والمسلمون يحاولون استعادة انفاسهم بعد الاهوال الدامية التي انزلها بهم الاجتياح الاسرائيلي، وزادها شدة بضرب حصار لا يهاود على الجانب الغربي من بيروت.

واذا كان انتخابي قد جعلني رئيساً للبنان وفقاً للاصول الدستورية، فان الجمهورية التي اتولّى رئاستها كانت رازحة تحت عبء الاحتلال، يمزقها العنف وتقطع اوصالها الاغتيالات، وقد انهكتها حرب تعصف بها منذ سبع سنوات... فمنذ دخولي القصر الجمهوري ادركت اني رئيس ليس كسائر الرؤساء.

ان انتقال الرئيس الجديد الى قصر الرئاسة في بعبدا أمسى، في ذاته، ضرباً من الحملة العسكرية، او نوعاً من المغامرة. فالطريق التي كانت فسيحة رحبة اصبحت اضيق من ممر مزفّت داكن شققته القذائف، وخدّدته الدبابات الاسرائيلية الثقيلة. أضف الى ذلك ان طريق القصر لم تكن حرة سالكة، فكان عليّ، فور وصولي، ان ابذل قصارى جهدي لحمل الولايات المتحدة الاميركية على اقناع اسرائيل بوجوب رفع

حاجزها العسكري من محيط القصر. فجيش تل ابيب كان يستطيب التمركز في هذا المكان الذي يتيح لجنوده ان تؤخذ لهم صور يبدو فيها قصر الرئاسة اللبنانية... وراءهم.

ان اشراك قوة عالمية عظمى في الضغط لرفع هذا الحاجز، وتمكين رئيس الجمهورية وزائريه من التنقل بحرية، بعيداً من المراقبة العسكرية الاسرائيلية، تلك هي الحلقة الأولى من سلسلة الصعوبات التي اعترضتني.

ومن غرائب القدر ان اسم «القصر الجمهوري» ظلّ يُطلق على بناء مهدّم، وبيت مهجور، مخلّع الابواب والنوافذ، تكسو اروقته الانقاض، وكيفما التفتّ فيه لا ترى غير الحفر والغبار يغطي الجدران والاثاث المبعثر هنا وهناك. ولم ينجُ من هذا الدمار سوى مكتب الضابط المرافق، فتحول موقتا مكتباً للرئاسة. واضطررنا الى الاسراع في ترتيب ردهة الاستقبال الوحيدة التي سلمت من التدمير لنجعلها مكاناً لمراسم التسليم والتسلّم للسلطة الدستورية الأولى. وكان هناك نواب ونفر من كبار موظفي الدولة وعدد قليل من المصورين جازفوا بحياتهم في اجتياز الطريق، ووقفوا ينتظرون، يخامرهم مزيج من الخوف والاضطراب والقلق. اما الموظفون فغائبون. والمدير العام للرئاسة، الذي كان يزمع على تقديم استقالته، كان وحده يؤمن نوعاً من الدوام، وحوله مئة من العسكريين المولجين بحراسة المكان. وكان القصر أشبه بطيف. فالهاتف فيه لا يعمل، ولا اتصال بالخارج إلاّ بجهاز عسكري يعمل بغير انتظام. ولا وجود تقريباً للماء والكهرباء. هذا هو الاطار المذهل الذي عبرته لأصل الى القصر الجمهوري حيث كان ينتظرني الرئيس الياس سركيس.

كنت اعرف الياس سركيس جيداً. فقد التقينا مراراً خلال عهده. وكنت معجباً بوطنيته، وما لديه من مفهوم الشرف والتجرّد والواجب. وهو لم يفقد الامل بمستقبل لبنان حتى في اقتم ساعات الحرب. وهذه المرة، جمعنا احتفال رسمي، فكانت لحظة مؤثرة: مسؤولية البلاد انتقلت الى راع جديد. انها لحظة بالغة الاهمية في خطوة مرموقة من خُطى التاريخ، يتأهب فيها رجل للاضطلاع بالمسؤولية عن مصير وطنه واهله، وهو مصير غائم الملامح يلفّه الغموض.

لم يُجْرَ الاحتفال كما كنت اتوقعه. فالرئيس سركيس بدا مستعجلاً، وكان اجتماعنا شكلياً لم يستغرق اكثر من ربع ساعة. ولما سألته هل لديه توصيات محدّدة، او وثائق خاصة، او ملفات سرية ينقلها اليّ، حدّق بي بكثير من الدهشة ثم هزّ رأسه وقال: «ليس لديّ ما اقوله غير ما تعرف... فاسرار الجمهورية هي في مخيلة الناس واوهامهم». وكمن تحرر من عبء مرهق او بلغ نهاية طريق الجلجلة، اتجه الرئيس السابق الى سيارته الخاصة، وانزوى فيها مسرعاً، من غير ان يحجم عن ارسال كلمات تقليدية تقال في مثل هذه المناسبة في جمهورية هادئة، آمنة، مما كان له وقع شديد الاثر في مثل المكان الذي كنا فيه، وفي مثل الحال المعبّرة عن فداحة المأساة التي تعانيها البلاد.

وفي اعتقادي، ان فقدان المعلومات المكتومة والمستندات السرية والايضاحات الممكنة، لم يكن مطلقاً مما يدعو الى الاطمئنان. بل العكس هو الصحيح. فقد اتضح لي في ذلك برهان اضافي على ان بلدي مكشوف كلياً، واني كنت ذلك الرجل المطلوب منه وحده اكثر من الكثير؛ ان يكون رئيساً للجمهورية، في لبنان وفي هذه الظروف بالذات.

وعلى الرغم من الاجماع الانتخابي الذي رفعني الى سدة الرئاسة الأولى، وربما بسببه، بدا لي مدى الآمال الكبيرة التي غدوت امثلها في نظر اللبنانيين. وعلى الرغم من تذكّري الدائم ذلك الصباح الذي احاطني فيه النواب، مسيحيون ومسلمون، ليقدموا إليَّ التهنئة، وعلى الرغم من اشارات الثقة المنهمرة عليّ من كل جانب، بقي الواقع الراهن يفرض نفسه: كنت اشعر اني وحيد في مواجهة الصعاب. وكان عليّ ان اجمع شمل قوى متنافرة، وان اجد وحدة مفقودة، وربما ان اقود السفينة معاكساً التيار الجارف. فافكاري المتسامحة، واصراري على السير في طريق الانفتاح كانت من العوامل التي جعلت مسلكي يقابَل بالحذر لبلوغ الاهداف التي رميت اليها. ولم يكن لدي جيش مكتمل العدة، ولا ادارة فاعلة في بلد تعصف به اهوال الحرب. فكان عليّ ان ابادر فوراً الى معالجة الشؤون الاشدّ إلحاحاً قبل سواها، من غير اضاعة الوقت في الانتظار.

ولدى وصولي الى المقر الموقت لمجلس النواب لاداء اليمين الدستورية، رأيت بين الديبلوماسيين الحاضرين، السيد فيليب حبيب الموفد الخاص للرئيس رونالد ريغن. وكان حبيب قد سافر الى الولايات المتحدة الاميركية في الاسبوع الاخير من شهر آب، بعد المفاوضات التي اجراها لاجلاء القوات الفلسطينية عن العاصمة اللبنانية وسحب القوات السورية المحاصرة فيها، إلا انه عاد الى بيروت منذ اعلان انتخابي رئيساً. فدنا مني، فيما كنت اتلقى تهانئ النواب، وقال لي بلهجة الواثق بنفسه وبصوت تتجلّى فيه الرصانة والجد: «تعلمون، سيدي الرئيس، ان ثمة مشكلات عدة وملحّة تتطلب حلولاً. فيجب ان نلتقي منذ اليوم وفي اقرب ساعة».

سألته: ألا يمكن الانتظار الى الغد؟

اجاب: «لا، يا سيادة الرئيس. هناك قرارات عدة وعاجلة يجب اتخاذها. لقد وُضع مع الرئيس سركيس برنامج لا بد من تنفيذه لمساعدة لبنان على التحرر من القوى الغريبة المقيمة على ارضه. وهذا البرنامج الذي التزمه بلدكم لا يحتمل أي توقف أو تأخير».

ومن غير ان اجيب، صعدت الى سيارة الكاديلاك السوداء، والعلم يخفق في مقدمها، وتحف بها دراجات المواكبة مطلقة صفاراتها الزاعقة، وتوجهت الى بعبدا. كان ذلك هو المظهر الوحيد المتبقي سالماً من هيبة رئاسة الجمهورية اللبنانية.

وعند الظهر التقيت الموفد الأميركي، يصحبه، هذه المرة، سفير الولايات المتحدة في بيروت، الذي كنت اعرفه لماماً. وكان هذا اللقاء الديبلوماسي الأول في ولايتي على جانب من الصعوبة والأهمية القصوى، بل كان في نظري هو الأصعب والأهم، لأني لم أجد لدي ذلك المتسع من الوقت الذي يُتيح عادة لرئيس الدولة الجديد الاطلاع على ملفات القضايا الاساسية، والتعرف عن كثب الى المعاونين المهيئين لتولي المسؤوليات. فكان عليّ أن أعتمد على إلمامي العام ببعض القضايا لمواجهة هذين الديبلوماسيين المحنكين اللذين جاءا لمفاوضتي، وهما محيطان تماماً بمضمون ملف أعدّا القسم الاكبر منه.

مضى اليوم الأول من عملي في الرئاسة في جلبة وفوضى لا توصفان، اذ توالت الاحداث فيه بسرعة وتخلّلتها تغييرات مفجعة وتحديات بالغة الخطورة تجمعت كلها وراحت تعصف بالبلاد.

وبعد غداء متأخر، وقد انصرفت عني جماعة الزائرين الذين كان علي ان اتقبل برضى اكتساحهم منزلي، اخذت أعي بحق مسؤولياتي الجديدة. وكان وقت الغسق قد حل وهو في بلاد الشرق قصير المدى ويتميّز عادة بالهدوء والسكينة، فتوجهت الى الشرفة في الطابق الاول من القصر وهي تحيط بجمال الطبيعة في كل اتجاه. وكنت ساعتئذ وحدي، فاتاحت لي تلك اللحظات أن اخلو بنفسي كلياً للمرة الأولى منذ أيام، بل منذ أسابيع أو أشهر. انها هنيهة الهدوء الفريدة منذ الاعصار الجهنمي الذي بلغ ذروته في ١٤ أيلول ١٩٨٢، يوم اغتيال شقيقي بشير.

بعد ظهر ذلك اليوم الأليم، وكانت الساعة الرابعة والربع تماماً، توقفت عن زيارة كنت اقوم بها لمركز سياسي، إذْ تلقيت اتصالاً مختصراً خلاصته: «مطلوب حضورك لامر عاجل وفي منتهى الاهمية»، فاسرعت فوراً الى سيارتي، وسمعت المذيع في الراديو يتحدث بصوت متهدّج، لا يقوى على ضبط كلماته، ويروي تفاصيل يتعذّر فهمها. فادركت، في نهاية الأمر، ان انفجاراً جعل مقر شقيقي بشير السياسي مجموعة من الانقاض.

هرعت فوراً الى بيت شقيقي، ونقلت زوجته بسيارتي الى مكان الحادث، فوجدت المبنى منهاراً، والناس حوله في ازدحام وحركة محمومة، بعضهم بثياب مدنية وآخرون باللباس العسكري، وبينهم نساء، وسيارات خاصة، وسيارات اسعاف، وليس فيهم من يستطيع ان يروي

ما حصل لشدة الجزع وسيطرة الاضطراب على الجميع. وفي هذا الجو من الذعر والارتباك والدهشة المفجعة، تعثرت أعمال الاغاثة، وانتشرت الاشاعات على مداها الأوسع، وهذا ما جعلها متضاربة متناقضة.

وفي هذه الفوضى العارمة، أجمع شهود كثيرون على نقطة واحدة هي أنهم رأوا رجلاً يكسوه الجص ويغطّيه الغبار، يصيح مهرولاً من المبنى المهدّم: بشير! إنه بشير! وسرعان ما اختفى...

وكان كل واحد من اولئك الشهود يعتقد ان ذلك الرجل هو شقيقي، وانه جريح، ويصيح معلناً اسمه ليعرفه الحاضرون ويسعفوه. وكانت الساعة قد بلغت الرابعة والدقيقة العشرين. وبعد حين التقينا ذلك الرجل الذي حسبه الناس اخي بشيراً. وكان على شيء من الشبه به. وما كان يصيح باسم بشير إلا تعبيراً عن قلقه على الرئيس المنتخب المندثر تحت الانقاض.

وفي تلك الساعة الرهيبة، وقفنا في خضم من الدعاء والتمنّيات بتعليل الأماني وتهدئة النفس بالآمال والرجاء. أصغينا باهتمام بالغ الى الروايات المتعدّدة وحتى المشكوك في صحتها التي انصبّت علينا من كل جانب. ولم نكفّ عن اجراء الاتصال بالمستشفيات ومراكز الصليب الاحمر وحتى ببعض الاديرة التي اعتاد بشير الذهاب اليها من حين الى آخر، ولكن دون جدوى.

ولما خيّم الليل، ولم يكن قد جاءنا بعد أي خبر مؤكد عن بشير، انتقلت الى القصر الجمهوري في العاشرة ليلاً. وكانت أجهزة الاستخبارات اللبنانية تؤكد جهلها بمصير الرئيس المنتخب. اما الرئيس

سركيس فكان واضح الاضطراب، وقد يكون أوّل من تبادر الى ذهنه ان بشيراً قد مات.

عدت الى مكان الحادث مضطرباً، شارد الفكر، فكان المشهد الذي وقعت عليه عيناي لا يطاق لهوله: ليل حالك ورافعات تتابع، في ضوء الكهرباء، رفع الحجارة والانقاض التي هدت المنافذ على أحياء يُسمع أنينهم وتتسرّب الينا أصوات استغاثتهم. وتمكنا قبيل منتصف الليل وبصعوبة بالغة من ان ننتشل من الطبقة السفلى من المبنى جثثاً ممزّقة ومشوّهة لم يبقَ فيها ما يدل على أصحابها.

علامتان اثنتان اتاحتا لنا التأكد من ان بشيراً كان في عداد الضحايا: محبسه المميّز عن اي محبس آخر، وورقة صغيرة كان تلقاها قبيل الاجتماع، وُجدت في جيب قميصه. وهكذا انطفأ الأمل الأخير. لقد قتل شقيقي بشير، وكانت الساعة آنذاك قد بلغت الحادية عشرة ليلاً.

منذ تلك اللحظة، بت أعيش وكأني خارج نفسي. وتوالت علي الأيام والليالي كأنها كابوس لا يتزحزح ولا ينتهي في صخبه المتوالي. وكان عليّ ان اتخطى هذا الهول، واتجاوز ألمي، وان لا أتوقف عن متابعة المعركة، ولا أتقاعس أمام فظاعة ذلك الاغتيال الرهيب.

ومنذ الفجر انهالت على منزلنا العائلي افواج الناس، وقد جاؤوا يشاركوننا في الحزن، ويعبرون عن مواساتهم. ومنهم من كان ينتظر التوجيهات، أو يطلب النصيحة. وكانت هناك قرارات سياسية لا بدّ من اتخاذها، وترتيبات إدارية يجب القيام بها. وفي خضمّ هذه الدوامة كنت أشعر أن عليّ أن اكون اكثر بصيرة فيها.

وطوال الايام القليلة التي تلت ذلك الاغتيال، تلاحقت علي أحداث بالغة الأهمية، منها اعلان ترشيحي لرئاسة الجمهورية مع كل ما يحفل به من دسائس ومن توتر وغمّ. فانتخابي رئيساً، وتسلّم أعباء المسؤولية، وغير ذلك كثير، أثقل كاهلي، وجعلني ابذل جهوداً مرهقة.

وفي وقفة تأمل على شرفة بعبدا، بدأت أشعر بنوع من الطمأنينة الداخلية التي تلي عادة ساعات الارهاق والقلق الشديد. وأحسَسْتُ اني استطيع ان أنعم بهدأة المساء الذي بدأ يطلّ، وأن أعود الى نفسي تحت جناحه من جديد.

تتمتع تلة بعبدا، التي شُيِّد عليها القصر الرئاسي، بموقع مميّز. فنظرة واحدة منها تختصر المشاهد اللبنانية بكل ما فيها من تنوع. وهذه التلة المشرفة على العاصمة هي، في الوقت ذاته، نافذة على البحر غرباً وعلى الجبل شرقاً. إنها فعلاً مرصد لم أكن أملّ فيها سبر أغوار الأفق. وكانت تلك اللوحة الطبيعية التي أُسرح فيها نظري تنبسط أمامي وتدعوني الى ادراك القضية اللبنانية في كل مجالاتها. كما كانت تتوالى امامي المناطق بكاملها.

ففي البعيد، يرتسم الجنوب، الأرض المعذبة المستباحة للاحتلال. فمن هناك انطلقت في ٥ حزيران الدبابات والمدرعات الاسرائيلية متقدمة نحو بيروت.

وفي الشرق، سوق الغرب وجبل الشوف حيث تمركز الجيش الاسرائيلي متخذاً مواقعه بين الطائفتين الدرزية والمسيحية. لم استطع أن

أرفع نظري لحظةً عن هذا الجبل اللبناني، ولم أكن قادراً على ان أصرف عن بالي ان هناك امامي قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في كل لحظة وهي مخبأة في حنايا تلك الطبيعة الخضراء.

وفي الغرب، مطار بيروت الذي لا يزال مقفلاً. فمدارجه خاوية وخالية، تمتد بعيدا في الافق، وعلى مقربة منها مخيما صبرا وشاتيلا الفلسطينيان اللذان دخلا منذ أيام الى ذاكرة العالم كله، ولا يزال دخان الجرائم التي ارتُكبت فيهما يتصاعد وشاحاً اسود كأنه يصر على ان يكسو الناجين من الموت فيهما بثياب الحداد.

اما الجهة الاخرى، فمنطقة بيروت الغربية حيث قاسى المواطنون حصاراً لم يرحم. ووسط المدينة تحول الى كتلة انقاض تراكمت منذ ست سنوات. وفي جوارها، ترسم الاحياء المسيحية نطاقها، وهي التي عانت منذ زمن قريب سعير الغليان، وتعيش اليوم، بعد بشير، ما تبقى من حلم قضى.

وما غابت عني بقية المناطق اللبنانية: الشمال حيث تتمركز قوات سورية، والبقاع حيث قام حد جديد فاصل على امتداد طريق بيروت – دمشق بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية، وزحلة هذه المدينة الشهيدة...

لم ينتزع جمال هذه المناظر من فكري صور الموت والدمار. وشعرت ان لبنان كله، بجباله وبحره، بسهوله واوديته، بآلامه وآماله، بماضيه ومستقبله قد بدا كله فجأة امامي. وما تجمعت مرة قضايا بالغة الصعوبة والتعقيد على رقعة ضيقة كما هي الحال في لبنان. وهكذا بدت لي المسؤولية كبيرة جداً، ولكني رأيت، في الوقت ذاته، فسحة الأمل

رحبة مترامية الأطراف. ولطالما كان إيماني دليلي الدائم الذي يوجهني الى اجتناب الأخطاء. لقد تشابكت معطيات القضية اللبنانية من ارادة السلام، والرغبة في التقدم، والعزم على انهاء الحرب... واصطدمت بقوى التجاذب والاعتداء. وبدا لبنان في مهب عاصفة اقليمية، فهل يستطيع ان يخرج منها؟ وما هو ثمن تلك الهزات؟

وعندما حلّ المساء، واخذت مصابيح البيوت تتوهج. بدا لي ان هذه الأضواء المتماوجة تشهد للأمل الذي يولد. وكنت أُفكّر بما عليّ أن اعمل لأحقق هذا الأمل. وكنت اقرأ الابتهالات الصامتة الى السلام في عيون الذين تحدثت اليهم اليوم. فراحت تهزّني في اعماق الصمت مذكرة بالمسؤولية الملقاة على عاتقي.

وفيما كنت غارقاً في تأملاتي هذه، ارتفع صوت المؤذن داعياً الى صلاة العشاء. وسرعان ما اخذ يشتد فيتماوج صداه بين تلة وأُخرى. ثم أخذت تمازجه شيئاً فشيئاً ايقاعات من اجراس الكنائس تقرع صلاة البشارة. وجاء هذا الايقاع المزدوج يطرق اذنيّ فجأة وينتشلني من تأملاتي. وبدا لي ذلك النداء الايقاعي كأنه آتٍ من أعماق العصور. وكأنه عندنا منذ الازل. صوتان كانا يرتفعان منبثقين من ارض واحدة، يدعوان الى عبادة آله واحد. ما من بلد غير لبنان يعقد فيه دينان، يقيمان جنباً الى جنب، ميثاقاً مع الخلود. وتعود اليّ مهمة التقريب بين اولئك الذين باعدت ما بينهم الحرب.

لا يستطيع لبنان ان ينهض إلا باعادة تثبيت وحدته، باعادة بناء مجتمعه المتنوع. اذ لا سلام لنا على الاطلاق خارج الوفاق الاسلامي

- المسيحي. فعلى المسلمين والمسيحيين في لبنان ان ينسجوا راية العيش المشترك من جديد.

وكان يفعمني هذا اليقين وانا أُبرِم، ذلك المساء، عهداً مع بلدي الجميل، لبنان.

الفَصْل الثّاني

المِهنَة الأصْعَب

لم يكن تولّي رئاسة لبنان والسهر على مصيره، بالنسبة الي، مما يَعِدُ بايام هادئة. فالصداقة التي تشدني الى اسلافي الرؤساء السابقين والعلاقات الطيبة القائمة بينهم وبيني، جعلتني ارى مدى صعوبة المهمة الملقاة على عاتقي. ولو اني، في هنيهة لا مبالاة، انتشيت بفكرة يصعب تحقيقها واستسهلت تلك المسؤولية العظمى، لجاء صوت والدي منبهاً يعيدني الى الحقيقة بقوله: «على المرء ان يكون فدائياً ليقبل رئاسة الدولة اللبنانية». وقد اسمعني هذا القول قبل انتخابي ببضعة ايام. كنت اظن اني قدرت ضخامة المشكلات المطروحة، ولكن تقديري جاء دون الواقع. فقد كانت الحروب والاحتلالات والتهجير والقصف والاغتيالات من المآسي التي كان عليّ ان اواجهها كل يوم.

ومنذ البداية، وجدت نفسي في عالم يتسم بالقسوة والاقتتال الضاري اجبه فيه عنفاً بلغ حده الأقصى من التصعيد. وكنت احسب نفسي انتُخِبت لأُعد عملاً سياسياً، وارسم اهدافاً وأُهيِّئ الوسائل الضرورية لبلوغها، ومراقبة تطبيق ما اتخذ من تدابير. فاذا بي، منذ بدء ولايتي، في عالم يعصف به العنف ويمزقه الاقتتال، وتتصاعد فيه الأزمات المتلاحقة الى حدها الأقصى.

كانت العلاقات بين اللبنانيين مضطربة الى حد جعل بعضهم يرى في مغادرة البلاد حلاً لمشكلاته. وأهل الكفاية والمخلصون ممن اختاروا البقاء غدوا الأكثر تعرضاً للضغوط والتهديدات والخوف من الجماعات المسلحة. ولم يكن هذا الجو مؤاتياً لصفاء الفكر والتعويل الجدي على العمل الذي تتطلبه الاوضاع الصعبة. وأراني مضطراً هنا الى البوح بان هذا الخطر المستمر وما يثيره من شعور بالمرارة كانا من العوامل العديدة التي حفزتني على الصمود، وجعلتني أُقدم على جبه الصعاب، كأني في سباق دائم مع الزمن.

يعيش المرء في لبنان، ولاسيما رجل السياسة، في هاجس التهديد المستمر. وهذا شعور عرفته قبل وصولي الى الرئاسة لأني تعرضت لمحاولات اغتيال عدة قبل ٢٣ ايلول ١٩٨٢.

وترقى أُولى هذه المحاولات إلى مطلع الحرب عام ١٩٧٥، وهي محاولة خطف جرت على أثر تناولي العشاء عند بعض الاصدقاء. ففيما كنت عائداً الى منزلي، تصحبني زوجتي، قرابة منتصف الليل، دُهشت إذْ رأيت جمهوراً يسوده الصخب محتشداً امام بيتي، الأمر الذي لا يمكن اعتباره فألاً حسناً في مثل تلك الساعة.

وفيما كنت أُسائل نفسي: ما الخبر؟ دهمني جاري وارتمى عليّ مرتعباً شبه فاقد الصواب. وبصعوبة كليّة، فهمت من تمتماته المتقطعة أن مجهولين خطفوه منذ قليل اذ حسبوه امين الجميل – وهو يشبهني قليلاً – فضربوه بعقب المسدس على صدغه، ورفعوه من مقعد القيادة في سيارته التي تشبه سيارتي، وطرحوه على المقعد الخلفي. ولكنهم ما لبثوا ان تنبهوا الى انهم اخطأوا الهدف لما عمدوا الى عصب عيني ذلك الرجل الذي لم يكن امين الجميل. فطرحوه ارضاً واستولوا على سيارته ولاذوا بالفرار.

جرت هذه المحاولة قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ ببضعة اسابيع. وكانت الغاية منها، حسب ظني، اشعال الفتنة في البلاد، وهي الفتنة نفسها التي اشعلها حادث الاوتوبيس في عين الرمانة، كما يعلم الجميع. وبعد حين، عرفت اسماء بعض أبطال هذه «العملية»، فاذا هم من الذين يتصدرون مراكز قيادية رفيعة، كرتبة «جنرالات» مثلاً، في ميليشيات تحركها على ارضنا أيادٍ وإرادات غريبة.

وبعد سنوات نجوت من انفجار تعرضت له لدى مروري بسيارتي على طريق بكفيا، فأصبت من جرائه بجروح بسيطة. وكان أولادي يتبعونني في سيارة أُخرى، فهالهم المشهد حين سمعوا دوي الانفجار، ورأوا سيارتي تغيب في سحابة كثيفة من الدخان الأسود. فتمكنت من طمأنتهم بسرعة. ولم تكن هذه الطمأنة، في نظري، لتقل أهمية عن سلامتي.

وأخطرني صديق ذات يوم بأن مؤامرة تدبّر للاعتداء على حياتي بآلة تصوير ملغومة أعدها خبير في الاجرام في احدى العواصم العربية.

ولكن واضعي هذه الخطة صرفوا النظر عنها بعد ان تسرّبت بعض الاخبار عنها.

وأُجريت محاولات أُخرى من هذا النوع، إلا أنها لم تفلح. ومنذ توليت الرئاسة، ما برحت أتلقّى تهديدات ورسائل تحذير، فضلاً عن نصائح بوجوب اتخاذ الحيطة. ولكني رفضت دائماً، ولا ازال أرفض أن أعيش في هاجس الاغتيال.

وجرت كذلك محاولة لاغتيالي يوم زرت صيدا، عاصمة جنوب لبنان. وقد انتقلت اليها على اثر انسحاب القوات الاسرائيلية منها. وكم تلقّيت من نصائح للعدول عن القيام بهذه الزيارة الى مدينة خالية من القوى النظامية الشرعية. ولكني رأيت أني لا أستطيع التخلّف عن المشاركة في فرحة صيدا بتحررها، فاصطحبت الرئيس رشيد كرامي الذي رحب بهذه الفكرة ترحيباً حاراً، ووصفها بانها مبادرة من شأنها ان تخفف آلام عاصمة الجنوب الجريح، وتشجع الاهلين على الصمود.

لدى وصولنا، لم يصدق الاهلون، للوهلة الأولى، ما ترى عيونهم. وسرعان ما انتشروا في الشوارع يعبّرون عن ابتهاجهم. وبلغت بهم الحماسة ذروتها، فحملونا على الاكتاف، رئيس الحكومة وانا. وانطلقت هتافات الرجال تحيّينا وترحب بنا، تتخللها زغاريد النساء وفيها تعبير عما يجيش في الصدر من إلفة ووئام. واحتشد حولنا جمع كبير من رجال وشبان وفتيان واطفال وشيوخ ورجال دين ورسميين وغير رسميين، وساروا بنا الى سرايا الحكومة حيث أُلقيت خطب الترحيب والتأييد والاستمرار في مسيرة التحرير.

وكان عادل عسيران، وزير الدفاع، قد أعدّ مأدبة تكريمية في منزله

بضاحية المدينة. ولكن مدير المخابرات في الجيش لم يكتف هذه المرة باسداء النصح، بل حال دون ذهابي الى مكان الوليمة، وتبنّى رئيس الحكومة وجهة نظره، فعدنا من حيث اتينا.

وبعد اشهر، زارني صديق كان قد اختطِف في صيدا، وكشف لي خطة وضعتها جماعة أبتْ إلا أن تغتنم تلك الفرصة لاغتيالي واغتيال رئيس الحكومة بتفجير سيارة ملغومة اوقفت في مكان ملائم على الطريق بين صيدا ومنزل وزير الدفاع. وأكد لي مدير المخابرات أنه كان على علم بتلك المحاولة، فقرر منعي من الذهاب الى المأدبة حتى بالقوة اذا اقتضى الأمر، لانه كان يعرف ميلي الطبيعي الى تجاوز نصائح الأجهزة الأمنية.

من المستحيل ضمان حماية مطلقة من محاولات الاغتيال، مهما تكن التدابير المتخذة، ومهما يكن رجال الامن يقظين متأهبين. وعبرة الرئيس الاميركي جون كينيدي لا تزال ماثلة امامنا. فقد اغتيل في موكب رسمي تحيط به أجهزة الحماية كلها. وشأن المسؤول السياسي في لبنان شأن عدد كبير من مواطنيه. فعليه ان يكون واعياً، وان يدرك أن مظاهر التكريم ليست كلها بريئة، وان كل شخص من المستقبلين هو موضع ريبة. فعلى المسؤول السياسي ان يتعلم معايشة الموت.

ان اسرتي شديدة الخوف علي. أما أنا، فارفض ان يتملكني هذا الشعور. واني من القائلين: اذا أصبحت اسير هاجس الاغتيال فمن الافضل لك ان تتخلّى عن الاقدام.

وهكذا أتنقل كل يوم دون تدابير استثنائية، فاحضر احياناً الحفلات الرسمية خارج القصر ولا أنقطع عن أي عشاء عائلي. واتصرف احياناً

على نحوٍ تعتبره الاجهزة الأمنية محفوفاً بالخطر الكبير. ففي الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس جمعية المقاصد الاسلامية، ذهبت الى منطقة بيروت الغربية، ووقفت في ملعب يجاور مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين المتصدعين بفعل المجازر التي ارتكبت فيهما. والقيت خطاباً على منصة فيه تشرف عليها مئات النوافذ، وكان من الممكن ان تصوّب اليّ فوهة بندقية من خلف أية نافذة من هذه النوافذ. كان رجال حرسي الخاص لا يعرفون الى أين يوجهون أنظارهم. وهذا كله لم يحملني على الاحجام عن المشاركة في هذه الذكرى الوطنية، لما لجمعية المقاصد الخيرية من مكان مرموق في لبنان والعالم العربي.

ان العيش مع الخطر الدائم يتطلب مقداراً من الشجاعة، الى جانب شيء من الوقاية. ولكن لا بد أولاً، من تلك «البركة». فمساكنة العنف هي واقع جديد في لبنان. لقد كان بلدي موئل سلام ووئام، ومثالا للتسامح بحيث اصبح مضرب المثل. تغنى به عارفوه على أنه نموذج للعيش المشترك والألفة قبل أن ينطلق فيه هذا التيار الجامح من العنف الذي لا يقف عند حد، وقبل ان تُرتكب في أرجائه الجرائم العمياء والمجازر ضد الابرياء.

ان ما حدث ويحدث في لبنان منذ بدء الازمة هو تبدّل مفاجئ في التصرفات يصعب تفسيره. فقد ارتاب كثير من الباحثين والمحللين الاجانب في سلامة تكويننا الاجتماعي ونهجنا السياسي، ووضعوا موضع الشك حقيقة لبنان على انه كان بلد السلام، فتوقفوا مثلا عند الفروقات الاجتماعية التي عرفها لبنان والتي تأزمت احيانا، واشاروا الى تعدد الطوائف الدينية والى الصعوبات التي تحول دون تمكن الدولة من فرض

النظام العام على عصبية العشائر. ولاحظوا اقدام بعض الفئات القليلة على اقتناء السلاح بكثرة مفسرين كل ذلك بانه دليل على ضعف بنية المجتمع اللبناني، وعلى قابليته لنشوب العنف في ارجائه لأقلّ سبب.

قد تبدو هذه الملاحظات حقيقية. ولكن، مما لا جدل فيه، ان مسيرة لبنان العامة عرفت هدوءاً قائماً على التفاهم والوئام طوال مئة وخمسة عشر عاماً (١٨٦٠ – ١٩٧٥). فلم يحدث، طوال هذه الحقبة ما يصدع المجتمع أو يهدّد الدولة والسلام والنظام الديموقراطي في اطار التنوع الغني القائم فيه، وهو أمر لا نرى له مثيلاً في ارقى الدول وأعرقها ديموقراطية.

ومهما تكن صحة هذه الانتقادات والملاحظات، فمن الثابت أن لبنان عرف عقوداً من الاستقرار، فكان مجتمعه آمناً، والأقليّات فيه تتمتع بوضع خاص، وكل مواطن يجد حقّه في محيطه وعلى ارض وطنه.

ان الواقع الذي يتجسّد به لبنان يُعتبر مثالاً نادراً في هذه المنطقة من العالم. فلا وجود فيه للسجناء السياسيين، ولم تُعرف فيه نسبة ٩٩ أو ٩٩,٩ بالمئة في الانتخابات الرئاسية أو النيابية. وهو يرفض نموذج الحزب الواحد المهيمن على كل شيء. وفيه صحافة حرة تطبَّق عليها القوانين. ولا يخضع قضاته للأوامر أو لأي توجيه رسمي او غير رسمي. وينتقد المواطنون السلطة السياسية كما يطيب لهم دون أن يخشوا قطع رؤوسهم. ولم يسمح هذا البلد مرةً واحدة لضباط قواته المسلحة من مختلف الرتب بان يخرجوا من ثكناتهم ليستولوا على السلطة. فلبنان في هذا الصدد نموذج للديموقراطية عريق الأرومة فيها.

ولا مفرّ لنا من الاعتراف بأن الديموقراطية اللبنانية لم تكن دائماً مثالية، خالية من الشوائب، إلا أنها وحدها في هذا الشرق العربي، صاحبة

الحق وتستطيع ان تكون رمزا للنظام القائم على الحرية والمساواة وكرامة الانسان.

لقد مرت سنوات وبيروت تعيش في قلق مستمر، تتحمل الضغط وتواجه العنف والجنون. ولم يسلم أحد من هذا الوضع الخانق. فطوال تسعة اشهر، مثلاً، من أيلول ١٩٨٣ الى ايار ١٩٨٤، كان قصر الرئاسة أشبه بقلعة محاصرة. أقمت مع بعض المستشارين المقربين أياماً لم تكن سوى دوّامة من الجنون انهكت الراجمات طوالها مبانيه بقذائفها المدمّرة. ولا يغيب عن بالي ذلك اليوم الذي زارني فيه للمرة الاولى سفير فرنسا الجديد فرنان فيبو، وكان يرافقه فرنسوا دي غروسوفر مبعوث الرئيس فرنسوا ميتران. فلم تتوقف القذائف عن التساقط لحظة في أثناء الزيارة. وبدا الديبلوماسي الفرنسي الذي وصل حديثا من باريس، حائرا ومرتبكا، ثم سأل بكل براءة عما اذا كان سيقدم أوراق اعتماده في ذلك الجو البعيد عن رصانة المراسم والذي يشبه المناظر المألوفة في أفلام الحروب؟

عشت مع فريق العمل في ملجأ داخل القصر كان في السابق مرأبا للسيارات، وهو مظلم وخال من النوافذ، لا تهوئة فيه ولا تبريد او تدفئة. وغني عن القول أننا كنا نعيش فيه حياة قاسية وخانقة. وكانت هناك غرفة صغيرة لاستعمالي الشخصي كنت أنام فيها على سرير ميدان، فيما يتقاسم الوزراء والمستشارون غرفة أُخرى فيها أسرَّة مماثلة مصفوفة كما لو اننا في ثكنة او بهو نوم في مدرسة داخلية، وحوَّلنا غرفة ثالثة، اوسع قليلاً من الغرفتين الآنفتي الذكر، غرفة طعام وردهة اجتماعات وقاعة استقبال رئاسية في آن. ولم يكن اثاثها سوى مقاعد بالية، مهترئة،

اخذناها من المبنى القديم الخاص بالحرس الجمهوري. وكنا نستقبل فيها سفراء الدول واعضاء البعثات الديبلوماسية الذين كانوا يجازفون بالمجيء الى القصر. وقد اعتُمدت غرفة الاستقبال هذه مكتباً رئاسياً مدةً طويلة. وكان كل ما يمرّ بنا من احداث يعني حقيقة واحدة هي أننا محاصرون، مستهدفون من كل ناحية، وعلينا ان نصمد، وان نُسيِّر ما تبقّى من مسؤوليات الحكم.

وعلى مقربة من القصر مبنى آخر يغص بالعسكريين، كنا نستعمله مركز قيادة تحت الارض، فوضعنا على جدرانه خرائط نحدّد عليها تطور الاوضاع العسكرية في البلاد. ولم يكن لدينا جهاز رادار، إلا ان موجات اللاسلكي التي كانت تستعملها «قوى الأمر الواقع» كانت تتيح لنا ان نعرف اوقات انطلاق القذائف قبيل وصولها الينا، فنستبق سقوطها بالانتقال الى الملجأ.

عشنا على هذا المنوال، في دوي المدافع وتحت وابل من القذائف، أشهراً عدة تحت الارض من غير ان نرى ضوء النهار. وكثيرون اولئك الذين اعتقدوا ان ساعتنا الاخيرة قد أزفت، وأن لا مفرّ لنا من الاستسلام. وكانت فئة من الناس تنظر الى واقعنا المرير متشفّية او شامتة، وفئة أُخرى يساورها القلق على مصيرنا، تعتقد جادّة انه سيقضى نهائياً علينا او نهاجم فنضطر الى الفرار.

وكنا نخشى الاتصالات الهاتفية، لانها غالباً ما كانت تحمل إلينا الاخبار السيّئة من ضباط يبلغون الينا سقوط هذا الموقع العسكري او ذاك، او من آخرين يطلعوننا على لائحة الضحايا في المعارك الليلية. وقد تكون اقسى الاتصالات تلك التي تأتينا فجراً، في الساعة الثالثة

او الرابعة صباحاً. وكان احدها بالغ التأثير جاءنا من قائد الجيش وهذه خلاصته:

«سيدي الرئيس، عملنا كل ما في وسعنا لنصمد. ونستطيع ان نقاوم نصف ساعة بعد. فالضغط علينا يشتد اكثر فاكثر. واني ارجوكم ان تستقلوا سيارة مصفحة وتغادروا القصر الجمهوري فوراً... الطريق محفوفة باشد الاخطار، والآلية المصفحة قد أُعِدَّت لكم لتنقلكم الى مكان اوفر أمناً تستطيعون فيه متابعة ادارة شؤون الدولة».

لم يكن ذلك القائد يريد لي سوى الخير، ولكني دعوته الى الصمود، والبقاء الى جانب جنوده ليرفع معنوياتهم ويؤكد لهم ان خطوط الدفاع امنع من ان تسقط، بدل ان يهتم بي شخصياً ويصرف اهتمامه الى انقاذي.

واتذكر ذلك اليوم من كانون الاول ١٩٨٣، حين شلّت القذائف كل حركة في البلاد. وجاءني السفير الاميركي الى بعبدا يسألني الخبر عن وضعنا ويسبرني الرأي ليتبيّن نيات فريق العمل لدي حيال الاخطار الشديدة المحدقة بنا.

وفي صباح اليوم التالي نشرت وكالة «رويتر» نبأ مفاده ان الرسميين الاميركيين مهتمون بمصيري، وانهم وضعوا خطة لضمان خروجي، عند الضرورة، من القصر الجمهوري. عندئذٍ قلت باصرار وحزم لممثل حكومة واشنطن: «اعلموا جيداً اني لست شاه ايران، وليكن واضحاً لدى الجميع اني لا أُفكّر مطلقاً في التخلي عن مسؤولياتي ولا عن عاصمة بلادي، ولا حتى عن قصر الرئاسة».

والى القارئ نص برقية جاءتني في غرة العام ١٩٨٤، وفيها البرهان

القاطع على ما كان يخامر اعضاء حكومة باريس من خوف على سقوط القصر الجمهوري في ايدي مهاجميه. وبعد الاطلاع على هذه البرقية، شكرت الرسميين الفرنسيين على عواطفهم الكريمة. ولكن الخطر الداهم الذي كنا نحاول قدر الامكان تجاهله احدث لدي غصّة موجعة.

وفي ما يأتي نص برقية باريس:

«الى السيد فيبو، من قِبَل السيد دي غروسوفر:

اذا قضت الضرورة ان يغادر امين الجميل [القصر] ففرنسا مستعدة للقيام بذلك.

عليكم القيام بما يلزم في اسرع وقت استعدادا للتنفيذ.

أُبلغ وزير الدفاع شارل ارنو بهذه التعليمات».

ولعل وجه الطرافة في هذا الامر ان تحالف القوى الهائجة والناقمة على بريق الأمل المتمثل في بقاء الشرعية وفي اصرارها على المثابرة في القيام بواجبها، قد زادني قوةً في ايماني ولم يفقدني شيئاً من عزيمتي ومن تصميمي على الاستمرار في النضال استجابةً لاقتناعي بضرورة الثبات. فعلى الرغم من اقامتي في الملجأ، واستهدافي بالقذائف دون توقف، لم افقد ثقتي بنفسي لاعتقادي باني اناضل من اجل قضية عادلة، وارد التحدي، واحقق بذلك عملاً ما، انا مؤمن به. ووجود زوجتي واولادي الى جانبي في معظم الاوقات، وقد اصروا على مشاركتي في تلك الايام العصيبة، قوّى ايضاً عزيمتي. وكانت تلك الايام التي أمضيتها في الملجأ حافزاً آخر زادني صلابة وشدة. والسياسيون اللبنانيون الذين زاروني فيه عادوا وهم مثلي اكثر اصراراً على الصمود.

ولم تخل تلك المرحلة القاسية من بعض الانفراجات واحيانا من

اوضاع مضحكة. فقد فوجئنا في احدى الامسيات بزيارة مستغربة. ففي منتصف الليل، فُتح باب الملجأ واطل ممثل الرئيس رونالد ريغن، السفير الاميركي، ومعه موظفو سفارته وهم يرتدون جميعا سترات واقية من الرصاص، وقد تحدوا الموت باجتيازهم بضع مئات من الامتار تفصل بين القصر الجمهوري ومقر السفارة، ليطلبوا الينا استضافتهم في ملجئنا، لان حكومتهم لم تكن قد سمحت لهم بعد ببناء مأوى آمن في مبنى السفارة، وفي هذا الوقت كانت زينة الاسطول الاميركي السادس، «نيو جرسي»، ترسو في مياه بيروت. انه لعالم انقلبت فيه الاوضاع حقاً... ومهما يكن الأمر فان ممثلي الدولة الكبرى لم يندموا على مجيئهم الى ملجئنا، وقد شاركونا في العشاء تلك الليلة.

ومما يضاعف آلامي اني غدوت اليوم رئيس دولة يتهمها العالم كله بانها مختبر للارهاب الدولي. فيا له من اتهام ظالم لبلد طالما كان حقل تجارب لخير البشرية وحقل تجربة للعيش المشترك السلمي في مجتمع متعدد الاديان والمذاهب. ففي اماكن انتُزِعت من سلطة الدولة اقيمت مراكز تدريب على تنفيذ عمليات القرصنة الجوية، وعمليات الخطف بالاساليب الاوفر دقةً وتطوراً، فضلاً عن تلك المتعلقة بلغم السيارات. لقد اصبح جانب من بلدنا، وعلى الرغم منا، وكراً لجميع اولئك الذين تدربوا على نشر الفوضى. وليس ذلك بسبب تفكك البلد فحسب، او بسبب تكوين مؤسساته، بل ايضا بسبب موقعه الجغرافي. وهذا الموقع الذي اعطى لبنان دورا في بث روح التسامح والانفتاح امسى اليوم، في المنطقة، منطلقاً لتصدير الموت ولاعمال التخريب.

فلبنان الذي يقع على الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط، يبعد

مسافة ساعة بالطائرة عن مصر وعمّان، وساعتين عن بلدان الخليج، وثلاث ساعات عن روما، وأربعاً عن باريس ولندن... ولكن لا يخدعن احد نفسه. فمن الخطأ الاعتقاد ان تسليم لبنان لارهابيي العالم ينقذ من شرهم ما تبقى من العالم. واذا اغضينا عن تمركزهم في هذا البلد، فانهم لن يكتفوا بالاستقرار فيه، بل سينطلقون منه ليفجروا في المشرق او في بلاد الغرب القنابل ذاتها التي تدربوا على صنعها واستعمالها في بلادنا.

وكيف يمكن التحدث عن العنف دون التعرض لما هو أسوأ من كل اشكاله، ألا وهو احتجاز الرهائن؟ انه العنف الظالم، الجبان، الشيطاني، القبيح، المقيت كتلك العقوبات الجماعية التي مورست ضد مجموعات اكثرها من الابرياء، اقتصاصاً من مجرم، او رداً على عمل فردي. والمفارقة ان الفرد هو الذي يُخطف ويُذل ويُستعمل وسيلة للانتصار على دولة، او لفرض سياسة معينة عليها. انه، كالخطف، تحويل لعواطف جامحة تُستغل فيه ارقى مشاعر الحب والحنان والاخلاص والشوق الى الحرية والتعلق بحقوق الانسان، فترتد كلها ضد الذين رعوها وقدسوها. انه السلاح المطلق في ايدي قوى الشر التي تهدم افضل ما في الديموقراطيات من مبادئ وقيم.

ويدخل في هذه المأساة القاسية المحتجزون الاجانب من ضيوف وطننا: البريطانيون، والاميركيون، والفرنسيون، والألمان، والسوفيات، والكوريون... ومن اخواننا العرب الاردنيون والسعوديون. وهم جميعا قَدِموا موظفين منتدبين من دولهم الى لبنان فاحبوه، وصحافيين جاؤوا ليشهدوا له، واساتذة نذروا وقتهم وخبرتهم وكفايتهم لتنشئة شبابه، او رجال دين قصدونا رغبة منهم في محاولة حل قضية الرهائن.

هؤلاء الاجانب المختطفون والمحتجزون على ارضنا يشكلون ابرز التحديات التي اواجهها كل يوم. وعلى الرغم من ان مرتكبي هذه الجرائم هم غير لبنانيين، أو انهم اقدموا على فعلتهم لاسباب لا علاقة لها بالقضية اللبنانية، فلا يسعنا الانكار ان تلك الجرائم قد ارتكبت على ارضنا. وهذا ما يسيء كل الاساءة الينا.

وحين تتكرر باصرار على شاشات التلفزيون في العالم، وعلى موجات الاثير، وتنشر في جميع الصحف عبارات كهذه: «رهائن لبنان» او «الرهائن المحتجزون في لبنان»، ينتابني شعور بالالم والحزن واحس بان جرحا قد اصابني في الصميم.

وهناك ايضا آلاف من اللبنانيين تحتجزهم جماعات مسلحة في جميع انحاء البلاد. وهذا امر يحز في نفوسنا، ونعانيه اكثر من اي شعب في العالم. ولا غرو من القول ان اولئك الذين صادروا حرية الرهائن، يحتجزون في الوقت ذاته حرية جميع اللبنانيين، ويحولون دون قيام المؤسسات الرسمية بمهماتها. فكيف يمكن والحالة هذه الا يكون مصير الرهائن الاجانب واللبنانيين في صدر اهتماماتي اليومية، وفي طليعة القضايا التي اسعى الى حلها؟ فمصيرهم بمثابة مصيري ومصير الشعب اللبناني الذي اتولّى مسؤولية السهر على راحته وامنه، ومسؤولية اخراجه من هذه الدوامة القاسية. فالرهائن سلاح في ايدي اولئك الذين يريدون اخضاع بعض الدول، وسلاح في يد الذين يسعون الى تدمير لبنان كبلد للحرية والتسامح. ولهذا فاني اطلب الى جميع النفوس الكريمة ان تعي آلام تلك الرهينة المجهولة، الشعب اللبناني، وتشملها بلحظات تأمل وصلاة.

وبصفتي رئيساً للجمهورية اللبنانية، فاني لن أتوانى عن العمل مهما

تكن العقبات، للحفاظ على مؤسساتنا الديموقراطية، وهو رهان صعب لبلد من دول العالم الثالث مطوق بانظمة حكم متشددة وبدولة عبرية لا تطبق المبادئ الديموقراطية إلا على مواطنيها اليهود دون غيرهم. واذا كان لبنان قد اختار الديموقراطية نظاما له فلاقتناعه بانها وحدها عنصر بقائه وتقدمه. وعلى الرغم من المنازعات والحروب التي تنهكنا والاخطار التي تحيق بنا فانها تبقى النظام الافضل. وهنا تمر بي في الذاكرة كلمة ونستن تشرشل الشهيرة: «قد تكون الديموقراطية اسوأ الانظمة، ولكني لا اعرف نظاماً افضل منها». وهي في رأيي الطريق الوحيد الذي تستطيع به المجتمعات المتعددة الاديان والاجناس ان تعيش معاً، وان تعبر عن مواقفها وتضمن سلامة مصالحها.

ويملي علينا الواقع اللبناني اوضاعا لا يمكن تجاهلها. فاني رئيس لدولة عاش ابناؤها طوال قرون عدة في هاجس النزوح والتهجير والطرد والاضطهاد، فاشاحوا بوجوههم عن الدولة التي كانوا ينتظرون منها الامن والحماية واستعاضوا عنها بتكتلهم في اطار طائفي.

اما اليوم، فالدولة اللبنانية، التي هي حديثة العهد، لا تزال موضع تحسس بعيد. ويرى البعض انها كانت ثمرة تسوية مع مجتمعات اخرى غير المجتمع الذي تنتمي اليه، وهي مشبوهة وروح الدفاع عنها فاترة. واني أرى في الازمة الراهنة – وهي ازمة لا يستطيع اي انسان القول انها لا تعنيه بينما تهدد حياة الجميع وسلامتهم – الطريق التي من شأنها ان تقنع مواطني هذا البلد، شيئاً فشيئاً، بان الدولة المركزية القوية هي وحدها القادرة على ضمان امنهم وسلامتهم.

اني رئيس لدولة شعبها مسلح وفيها طوابير ميليشيات تمثل قوى

عسكرية فاعلة. ولكن كل تلك الاسلحة والمعدات الحربية لا تحتم استمرار الاقتتال الى ما لا نهاية. ففي سنة ١٩٥٨، احتدم النزاع في لبنان بين فئات الشعب الذي كان يملك من الوسائل ما يساعد على القتال. ولكن السلام ما لبث ان عاد بينها وسكت السلاح بعد عام من بدء الاقتتال. وهذا المثال الذي يحملنا على التفاؤل يحتم ان لا تصاب اجهزة الدولة بالتآكل والشلل اضافة الى الاخطار التي تأتينا من الخارج.

فعلى صعيد المؤسسات الدستورية نرى ان مجلس النواب الذي هو عماد حياتنا الديموقراطية، قد تأثر من الحرب. فالانتخابات النيابية الاخيرة ترقى الى سنة ١٩٧٢، ومنذ ذلك التاريخ لا يزال النواب انفسهم يتابعون، قدر الممكن، وبكل شجاعة، سن القوانين. وقد غيّب الموت خُمس هؤلاء النواب من دون ان يتم انتخاب وجوه جديدة بدلا منهم.

اما الحكومة، معقل السلطة التنفيذية ودعامة العمل السياسي، فقد اعتراها العجز، وسقطت ضحية المقاطعة والانقسام القائم في لبنان. فلم تعد تجتمع، واكتفى اعضاؤها بالمشاورات الهاتفية، والحوار عبر الوسطاء، وتبادل الرسائل والوثائق. ولكن استمرارية رئاسة الجمهورية عملت على تفادي الشلل التام في اجهزة الدولة. الا ان هذا كله، على ما فيه من ابتكار وفاعلية، لا يمكن ان يكون بديلاً من ممارسة السلطة بصورة دستورية طبيعية.

اما الجيش فكان في رأس اهتماماتي وهمومي اقتناعاً مني بان سيادة لبنان لا تصان إلا ببناء قوانا العسكرية. وقد أوليت هذا الامر عناية خاصة طوال السنتين الاولين من عهدي. فأدخلت عليه نظام خدمة العلم اي التجنيد الالزامي وللمرة الاولى في لبنان، وذلك من اجل تعزيز

قدرات الجيش وصقل نفسية جديدة لدى الشباب اللبناني. ولكن ما لبث ان تجاذبته قوى دافعة فقسمته الوية متفرقة. وليس من المآسي ما هو أقسى على الدولة وعلى رئيسها من ان لا تكون لديهما القوى العسكرية اللازمة لحفظ الأمن، وتطبيق القانون، وحماية كامل ارض الوطن. اما ان تقام بدل الجيش الواحد الوية ذات انتماء طائفي فهذا هو الضلال بعينه. انها المأساة القاسية التي نعيشها اليوم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فاني لم افقد الأمل في إعادة توحيد الجيش. وما نلمسه في واقعنا اليومي يشد من عزيمتي على تحقيق هذا الامر. والاخبار التي تأتيني من كل جانب تؤكد هذا الاتجاه. فجنودنا الاشاوس دائمو التأهب لأداء رسالتهم. والضباط من كل القطاعات، ومن اية طائفة كانوا، يلتقون في اليرزة، مركز قيادة الجيش، منذ بدء اندلاع الحرب، على الرغم من الصعوبات التي يلقونها ومن تعاقب مآسي الزمن.

أما الادارة العامة، فتواجه صعوبات جمة بعد ان انقطع الاتصال بين الموظفين بفعل ظروف الحرب، واخضعت لسطوة الميليشيات المسلحة التي اقامت ايضا اجهزة موازية لها. وهكذا اصبحت البلاد امام ادارتين قائمتين جنبا الى جنب: الاولى تمثل السلطة الشرعية وهي مع الاسف غير فاعلة، والثانية حزبية ذات وجه طائفي تستأثر بالادارات الرئيسية في جهاز الدولة.

ولعل ما هو أسوأ من هذا كله ما اصاب الشعب اللبناني من المآسي والآلام. فقد فَقَد هذا الشعب الذي يبلغ قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، مئة وخمسين الف قتيل واربعمئة الف جريح، ومني بخمسين

الف معاق وسبعين الف يتيم معذب. ولا ننسَ المهجرين، اولئك الذين امسوا لاجئين في وطنهم وقد اضطروا، في شتى مراحل الحرب، الى مغادرة بيوتهم وقراهم وممتلكاتهم طلبا للسلامة. وهم اليوم وكأنهم غرباء في بلادهم. فكم من الآمال تحطمت، ومن الحياة الهادئة المتسامحة الكريمة اهينت وذلت.

وقد بلغ الدمار في لبنان حداً يتعذر تحديده. واصيبت الحركة الاقتصادية بجمود يزداد يوماً بعد يوم، وتناقصت اعمال الاستثمار مما ادى الى تفاقم البطالة وتكاثر عدد العاطلين عن العمل، كما تحمل القطاع العام عجزا ماليا يتفاقم باستمرار، حمل الدولة على عقد قروض مستمرة مع المصرف المركزي. اما التضخم النقدي فيزداد هو الآخر صعودا وقد ادى الى تدني قيمة الليرة اللبنانية والى دفع البلاد في طريق مسلسل الافقار.

وهكذا بعد ثلاث عشرة سنة من حرب قاسية لم ترحم وقد ظهرت فيها صورة لبنان قاتمة، نتساءل باستغراب كيف يستمر هذا البلد في الحياة بعد ما اصابه من الخراب والدمار وأصاب ابناءه من المآسي والآلام. ولم تتردد بعض وسائل الاعلام الاجنبية عن القول ان لبنان قد مات. واذا كان علينا ان نصدق مثل هذه الترهات لكنت اليوم رئيساً لدولة لا وجود لها. ولا شك في ان المشنعين علينا قد تصوروا ان عوامل الجمود والتفتت التي منيت بها اجهزة الدولة لا بد ان تتغلب على فرص اعادة التوحيد وقيام نهضة جديدة في البلاد. اما انا، وعلى الرغم من هذا الواقع المؤلم، فثابت في الاعتقاد ان اللبنانيين، جميع اللبنانيين، يرفضون مثل هذه الحسابات الواهية كما ارفض من جهتي ان ارى في هذا التفتت الذي

ينزل بنا اليوم، وضعاً دائماً ونهائياً. واني اذ انتمي الى طائفة معينة اتمسك بقيمها، اراني قبل كل شيء رئيساً لجميع اللبنانيين. وعلى الرغم من زعزعة العلاقات بين الطوائف اللبنانية، فاني اعتبر نفسي الجسر المتين الذي يجمع في ما بينها. انني امثل تلك الاكثرية الساحقة من اللبنانيين التي فرض الصمت عليها قسرا ولكنها لا تزال تؤمن وتطالب، بما لها من وسائل، بوحدة كامل ارض الوطن ووحدة شعبه. انني امثل تلك الاكثرية التي كم السلاح افواهها ولكنها لا تزال ترى في مؤسساتها الشرعية رمزاً وتجسيداً للوحدة الوطنية وديمومتها.

ففي الشمال والجنوب، في سهل البقاع وفي الجبل، تتعاقب التظاهرات الشعبية احتجاجاً على طيف المجاعة الذي يبدو في الافق وعلى الغلاء المتزايد، وارتفاع الاسعار، وتمكن اليأس في النفوس. ولكن هذه التظاهرات الشعبية ليست في الواقع سوى التعبير الساطع عن ارادة الشعب اللبناني في العيش المشترك، والصورة المؤثرة لرغبته في الوحدة والسلام.

واستناداً الى ما ارى والى اقتناعي بما اؤمن به، فان لبنان على الرغم من كل ما حدث ومن محاولات الآخرين لتحطيمه، ومن الجراح التي تثخنه، هو حيّ تنبض في عروقه المدماة ارادة الحياة التي لا تقهر.

وكم من مرة خامرني الشعور باني اناضل بلا امل، واقاتل اشباحاً شريرة تُرى ولا تُدرك، واني كولهان اعدو لاهثاً في صحراء ابحث عن مخرج يفلت مني، ولكنني سابقى ساعيا وراءه حتى الرمق الاخير. وهكذا اجوب حواضر الكون، واتنقل من عاصمة عربية الى عاصمة غربية لأُعرِّف لبنان في بلدان العالم، واعلن انه موجود، وانه حي، وانه

جزء من الاسرة الدولية. ولكن مسيرتي الطويلة هذه واستمراري في النضال يستلزمان مني ايماناً لا حدود له، ودعماً من الشعب اللبناني الذي اسعى الى ضمان سلامته وأمنه. واكثر ما انا بحاجة اليه ويُدخل الطمأنينة الى نفسي هو الكلمات المشجعة الرقيقة التي تأتيني من الاكثرية الصامتة وتعطي نضالي معناه الحقيقي، كتلك التي وردتني بمناسبة عيد الميلاد سنة ١٩٨٧ وكنت يومئذ اضع اللمسة الاخيرة على هذا الكتاب، وفي ما يأتي نصها:

«صاحب الفخامة،

اشكركم لكل ما تفعلون من أجلنا، ومن أجل أن يبقى حلمنا حياً... ولكونكم ادركتم أن ثمة «اراضي محروقة تغلّ قمحاً اكثر من افضل نيسان...». ويطيب لي أن أؤكد لكم أنكم تستطيعون، في العام المقبل، الاعتماد على اقلامنا في صراعكم من اجل تحطيم الاغلال الملقاة علينا».

وقد كانت هذه الرسالة مساعداً قيما لي وينبوعا لا ينضب استمديت منه ما احتاج اليه من النشاط والعزم. واني لأُدرك اليوم اهمية النضال الذي اقوم به لانه اصبح نضالاً يعيه ويدعمه كثير من اللبنانيين.

وعلى الرغم من ادراكي ان المعركة التي أخوضها من اجل لبنان هي معركة غير متكافئة فانه من الخطأ ان اتخلى عنها ما دمت قادراً على ان اضمن للبلاد حظوظ انبعاث جديد. قد تكون معركتي هذه التي اخوضها باسم لبنان كله صعبة وشرسة، ولكن لا خيار لي، فهي وحدها تستلزم النضال وساستمر فيه الى النهاية.

واشعر ان ثباتي عند هذا اليقين يمنحني المزيد من القوة التي هي

كثيرة التطلب – القوة التي تجعلنا ندرك ان المقاومة تفرض نفسها دائماً على انها ضرورة حتمية. فعلينا بالمقاومة، وبالمقاومة ايضاً ودائماً، ولا مجال اطلاقاً لليأس من الفوز.

الفصل الثالث

يومٌ في لبنان

أجتاز كلّ يوم الكيلومترات الثلاثين التي تفصل بين القصر الرئاسي في بعبدا ومنزلي في الجبل. وطوال الاشهر الأولى من ولايتي، اي منذ ايلول ١٩٨٢، لزمت ذلك القصر مع اعضاء اسرتي. ولما أطل علينا خريف السنة التالية الذي تميز بتساقط القذائف وشن هجمات متتالية على القصر جعلت فيه الحياة صعبة لا تُطاق، اضطرت زوجتي الى الانتقال مع اولادي الى مناطق أوفر أماناً وبعيدة عن ساحة القتال.

ولا نزال نتندّر بالحديث عن تلك الليلة من خريف ١٩٨٣ إذ أصابت قذيفة غرفة ابنتي نيكول إصابةً مباشرة. وما كدنا نسمع الانفجار المدوّي حتى هرعنا جميعا نناديها وقلوبنا ترتعد خوفاً من أن يكون قد حلّ بها سوء. ولم نكن نسمع من جواب سوى صدى تحطم

الزجاج، ولا نرى سوى غبار كثيف يرتفع من الممر المهدم ويحجب عنا كل رؤيا. وبعد لحظات قليلة حسبناها دهراً، تناهى إلى مسامعنا صوت خافت. إنه صوت ابنتي تخاطبنا همساً، وهي لا تزال تحت تأثير هول الانفجار: «لا تقلقوا. اني هنا على قيد الحياة».

وبعد ايام، خرقت قذيفة اخرى سقف غرفة ولدي بيار لتستقرّ في سريره. ولكن لحسن الطالع كان ساعتئذ في الملجأ.

لم تكن هاتان الحادثتان الاوليين من نوعهما، وما كانتا الاخيرتين. فذات يوم سقطت قذيفة على القصر فيما كان عبد السلام التريكي وزير خارجية ليبيا جالساً الى مائدتي... ولم اتمكن من تهدئة روعه بسهولة ونحن في ممرّ غمره الغبار وجعل التنفس فيه شبه متعذر.

وعلى اثر هذه الحوادث نقلت اسرتي إلى بلدتي بكفيا، وقرّرت أن أبقى في بعبدا لأسباب مبدئية عدة لئلا أُعطي انطباعاً بأن الرئاسة انحنت امام الضغط وان الرئيس قد تخلى عن الصمود في ممارسة مسؤولياته.

ولموقع بعبدا الجغرافي معنى خاص. فهي تشرف على العاصمة بيروت. وتُشعر المقيم فيها بأنها قلب لبنان، والمركز الأفضل للسلطة المضطلعة بادارة شؤون البلاد، ناهيك بانها أصبحت رمزاً للاستقلال ولاستمرارية الكيان اللبناني لوجود القصر الجمهوري فيها.

ولما خفَّتْ حدة المعارك، بقيت في بكفيا، ولا ازال حتى اليوم اتنقل بين بيتي فيها والقصر. ولست آسفا على ذلك، لانني اتمتع حقاً بتلك الصبيحات الهادئة، إذْ يكون الفكر حراً طليقاً في الساعات الأولى من النهار، وهو متحرر من القيود والالتزامات التي تفرضها ترتيبات العمل اليومي والمواعيد المتلاحقة، انها دقائق متميزة عن سواها، أنتقل في أثنائها

بسيارتي او بالطوافة التي أقودها بنفسي، من بكفيا الى القصر فأُسرِّح نظري هانئاً في الربوع اللبنانية التي أحبها من صميم الفؤاد والتي تجعلني اشعر فوق كل شيء بأن هذا البلد الجميل لنا، وباني ولدت على هذه الأرض الخيِّرة.

والوقت الذي يستغرقه هذا الانتقال هو هنيهة عزلة أخلد فيها الى نفسي بعيداً عن الجلبة وطليقاً من تلك «المظاهر الخارجية للامن» التي تتخذ لحمايتي والتي اشعر تجاهها بالانزعاج والضيق. ولكنها تدابير لا بد منها بعد ان توالت التهديدات علي واغتيل عدد وافر من افراد اسرتي. وهكذا اقامت اجهزة الامن حولي سياجاً من الحماية محكم الحلقات وفعالا الى الحد الممكن، ولكن كم هو شديد القيد على حريتي في التنقل. وقد احيط مدخل القصر بحماية جيدة وجهز بمعدات متطورة باشراف اختصاصيين من اهل الخبرة وذوي الاطلاع الواسع على الاساليب التي يعتمدها الارهابيون والمخربون.

اما مداخل القاعات المهمة في القصر فمحمية بردهات عازلة تحجب عني فوراً كل شخص يدخل على غير موعد. وإذا خرجت للنزهة في الحديقة، فان اجهزة الامن المولجة بحمايتي تحرص على ان لا اكون في مدى بندقية مزودة منظاراً او معرضا للرؤية من بعيد. ومقرّي الخاص تحول هو ايضاً موقعاً محصناً تحوطه الحواجز ووسائل الدفاع ذاتها، بالاضافة الى حواجز من الحجارة للحماية من السيارات الملغومة، فضلاً عن مراقبة دقيقة ومستمرة للسطوح المطلة عليه بغية الحؤول دون وصول القناصين اليها، كما رُصفَتْ مداميك من الحجارة المنصوبة على سطح مقري الخاص وعلى أرضه لتقوية بنائه.

أصل الى مكتبي بين الثامنة والثامنة والنصف صباحاً، فأبدأ يومي بقراءة الامور العاجلة وبدراسة دقيقة للتقرير الذي تهيئه لي كل يوم عن الاوضاع العامة الخلية الرئاسية التي اقمتها منذ بدء ولايتي.

ولعل اكثر ما ادهشني وادخل في روعي، منذ انتقالي الى السلطة، شعور الخوف من نتائجه، هو افتقار اجهزة الادارة في الرئاسة الى اية من وسائل الاعلام والاطلاع. ولذا حملت معي الى القصر منذ البداية نموذجاً مختصراً لطريقتي في العمل كنت قد اقمته خلال الحرب في مركز البحوث في «بيت المستقبل» مع مركز تنسيق محدود العدد ومجهز بشبكة اتصال آلية حديثة قادرة على ان تؤمِّن لي بالسرعة المطلوبة ما اريده من معلومات. وهذه الخلية هي بمثابة مركز للمعلوماتية، وان تكن ذات فعالية محدودة وآليات قليلة الا انها كانت ضرورية لعملي في الادارة.

وتتألف هذه الخلية، حسب ظروف البلاد، من عدد قليل من المدنيين والعسكريين الذين يمثلون أبرز قطاعات الحياة العامة: الادارة، الجيش، القضاء، المخابرات، السياسة، الامن الداخلي، الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، العمل الديبلوماسي والشؤون الثقافية. ومهمة هذه الخلية جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص الاوضاع القائمة ووضع تقرير يومي ملخص بما تجمع لديها من معلومات. وقد جهّزت بما يسمح لها ان تُعدَّ في حال اشتداد الازمة، وعند الطلب، تقريراً عاجلاً في بضع دقائق حول ابرز احداث اليوم مع تفاصيل دقيقة بالوقائع والعناصر الاولى من تحليلاتها وتقويمها لتلك الاحداث.

وبفضل هذه الخلية استطعنا ان نعوّض، الى حد، ما يشوب ادارة

الدولة من نقص أو تقصير، والحؤول دون وقوع السلطات العامة في الشلل الكلي. وهكذا استطاعت اجهزة الرئاسة، بعملها الذي اتخذ سيره الطبيعي الى الحد الممكن، ان تحول دون غياب الدولة عن مهماتها، ودون ان تشكل اجهزة القصر بديلاً من العمل الحكومي ومن نشاطات الادارات الرسمية المختصة.

و لم يكن لدي في جميع الاحوال اي خيار آخر. وهل كان بوسعي ان اجمد اجهزة الرئاسة للابقاء على ادارة عامة امست سرابا وغير فاعلة؟ وهل كان علي ان اعطل عمل تلك الاجهزة تضامنا مع حكومة اصابها الشلل؟

وكان من المهمات الاخرى لهذه الخلية الرئاسية ان تطلع كل يوم، بدقة وتفصيل، على ما تنشره الصحف المحلية والعربية والدولية، وتبرز كل ما يأتي فيها عن احداث لبنان وبلدان المنطقة وتختصرها احيانا ببضعة اسطر. وقد اتاحت لي هذه المعلومات الصحافية اليومية ان ارد، منذ بداية عهدي، بشدة على المقالات التي كنت اعتبرها ظالمة متحيزة. وكنت اضطر احيانا، بفعل تأثري بما جاء فيها من افتراء، ان اكتب شخصيا او اتحدث بالهاتف مع المسؤول الصحافي لاوضح على الفور ما جاء فيها من تجنيات ومغالطات لا يجوز السكوت عنها. ولكنني مع الوقت، وقد علمتني الحياة الأناة والصبر، كففت عن تلك الطريقة بكشف الحقيقة فورا وان لم يكن يخامرني شك في انها شُوِّهت وحُرِّفت، تاركا للايام اظهار الحقيقة وواقع الامر، وللقراء والصحافيين انفسهم المجال ليقدموا هم على تصحيح ما اوردوه خطأً. و لم يكن موقفي هذا نتيجة التعب أو وليد الرغبة في ترك الأمور على عواهنها، وانما نتيجة

اقتناعي بنسبية صدق المعلومات الصحافية ورغبتي في ان اسهل، بما لدي من امكانات، عمل الصحافة وادفعها في طريق التجرد والصدقية.

وإني أحتفظ بمجموعة كبيرة من المقالات الصادرة عن صحف يومية ومجلات اسبوعية تسابق واضعوها الى اعلان هربي من القصر الجمهوري، وأفاضوا في الشرح مؤكدين ان استقالتي باتت امرا محتوما. وهذا ما جعلني المس بنفسي مخاطر الاعلام غير المتجرد، وأتفهّم ان على السياسي، اي سياسي مقتنع بسلامة اختياره، ان يشق طريقه برباطة جأش من دون أن يلتفت الى ما يجري وراءَه. واذا كانت الحكمة تقضي عليه بان يعير سمعه للآخرين، ويأخذ في الاعتبار النصائح المخلصة الموثوق بها، الا ان من واجبه ايضاً ان لا يقيد قراره بردة الفعل الاولى التي يمكن ان يحدثها ذلك القرار. فمسؤولية رئيس الدولة تبقى اولا وآخرا تجاه ضميره وايمانه.

واحاول ما استطعت ان لا اتخذ القرارات منفردا. فاركن دائماً الى رأي المستشارين من حولي قبل ان اقدم على اي قرار مهم. وهؤلاء هم قلة، لان حجم بلادنا الصغيرة ومجرى الحياة السياسية فيها لا يوجبان فريق عمل كبيراً، ناهيك بان ظروف مجتمعنا الضيق الذي يسهل فيه تناقل الاخبار، حملتني ايضا على تقليص هذا العدد الى حده الادنى ليستطيع هؤلاء ان يكونوا موضع ثقة، ناطقين باسم الرئيس ومعبّرين عن آرائه. ولا انفك اعهد، الى هذا او ذاك، بمهمات محددة حين تدعو الحاجة.

واخلاص هؤلاء المستشارين وحرصهم على الامانة يدعوان الى الاعجاب. وقد تعرض بعضهم لاصعب المضايقات، وتعرض آخرون

للقتل كمحمد شقير الذي اغتيل في منزله في غرب العاصمة، وقد أصرّ على الاستمرار في خدمة وطنه على الرغم من التحذيرات التي ابلغت اليه من اجهزة الأمن. وقد جعلت قوى الشرّ من هذا الرجل الشريف شهيداً ومثالاً للتضحية والاخلاص.

وصباح كل يوم، ابقى في مكتبي وحيداً زهاء ساعة ونصف ساعة اقرأ في اثنائها بتمعن التقارير التي ترد من مختلف الاجهزة الرسمية او من افراد ذوي شأن ودور على الساحة السياسية. فأسجّل عليها ملاحظاتي وتوجيهاتي الى الادارات المختصة. وفي ما يتعلق بالقضايا المهمة احتفظ بملاحظات حولها اناقشها مع مستشاريّ والمسؤولين عنها. وعند العاشرة صباحاً من كل يوم تبدأ الاجتماعات واللقاءات. واخصص في كل اسبوع صبحيتين للاجتماع بكبار المسؤولين عن الحياة العامة في البلاد من رجال الدين ورؤساء النقابات واصحاب المؤسسات الاقتصادية ورجال السياسة والنواب واهل الفكر والصحافيين. واخصص ايضاً صبحيتين أخريين للاجتماع بالمسؤولين عن الادارات العامة: من مديري الوزارات وقادة الشرطة والامن الداخلي والجيش والمسؤولين عن القطاعات في المناطق فضلاً عن فريق العمل في القصر الرئاسي.

وليس بالامر الهين ان تستجيب اجهزة القصر لجميع اولئك الذين يطلبون مواعيد لمقابلة الرئيس، وهم كثر. ومن اجل الاختيار يدرس المدير العام للرئاسة الطلبات والغاية من كل زيارة ويقترح علي ما يراه منها انه الاكثر ضرورة وفائدة. وتستغرق هذه المقابلات وقتاً طويلاً مما حملني على ان اباعد في ما بينها وان ابطئ تلاحقها. وكثيراً ما كنت اجمدها موقتاً في الظروف الحرجة. الا انني ما لبثت ان عدلت عن هذه

الخطة خوفاً من العزلة والانكماش على نفسي في برج عاجي بعيداً عن الواقع المتقلب في البلاد. فالتقارير التي ترد علي، وان تكن معدة بعناية واتقان، لا يمكن ان تستعيض عن الاتصال المباشر بالاشخاص والاطلاع الشخصي على سير الاحداث، ناهيك بان ذوي العلاقة، باجتماعهم بي بعيداً عن الشهود والاعين، كانوا اكثر اطمئناناً الى حديث لا تنقله الصحف فيكشفون لي حقيقة ما في اعماقهم وسر نياتهم بعيداً عن كل حذر او تحفظ. وقد كشفت لي هذه المقابلات معالم مهمة كنت اعود اليها عند الملمات وفي ساعات الخيار الصعب، كما انها كانت لي ضماناً لوفائي تجاه تلك الاكثرية الصامتة او التي أُرغمت على الصمت والتي أعتبر نفسي ممثلها وراعيها.

وخصصت أياماً أُخرى للقاء الديبلوماسيين الاجانب المعتمدين في لبنان. واني اعلّق اهمية كبرى على اجتماعي بهم لاطلاعهم على سياسة الدولة اللبنانية وما تبذله من جهود. وكم كان لقاؤهم بي غنيا في المعلومات التي استخلصها من احاديثهم، وفي تحليلهم لتلك المعلومات، وهم بواقع عملهم اكثر الناس اطلاعا على الاحداث الدولية. واني مدرك كل الادراك اهمية دعم العواصم والبعثات الديبلوماسية العربية والاجنبية لمؤسساتنا الدستورية وهو دعم ضروري لاستمرار نضالنا الوطني.

وفي الوقت ذاته كنت حريصاً على استقبال الديبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الخارج. وممثلونا هؤلاء يعيشون بعيدين عن حقائق الوضع في لبنان، وقد يهتز ايمانهم بديمومة الدولة لقراءة مقال مغرض في الصحف. فصمودهم بالنسبة الينا امر حيوي ومهم.

وكثيرا ما أستقبل نحو عشرة اشخاص في اليوم الواحد. وكنت أستبقي بعضهم لمشاركتي في طعام الغداء واستكمال الحديث معهم في جو حميم يستوجبه الموضوع نظراً الى دقته، وهرباً من متطلبات المراسم المقيدة احياناً لمجريات الحديث. أما اوقات بعد الظهر فاخصصها لدراسة ملفات القضايا الداخليّة او الدوليّة، ولاجتماعات عمل مع مساعديّ الأقربين للتعمق في معالجة بعض القضايا المهمة. ففي هذه المنطقة من العالم التي تتبدل فيها الاحوال بسرعة، وتنقلب احياناً موازين القوى بعنف، كان علينا ان نعيد تقويم الاوضاع باستمرار وان نحدد سياستنا تجاه الحقائق الجديدة. وهذا امر يتطلب تحليلا دقيقاً ومتكرراً للمعطيات القائمة لدينا وتلك القائمة في الدول المجاورة، كما يتطلب ايضا تقديراً حقيقياً للنتائج التي ستنتج من تلك التقلبات على الساحة الاقليمية، وتحملنا بالتالي على تحديد السياسة الافضل التي يتوجب على لبنان اتباعها. ونحن نحاول في كل مرة ان نستدرك تطور الاحداث الخارجية ونستخلص افضل المواقف لمصلحة بلادنا العليا، ونوظفها في سبيل السلام.

وفي المساء أُتابع احياناً اجتماعات العمل في القصر، اذا قضت الظروف. وهذا ما كان يحدث غالباً منذ بدء ولايتي. اما اذا كانت الاوضاع هادئة فانتقل الى بكفيا لتناول طعام العشاء مع عائلتي في منزلي، وهو بناء قديم شيده اجدادي منذ اكثر من اربعة قرون وبالتحديد سنة ١٥٤٠. وفي هذا التاريخ قدموا من شبه الجزيرة العربية الى هذه الناحية من الجبل بعد ان مكثوا بعض الوقت في بلدة جاج من أعالي منطقة

جبيل. وفي ذلك الوقت شيدوا هذا البيت ثم اخذت حركة العمران حوله تنشط وتنمو عبر القرون.

ولم تنقطع اقامة اسرتنا في هذا المنزل منذ اربعة قرون. وهو من الفن المعماري القديم المناسب لمناخ لبنان ولظروفنا الاجتماعية. وقد شُيِّد من الحجر الصلب. ولا تزال قناطره وقبابه قائمة، وقد شيدت حسب الاصول المعمارية المتبعة في ذلك الوقت. وفي داخل البناء باحات تتوسطها بركة ونافورة ماء مستمر وكأنها بصوتها الخافت ساعةً تعد السنوات الطوال التي مرت. في هذا البيت ولدت، وفيه ترعرعت. ولا ازال اشعر في الحديقة الصغيرة التي تحوطه بالأنس والارتياح.

وفي فترات العزلة القاسية التي اجتزتها في أشد مراحل الحرب ضراوة، كنت أرتاح الى الانفراد داخل هذا المنزل الذي طالما استمديت من اسرتي التي تعيش فيه المساندة والتشجيع. وكانت زوجتي جويس، وهي صلبة العقيدة لا تلوي، دائماً الى جانبي، متيقظة ساهرة. وبمقدار ما هي قديرة، كانت كتومة متروية. اما اولادي نيكول وبيار وسامي فقد وعوا، على حداثة سنهم، ابعاد النضال الذي اقوم به. ولم يدخروا عواطفهم تجاه أب لم يكن لديه سوى الوقت القليل لشملهم بعنايته. اما والدتي، التي لا تزال متأثرة بما ألمَّ بها من آلام ومصائب نزلت بعدد من اعضاء اسرتي، فبقيت في نشاطها، وهي في الثمانين من عمرها، تقدر بحنو العبء الثقيل الملقى على عاتقي. وقد كانت دائماً تؤمن بطالعي، كبيرة الثقة بي، وكأنها اعدتني منذ الصغر لمواجهة هذا القدر. وهي تنظر الي دائماً بصمت معبِّر، وتتحاشى التدخل في عملي السياسي مكتفية بالصلاة من اجل نجاحي.

ونادراً ما أُلبي الدعوات لتناول طعام العشاء في الخارج، وأحاول ما استطعت الامتناع عن المشاركة في المناسبات الاجتماعية، باستثناء المناسبات العائلية، ساعياً الى ان تستمر حياتي في سيرها الطبيعي على الرغم من دعوة الاجهزة الامنية لي بالحاح الى اتخاذ الحذر والحيطة لاسيما وانني، كأي مواطن، اقود سيارتي بنفسي الا في حال التنقلات الرسمية، ولا اتردد، حين تسمح لي الظروف، بتناول العشاء مع زوجتي في مطاعم صغيرة نصلها فجأة من دون شكليات مما يحمل اصحابها وروادها على الدهشة والاستغراب. وزياراتنا المفاجئة هذه الى قاعات السينما، والحفلات الموسيقية، على قلتها، ساعدتنا على الخروج من الاجواء القاتمة وعلى خداع انفسنا بالتصور اننا نعيش حياة طبيعية...

ولعل من ابرز صعوبات هذا العمل الذي يفرض علينا العزلة هو ان نبقى على اتصال مستمر بمواطنينا وان لا نكتفي برؤية الحقيقة من خلال غربلة التقارير والتحاليل. ولذلك اعطينا جهاز البريد جميع الوسائل الممكنة ليصبح اكثر فاعلية لاسيما واننا نتلقى كل يوم اكياس رسائل مرسلة بمعظمها من لبنان، وايضاً من جميع انحاء العالم: اوروبا واميركا الجنوبية وبلدان الخليج واوستراليا وكندا والولايات المتحدة وغيرها. وهذا البريد في غاية التنوع، نجد فيه رسائل التأييد من شخصيات لبنانية مرموقة في عالم الاغتراب. هذه المراسلات تتطوّر احياناً الى تنسيق مباشر عندما يتضح ان هذا المغترب او ذاك يتمتع بصداقات سياسية مهمة في بلد إقامته ويمكن افادة الوطن منها. ونتلقى رسائل اخرى من هواة

المراسلة او من هواة جمع تواقيع الرؤساء والشخصيات البارزة في العالم والذين يراسلونهم بغية الحصول على التواقيع في اجوبتهم. كذلك تصلنا رسائل من اولئك الذين يتصورون انفسهم ملهمين باشراق آلهي، فيغدقون علينا النصح حول طريقة الحكم وما يجب علينا القيام به. واعترف بانني لم اجد في مثل هذه النصائح ما هو واقعي ومفيد.

وكثيراً ما يكون موضوع هذه الرسائل اشبه بعرائض يطلب الي فيها اصحابها التدخل لانهاء قضية تعنيهم، اصابهم من جرائها ظلم او إجحاف، او لحل قضية لهم لا تلقى الاستجابة في الادارات الرسمية.

ولما كنت حريصاً على الاجابة عن جميع ما اتلقى من رسائل، فقد خصصت فريقاً من الموظفين للقيام بهذا العمل، واوكلت الى المدير العام للرئاسة والى بعض موظفيه توقيع تلك الاجوبة، اذا كانت تتسم بالطابع الاداري او لا تستوجب توقيعي.

ويحمل هذا البريد في بعض الاحيان مفاجآت سارة كتلك التي وجهها اليّ تلامذة صف ابتدائي يبلغ عددهم الاربعين وتراوح اعمارهم بين السابعة والتاسعة، يعربون فيها عن تمنياتهم وعن تأييدهم لي بالدعوات وبصلواتهم اليومية ويطلبون مني موعداً عاجلاً لعقد «اجتماع عمل» معهم. وموعد اجتماع عمل مع اولاد هو نوع جديد من مجلس للوزراء كم كنت اتمنى ان اعيشه.

وقد دعوت هؤلاء التلامذة الى منزلي في بكفيا. وقدموا اليّ قصيدة اشتركوا جميعاً في نظمها قرأها امامي باسمهم اكثرهم جرأة. وتطرقنا الى شؤون البلاد العامة وشرحت لهم الاسباب التي يستحق من اجلها النضال في الدفاع عن الوطن. وهذا يبدأ على مقاعد المدرسة وان هُم

قاموا بواجبهم باخلاص يكونون قد تحضّروا من اجل النضال في سبيل الوطن. وانتشرت اخبار هذه المبادرة في البلاد مما ادى الى عاصفة، سلمية هذه المرة، من الرسائل لتلامذة معاهد اخرى طلبوا مقابلتي. ولكني لم استطع تلبية اي منها.

ومرة اخرى وجهت اليّ مجموعة من الايتام رسالة أحدثت في نفسي أثراً عميقاً لا ينسى، قالوا فيها انهم، اذ فقدوا آباءهم وامهاتهم في الحرب، يعتبرون انني الاب الروحي لهم، ويؤكدون لي ان السياسة التي انتهجها والتصريحات والخطب التي القيها تلقي في نفوسهم الاطمئنان والأمل. وعلى اثر هذه الرسالة المعبرة أوليت ذلك الميتم عناية خاصة ولا تزال ابنتي ترعاه حتى اليوم.

ولاتاحة المزيد من الفرص للقاء المواطنين، جرياً على تقليد قديم في لبنان، جعلت داري في بكفيا ملتقى الجميع طوال ثلاث ساعات صباح كل أحد. وفي بهو يعود بناؤه الى القرن الثامن عشر، استقبل بين مئتين وثلاثمئة زائر، أبادلهم الحديث في شتى الشؤون. فبعضهم يأتي للتحية، والبعض الآخر للاعراب عن تأييده لنهجي. ويأتي آخرون لتقديم عريضة بمطالبهم او بمطالب قريتهم احيلها على معاونيّ للدرس، كما يشاركهم احيانا في الزيارة ممثلون عن مؤسسات او نقابات او رابطات. وكانت مطالب الزوار تتعلق احيانا بالتدخل لتليين موقف مسؤول يبالغ في استعمال سلطته، كما يأتيني بعضهم لتقديم شاب تفوّق في امتحاناته لاشاركهم في الاعتزاز به، او لمواساتهم في مرارة خيبة اصابتهم. وتلك اللقاءات كانت لي فرصة ثمينة اكتشفت فيها المبادرات التي اتخذها هؤلاء المواطنون، هنا وهناك، وتلك الارادات الكثيرة، المتنوعة، التي تجعل هذا

الوطن قائماً ينبض بالحياة على الرغم من كل عوامل الموت المحيقة به. وكان هؤلاء المواطنون بمبادراتهم هذه يرفعون تحدياً تاريخياً بكل ما تستطيع مخيلة هذا الشعب من الخلق والابداع.

وفي اوقات العَياء المرهق، كانت تخامرني رغبة في اطالة المدة بين موعد وآخر من المواعيد الاسبوعية. ولكنني لم اركن الى هذه الرغبة واستمريت حاضراً في قريتي كالسابق كل يوم أحد. ولم اخرج عن هذه القاعدة الا في الايام التي اكون فيها خارج البلاد. وكنت استمد من هذه اللقاءات تلك القوة التي يجدها رئيس مهدد بالعزلة حين يلتقي القوى الحية الفاعلة من ابناء وطنه. فكنت اشعر بأنهم الى جانبي ولاسيما في ايام المعاناة الشديدة.

وأيام الآحاد، ذات الابواب المفتوحة، هي تقليد عريق من اسرتي منذ ان انخرطت في الحياة العامة. فخالي موريس الجميل الذي بقي نائباً للمتن طوال سنوات عدة، هو الذي كرَّس هذه اللقاءات. وقد كان بالاضافة الى عمله النيابي محامياً وموهوباً وتولى مناصب مهمة في المنظمات الدولية، وشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية في روما. وكان لي مثالاً في الترفع والنزاهة، ومعلماً في نظرته الكونية الى شؤون السياسة، وفي اهتمامه الخاص بقضايا العالم الثالث، وفي رفضه دخول السياسة من بابها الضيق. وقد اعطى قضايا الانماء في لبنان اهتماماً خاصاً، وتولى في مطلع الستينات وزارتي المال والتصميم. وترك في سياسة لبنان طابعاً خاصاً عميق الجذور.

خلفت هذا الرجل الفذ في مقعده كنائب للمتن لدى وفاته التي

كانت مأساة للبلاد، على أثر نوبة قلبية وافته وهو يلقي خطابا على منصة المجلس النيابي في جلسة كانت تنقل على شاشة التلفزيون، فشاهد تلك المأساة جميع اللبنانيين.

وعندما طلبت موافقة حزب الكتائب على ترشيحي لمقعد المتن الذي خلا بوفاته، كانت العقبة الرئيسية التي كان عليّ، ويا للعجب، تجاوزها هي وضعي العائلي. فقد كان والدي مؤسس الحزب عميق الايمان بمبادئ الديموقراطية والعدالة. وكانت تقوم على اجهزة الحزب آنذاك فئة من الشباب من طلاب ونقابيين معارضين لسياسة محاباة الاقارب في التوظيف والمراكز الانتخابية. ولم تتم الموافقة في المكتب السياسي للحزب على ترشيحي الا باكثرية صوت واحد. وكانت لدى الذين ايدوا ترشيحي قناعة بانني قادر على خوض المعركة الانتخابية بنجاح على الرغم من دقّتها وصعوبتها وضيق الوقت. ورفض والدي المشاركة في التصويت كي لا يؤثر على الاعضاء في حرية الاختيار ثم لعدم ارتياحه الى انطلاقي باكراً في العمل السياسي. فقد ذاق من اهل السياسة، وهو الرجل النزيه المتحرر، الكثير من نكران الجميل. وكم تألم من قسوة عالمها، وكم خاب امله من الممارسات الرخيصة فيها. ولم يكن قادراً على تقويم تلك التصرفات التي كان يعتبرها ضرباً من الخداع، وهو الصيدلي الذي احب مهنته لما تتميز به من دقة وتنظيم، والرياضي الذي يعتبر ان عقلية رجل السياسة لا تتناسب مع مبادئ الاخلاق التي يضعها فوق كل اعتبار.

ولما عُيِّن والدي وزيراً للمرة الأولى سنة ١٩٥٩، قَبِل المهمة مكرهاً نزولاً عند الحاح الرئيس فؤاد شهاب. واشترط ان تسمى تلك الوزارة الرباعية التي تولى فيها عدة حقائب، «هيئة الانقاذ الوطني». وكان

يتحاشى ان ينادى: معالي الوزير، وهو لقب لم يكن يروقه وكم هزئ منه امامنا طوال سنوات.

وكان والدي يتجنب، في حياتنا العائلية، التحدث في شؤون السياسة. وكان هذا الحديث ممنوعاً بشكل قاطع حول مائدة الطعام. وفي اثناء غيابه الذي أصبح متكرراً لحضور الاجتماعات السياسية، تولت والدتي رعاية شؤون الاسرة، والأخذ بيد كل منا في انطلاقاته الاولى على طريق الحياة الخاصة والعامة.

وقد احتفظت من هذا التراث العميق في تربيتنا بذلك الخفر الذي امتاز به اهلي في تعاملهم معنا، وهو خفر تأصل حتى كاد يصبح حياء او انزواء.

ولا ازال احتفظ من شبابي بذلك الولع بالمطالعة، على الرغم من ان اهتماماتي قد تبدلت مع الزمن. فقد تميزت سنوات شبابي الاولى بشغفي بقراءة الشعر ومطالعة اعلام الادب الكلاسيكي الفرنسي والعربي. اما اليوم فقد فرضت علي موجبات مهماتي قراءة كتب التاريخ وكتب العلاقات الدولية، وبت أؤثر قراءة مذكرات رؤساء الدول وكبار المسؤولين السياسيين لما في كتاباتهم من دروس وعبر، ولما تعرض من حقائق، ولانها تشكل مجموعة من الآراء المختلفة في عرض احداث شبه مماثلة. واي متعة، واي سحر، في ان تتبين خداع البعض، وقوة اقناع البعض الآخر، وتعقّل هذا، ومجازفة ذاك!

بيد اني احياناً استمتع بقراءة بعض الكتب الطريفة المسلية التي لا تمت الى السياسة بصلة، وبانغام الموسيقى الكلاسيكية والرقص الايقاعي، وهو شغف طالما ساعدني على الافلات من القيود والاوزار والهموم التي

تواكب مسؤولياتي الصعبة. ولست اعد ليالي الارق الكثيرة التي كانت رؤية شريط من الرقص الايقاعي الكلاسيكي تبدد تلك الهموم وتبعث في نفسي سكينة الجمال وصفاء الحياة.

وليس باستطاعتي ان انسى رفيقاً يلازمني بطيفه منذ الايام الاولى من ولايتي. ولم يكن تعلقي به لهوى قديم او لشغف مفاجئ. فعلاقتي به تعود الى سنوات طويلة خلت ازدادت قوة مع الزمن ولاسيما في ايام الهموم السوداء. انها شجرة «الميموزا» المطلة على مكتبي في قصر بعبدا. وقد رافقتني ازهارها الصفراء الذهبية، توحي الي الامل في الساعات العصيبة، ساعات القصف الرهيب، وفي ايام المرارة حين كان يبدو لناظري ان كل شيء أوشك على الانهيار. فقد كان مرأى هذه الشجرة بزهرها الذي يبدو مستمرا وبضيائها الاصفر النضير، يخرجني، بلمعة سحرية، من تأملاتي. وكنت اركز النظر فيها وبجمالها المنسق الزاهر، فتعود الي القوة، ويعود الي الامل بالحياة. واعجابي بجمال تلك الشجرة لا يقل عن اعجابي بارادتها على التضحية بنفسها حين تخلع عنها ثوبها الاخضر وازهارها الصفراء لتكتسب اغصانها العارية من قساوة الشتاء تلك القوة التي تعيد اليها الحياة والدفء والجمال.

الفصل الرابع

مسار العلاقات اللبنانيّة-السوريّة

بين لبنان وسوريا علاقات تمتاز بالقدم والاستمرارية وطدتها وشائج التاريخ والجوار والمصالح المشتركة. وسيبقى لبنان، كما كان في السابق، حريصا على السير في سياسة الانفتاح على جيرانه والاقربين اليه من البلاد العربية، وعلى التعاون معهم بروح الاخلاص والتجرد اقتناعاً منه بايجابيات تلك السياسة وبتشابك المصالح والاهداف بين بلدان هذه البقعة المهمة من منطقة الشرق الاوسط. ولذا لم يتردد لبنان في الانضمام الى جامعة الدول العربية منذ انشائها فكان احد مؤسسيها، والى المنظمات والمؤسسات المتخصصة التابعة لها، والاتفاقات التي انبثقت منها، تعبيراً منه عن حرصه على توطيد تلك العلاقات ورفعها الى المستوى الامثل. هذه هي رسالة لبنان في العالم العربي. انها جزء من تراثه الاصيل، اقامه

اللبنانيون طوال عهد النهضة العربية منذ القرن التاسع عشر، وما قبله، وعملوا بجد واخلاص على تنميته واغنائه.

ولئن عرفت علاقات لبنان بسوريا مراحل طويلة من التعاون الوثيق المثمر القائم على الاحترام المتبادل والعمل من اجل توطيد مصالحهما المشتركة، الا انها عرفت ايضاً، كما يجري في كثير من الاحيان بين الدول المجاورة، ظروفاً محرجة من البُعد والجفاء ناتجة من سوء فهم او خطأ في التقدير او من عدم ادراك احدهما او كليهما حقيقة سياسة كل من البلدين ومواقفه وكنه هذه السياسة والمواقف. ولكن تلك الظروف لم تكن سوى مراحل عابرة، لا تلبث الاوضاع بعدها ان تعود الى سيرها الطبيعي.

ورفعا لوجوه اللبس والغموض التي تكتنف احياناً تلك العلاقات، كان لا بد من توضيح بعض الامور التي هي جزء من واقعنا التاريخي، لتبقى الروابط بين بلدينا قائمة وطيدة، الآن وفي المستقبل، على الاسس السليمة التي نحرص عليها دائماً.

لقد تبادر الى البعض ان لبنان دولة استحدثتها الدول الكبرى عقب الحرب العالمية الاولى، وانه كان جزءاً من سوريا فسلخ عنها، ولم يكن له في السابق اي كيان مميز، الى غير ذلك من الامور التي لا يقرها العرف، ولا يقيمها التاريخ.

ونحن اذ نرغب في الابتعاد عن متاهات الجدل العقيم نود وضع هذه الامور في مجراها الصحيح بروح العلم والتجرد، اقتناعاً منا بواقع عاشه لبنان طوال قرون بعيدة، وان التاريخ وحده هو الذي يكوّن في توالي الزمن الشخصية الكيانية للمجتمعات والدول، ويحدد هذه الشخصية.

فالكيانات السياسية التي تؤلف حالياً مجموعة بلدان الشرق الاوسط، كسوريا ولبنان وفلسطين والاردن والعراق، كانت في السابق تسميات ذات مدلول جغرافي. وكذلك كانت الحال في بلاد الغرب. فالمانيا وايطاليا وبلجيكا على سبيل المثال بقيت طوال احقاب عدة تسميات جغرافية، ولم تصبح دولا في المدلول السياسي الا خلال القرن التاسع عشر. وفي تلك الكتلة المترامية الاطراف التي تضم مناطق البلقان وآسيا الصغرى وبلدان الشرق الاوسط والشمال الافريقي حتى التخوم المغربية – الجزائرية، لم يقم طوال الأربعة قرون الاخيرة وبالتحديد بين ١٥١٦ و ١٩١٨ سوى كيان سياسي واحد ذي صفة دولية هو الامبراطورية العثمانية.

وفي اطار تلك الامبراطورية الشاسعة المؤلفة من شعوب وعناصر ولغات وثقافات مختلفة، كان لبنان ينفرد، بفعل السياسة الحكيمة الواعية التي اتبعها امراؤه، بطابع خاص ويتميز بشخصية وطنية وكيان ذاتي له مؤسساته الادارية والاجتماعية ذات الصفة الاقطاعية كما كانت الحال في معظم بلدان الامبراطورية العثمانية في تلك الاحقاب. وكان ذلك الطابع وتلك المؤسسات تتميز عما كان قائماً في المناطق الاخرى. فقد كان يشكل لبنان آنذاك امارة تتولى الحكم فيها بشكل وراثي مستمر، وفي اطار سيادة السلطنة العثمانية، أُسر عريقة من ابناء الجبل اللبناني تعاقبت عهودها بلا انقطاع منذ القرن الثالث عشر. اما بقية مناطق الامبراطورية فكانت تشكل ولايات يحكمها باشوات عثمانيون يختارهم السلطان من

غير ابناء الولاية التي انيط بهم حكمها، ومن مختلف طبقات المجتمع العثماني. وكانت كل ولاية تحمل اسم المدينة التي يقيم فيها الوالي، كولايات دمشق وحلب وصيدا (ابتداء من سنة ١٦٦٠) وعكا وبغداد والموصل. وكانت هذه التسميات هي المعتمدة رسمياً لدى الباب العالي. ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى لبنان الجبل ومصر وامارات الجزيرة العربية التي احتفظت، الى جانب تسميتها ذات الوجه السياسي والاداري، بتسميتها الجغرافية الشاملة.

ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان قصد العثمانيين بفصل صيدا عن الجبل، وقد كانت عاصمة للامير المعني الكبير، وجعلها سنة ١٦٦٠ مركزا لولاية واسعة، هو حرمان الامارة اللبنانية من منفذ على البحر يعطيها مزيداً من حرية الاتصال بالعالم الخارجي، وبالتالي مزيداً من الاستقلالية التي كانت تخيف الباب العالي.

اما حدود الامارة اللبنانية فكانت، عملاً بتقاليد الامبراطورية واوضاعها، تتسع وتضيق حسب قوة الامير وانتصاراته، بمقدار ما كانت الولايات العثمانية هي الاخرى تتسع وتتقلص بفعل قوة الوالي وحسن علاقاته بالآستانة. وفي عهد فخر الدين المعني الثاني بلغت حدود الامارة حلب شمالا وتدمر شرقاً وصفد جنوباً، ثم تقلصت في عهد خلفائه، من دون ان يمس ذلك سلامة الحكم واسس علاقاته بالسلطنة العثمانية.

ولم تكن علاقات الامير بالآستانة، وبولاتها في المناطق المتاخمة للبنان، لتحد من طبيعة الاستقلال الذاتي الذي كان يتمتع به امراء لبنان. وكان الحكم الذاتي في تلك الايام ذا مفهوم واسع، وكان المظهر الحقيقي للسلطة، ولا يختلف في بعض الظروف عن مفهوم الاستقلال اليوم الا

في بعض مظاهره الحديثة. وكانت الامارة اللبنانية، كبقية بلدان الامبراطورية العريقة بتقاليدها وبممارسة الحكم فيها، كمصر والحجاز ونجد، تتمتع باستقلال ذاتي واسع في اطار امبراطورية بني عثمان التي كانت وحدها، في تلك الايام، مع عدد قليل من الامبراطوريات الكبرى، تتمتع بالسيادة الكاملة. ولم تكن البلدان الصغيرة آنذاك، في الشرق وفي الغرب على السواء، وفي اي من بلدان القارات الخمس، لتسعى الى الاستقلال الناجز الذي لم يكن قائماً الا في اطار الامبراطوريات الكبرى ذات الطاقات البشرية الواسعة والامكانات الاقتصادية والعسكرية الضخمة. وكانت الامارة اللبنانية ترى في ما تتمتع به من صلاحيات وامتيازات، المظهر الاسمى من استقلاليتها الذاتية. وهذا ما كانت تفرضه الحكمة والواقعية على امراء لبنان آنذاك.

ولم تكن الولايات العثمانية تتمتع بمثل ما كان للامارة اللبنانية من امتيازات وخصائص. نذكر ابرزها، على سبيل المثال، استمرارية الحكم الوطني في البلاد. فقد توالت على الامارة في لبنان اسر عربية عريقة من ابنائه أقام فيه بعضها منذ القرن الثاني عشر والبعض الآخر قبل هذا التاريخ، منها الامراء التنوخيون والمعنيون والشهابيون الذين انتهت بهم الامارة سنة ١٨٤٢. اما في الولايات العثمانية الاخرى: دمشق وحلب وصيدا وعكا وبغداد والموصل مثلاً فقد تميزت عهود الباشوات الغرباء عن البلاد فيها بالتبدل السريع المستمر. فطوال قرن واحد (١٧٤٢ – ١٨٤٢) تتابع على الحكم في ولاية دمشق، على سبيل المثال، اثنان واربعون والياً اجنبياً. بينما توالى على الامارة اللبنانية في الحقبة ذاتها ستة امراء من جبل لبنان يتكلمون لغته العربية، تولوا فيها الحكم بصورة

شرعية وبموافقة اعيان البلاد وفئات الشعب اللبناني. ولم يذكر التاريخ خروجاً عن استمرارية الحكم الوطني هذا الذي استمر طوال ثمانية قرون ونيف، الا مرة واحدة في عهد عمر باشا الذي عين حاكماً في بيت الدين على اثر الاحداث الطائفية سنة ١٨٤١. وقد مني حكمه بالفشل نتيجة رفض الشعب اللبناني القبول به وتكتل الدروز والنصارى ضده فاضطر الباب العالي الى اعادة الحكم الوطني الى البلاد واقالة الباشا العثماني بعد اشهر قليلة من تعيينه (تولى عمر باشا الحكم من كانون الثاني الى كانون الاول ١٨٤٢).

وعقب احداث ١٨٦٠، اضطر اللبنانيون الى القبول بنظام المتصرفية الجديد الذي اقامته الدول الخمس الكبرى آنذاك بالاتفاق مع السلطان. ولئن تكن للنظام الجديد مساوئ عدة، الا انه اعطى لبنان الجبل، بعد توحيده، وضعاً دستورياً تم الاعتراف به دولياً، واقام فيه ادارة وطنية ونظاماً قضائياً مستقلاً وتشريعاً مالياً اكثر عدالة مما سبقه، وجيشاً صغيراً للامن الداخلي (الدرك اللبناني)، كما اقام مجلس ادارة منتخبا يمثل جميع فئات الشعب اللبناني، كان بمثابة برلمان يضع التشريعات وتعالج فيه القضايا العامة. وكان هذا النظام بمؤسساته الديموقراطية والفريد من نوعه في المنطقة، أساساً لقيام الدولة اللبنانية عقب الحرب العالمية الاولى.

ويحلو لبعضهم القول ان لبنان ليس سوى فسيفساء من الطوائف والأديان. وهذا زعم باطل وتجن على الحقيقة. ولئن ضم لبنان عدداً من الطوائف الدينية مارست عباداتها وطقوسها بحرية تامة، فهذا موضع

اعتزاز له، وعنصر قوة لوحدته، واغناء لقيمه الروحية والفكرية. فقد عاشت هذه الطوائف طوال قرون عدة بوئام تام وتعاون بناء لم تعرفه كثير من بلدان المشرق ولا بلدان العالم الغربي.

فالحياة المشتركة التي قامت في لبنان بين المسلمين والمسيحيين، والتي امتدت اربعة عشر قرناً ونيف، كانت مثالاً فريداً لتعاون بناء ومثمر بينهم قام على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. ولم يسجل التاريخ طوال تلك الاحقاب الطويلة سوى احداث طائفية قليلة عكرت تلك الاجواء كان ابرزها ما جرى سنة ١٨٤١ على اثر زوال الاحتلال المصري للبلاد وما خلفه فيها من خراب وانقسامات، وتلك التي جرت سنة ١٨٦٠ وكانت سبباً مباشراً لنظام التقسيم الذي اقامه، سنة ١٨٤٥، شكيب افندي، وزير الخارجية العثماني. وما عدا هاتين الازمتين العابرتين اللتين لم تستمرا سوى اشهر معدودة لا يذكر التاريخ طوال الف واربعمئة عام ما يشوب العلاقات الاسلامية – المسيحية في هذه البلاد بما يسيء اليها، كما جرى في البلدان الاخرى...

وهناك عنصر آخر كان يميز لبنان عن الولايات الاخرى في الامبراطورية العثمانية، اعني به تلك الوحدة الفكرية بين ارباب السلطة والشعب. ففي لبنان لم يكن بين الامير الحاكم وشعبه حاجز فكري يباعد بينهما. فاللغة العربية، لغة لبنان الرسمية ولغة الادارة فيه، كانت عامل توحيد بينهم. اما في الولايات فكانت التركية هي لغة الحاكم والحكم، والعربية لغة الشعب. ولم يكن هناك اي رابط فكري بينهم وبينه.

ونعود الآن الى التاريخ الحديث. ففي سنة ١٩١٨، انتهى عهد الامبراطورية العثمانية بخسارة تركيا الحرب. وكان من مهمّات مؤتمر

الصلح في باريس سنة ١٩١٩، تقرير مصير ما كان يطلق عليه أعضاء المؤتمر تسمية «المنطقة الاسيوية من الامبراطورية العثمانية»، اي سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية. وقد تبنى المؤتمر، ارضاء للرئيس الاميركي وودرو ويلسون، مبادئه الاربعة عشر ومنها نظام الانتداب. وبعد مناقشات طويلة اقر بصورة مبدئية وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني. وفي اجتماع سان ريمو بايطاليا في نيسان ١٩٢٠ تم الاعتراف بسوريا ولبنان دولتين «مستقلتين» وكلفت فرنسا وضع نظام الانتداب عليهما، من فئة «آ»، موضع التنفيذ.

عهدت حكومة باريس آنذاك الى الجنرال غورو، المفوض السامي في بيروت، في تثبيت الحدود بين الدولتين الجديدتين المنفصلتين عن الامبراطورية العثمانية الزائلة. فعقدت فرنسا، بصفتها دولة منتدبة على سوريا ولبنان، معاهدات مع بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين والعراق، حددت فيها حدود لبنان الجنوبية مع فلسطين وحدود سوريا الجنوبية مع فلسطين وشرق الاردن والشرقية مع العراق، كما وضعت معاهدة اخرى مع تركيا لتثبيت حدود سوريا الشمالية. اما في ما يتعلق بحدود لبنان الشرقية والشمالية المشتركة مع سوريا، فلم يكن بوسع فرنسا ان تعقد معاهدة مع نفسها بصفتها منتدبة على البلدين في الوقت ذاته، فاعتبر الجنرال غورو نفسه مخولاً تخطيط تلك الحدود بصفته مفوضاً سامياً لفرنسا المنتدبة على الدولتين الجارتين. وهكذا اصدر قراراً منه رقمه ٣١٨ تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠ بتثبيت تلك الحدود.

ولئن يكن هذا القرار موضع انتقاد من حيث الشكل، الا ان عصبة

الامم اقرته رسمياً فاعطي الصفة الشرعية حسب احكام ميثاق تلك العصبة وانظمة الانتداب. وهو لا يعتبر افتئاتاً على حقوق احد، وانما كرَّس وضعاً تاريخياً يعمل به منذ قرون بعيدة. فالمناطق التي ضمها ذلك القرار الى الجبل لاقامة «دولة لبنان الكبير» كانت في السابق جزءاً اساسياً منه. فبيروت كانت المقر الشتوي للامراء المعنيين. وقد بنى فيها الامير فخر الدين الثاني الكبير سنة ١٦٢٢ قصراً فخماً على غرار قصور آل مديشي في فلورنسا التي عاش فيها ردحاً من الزمن ايام منفاه سنة ١٦١٣. ولا تزال ساحة بيروت الرئيسية تسمى حتى اليوم «ساحة البرج» نسبة الى برج قصر الامير المعني الكبير.

أما منطقتا حاصبيا وراشيا في وادي التيم فكانتا طوال مئات من السنين مركز اقامة وحكم للأسرة الشهابية التي تولت امارة لبنان خلفاً للمعنيين منذ نهاية القرن السابع عشر حتى سنة ١٨٤٢. وما هو قائم تاريخياً لهذه المناطق، قائم ايضاً بالنسبة الى البقاع ومناطق لبنان الشمالي.

ولا نقصد من هذا العرض التاريخي التذكير بحقائق يعرفها الجميع ولا يرقى اليها الشك، وانما فقط وضع حد لمزاعم لا يقرها التاريخ ان لبنان وليد «خطأ» ارتكبه جنرال فرنسي.

فلبنان هو، كبقية دول الشرق الاوسط المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية، وليد الاتفاقات الدولية التي وضعت في اطار مؤتمر الصلح واقرت في عصبة الامم، ورسخت وضعاً تاريخياً كيانياً ذاتياً في لبنان منذ قرون عدة. واذا كان في هذه المنطقة من الشرق من بلاد تؤهلها هويتها لتشكل دولاً مستقلة، حسب متطلبات القانون الدولي، فلا شك في ان لبنان يأتي في طليعتها بخصائصه الذاتية وبمقوماته التاريخية.

وقد استقطبت هذه الحقيقة جموع الوطنيين في لبنان وفي طليعتهم رياض الصلح رئيس الحكومة السابق والزعيم السني الكبير الذي صرح سنة ١٩٤٤: «سنذود عن استقلال لبنان الناجز بارواحنا ودمائنا، ليس فقط في وجه الغرب وانما في وجه الشرق أيضاً.» اما كمال جنبلاط، الزعيم الدرزي الكبير ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي و«الجبهة الاسلامية – التقدمية»، فقد صارح في سنة ١٩٧٥ الرئيس حافظ الاسد بقوله: «نريد ان نكون مستقلّين. ولا نريد أن نكون في دولة تدور في فلك دولة أخرى... ولا نقبل بالفدرالية التي يدعو اليها ممثلو حزب البعث في بيروت...» (١).

وبعد مرحلة طويلة من الاضطرابات نتجت من توسّع الثورة الفلسطينية على الارض اللبنانية، ولم يكن الرئيس الأسد غريباً عنها، اعلن في خطاب له بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦ قراره ادخال القوات السورية الى لبنان. وقد وافقت الحكومة اللبنانية بعدئذ على هذا التدخّل ثم طالبت بمشاركة قوات عربية أخرى فيه تكون جميعها في عهدة جامعة الدول العربية وتحت مظلتها. واقر ذلك في قمتي الرياض والقاهرة في تشرين الأول من ذلك العام.

ولكن هذا الوجود السوري ما لبث ان بدا عاجزاً عن وقف تدهور الوضع الامني في البلاد، ولم يحل دون غزو اسرائيل لبنان مرتين في سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٢. ومنذ مؤتمر قمة فاس في ذلك العام أصبح وجود القوات السورية في لبنان غير شرعي وغير قانوني. وفي اثناء ذلك المؤتمر

١. كمال جنبلاط. من اجل لبنان. دار نشر «ستوك». باريس ١٩٧٨.

طلب الرئيس الياس سركيس رسمياً، باسم لبنان، من اقرانه اعضاء المؤتمر انسحاب القوات السورية، على غرار ما جرى لسائر الجيوش المشاركة في «قوات الردع العربية». (٢)

والمذكرة التي قدمها الرئيس سركيس الى القمة لا تحمل اي ابهام او غموض، وقد جاء فيها:

«حيال الاجتياح الغادر الذي تعرّضت له الأراضي اللبنانية باحتلال القوات الاسرائيلية هذه الأراضي، ومواجهة للظروف المأسوية التي يعيش فيها لبنان، وما يصيب شعبه والشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وتشريد، وحفاظاً على لبنان أرضاً وشعباً، وعلى وحدة أراضيه وسيادته، وعلى القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتثبيتاً لوقف إطلاق النار في لبنان، وتأميناً لانسحاب الجيش الاسرائيلي من أراضيه، ورغبة في وضع حد نهائي لحالة التشرذم والتسيّب والفلتان الأمني التي يعانيها لبنان منذ سبع سنوات ونيف، وتحقيقاً لانسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية، ومساعدة للبنان على استعادة سيادته كاملة على أراضيه بواسطة قواته الوطنية، وانطلاقاً من أن مشكلة لبنان هي مشكلة عربية في مصدرها وجوهرها، مما يُخشى معه أن تنعكس على جميع الشعوب والدول العربية وعلى المنطقة بأسرها، يقرر ما يأتي:

أولاً: اعلان تضامن الدول العربية مع لبنان في مأساته، واستعدادها لتقديم أي مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حد لها.

ثانياً: إدانة العدوان الاسرائيلي واستمراره على شعب لبنان وأرضه،

٢. على اثر هذه المصارحة بدأت الدول العربية تسحب تباعاً قواتها من لبنان، ولم يبق على أرضنا من قوات الردع العربية سوى الجيش السوري وحده.

وعلى الشعب الفلسطيني، ولفت الرأي العام الدولي الى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

ثالثاً: دعم لبنان في كل ما يؤول الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الرقم ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨، وخصوصاً ما يقضي منها بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية حتى الحدود الدوليّة المعترف بها. ولهذه الغاية، تقديم أي مساعدة للبنان في المحافل الدولية، وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تنفيذ هذه المقرّرات، ومقاومة المحاولات الاسرائيلية الهادفة الى التطبيع بجميع الوسائل.

رابعاً: آ – اخذ العلم بقرار السلطة اللبنانية ضرورة انسحاب جميع القوات المسلّحة غير اللبنانية من لبنان ومن اجل ذلك:

– الاعلان عن وقف العمل العسكري الفلسطيني نهائياً من الأراضي اللبنانية وفيها، وإنهاء الوجود المسلح للمنظمات الفلسطينية في لبنان.

– الاعلان عن إنهاء مهمة قوات «الردع» العربية في لبنان.

ب – دعم جميع الاجراءات التي يمكن أن تعتمدها الحكومة اللبنانية لوضع هذا البند موضع التنفيذ.

خامساً: تقديم كل عون للسلطة اللبنانية لممارسة سلطتها وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية من دون استثناء، وبواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

سادساً: تقديم كل مساعدة من أي نوع آخر لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقّق أهدافها الوطنية على أرض فلسطين.

سابعاً: إنشاء صندوق مالي مستقلّ لاعادة تعمير لبنان ومساعدة المتضررين».

وقد أخذت قمة فاس علماً بطلب الرئيس سركيس، وأوصت حكومتي سوريا ولبنان بالاجتماع في أسرع وقت «لدراسة الاجراءات العملية للانسحاب السوري في ضوء الانسحاب الاسرائيلي».

وفي ٢٢ شباط ١٩٨٧، كنت في زيارة عمل في باريس، فدخلت القوات السورية الى بيروت الغربية دون ان تعطى تفويضاً بذلك من السلطات الشرعية، كما تقضي الاصول الدستورية.

وقد أصدرت المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، على أثر ذلك، بياناً غايته لفت النظر الى هذا الأمر، جاء فيه:

«اولاً: يعرب فخامة رئيس الجمهورية عن ألمه العميق لما كان غرب العاصمة مسرحاً له في الأيام الأخيرة، وهو يشاطر المنكوبين معاناتهم لما تعرضوا له من قهر وترهيب وأضرار في الأرواح والممتلكات.

«ثانياً: ان هذه الاحداث لا تجد علاجاً لها ومانعاً لتكرارها إلاّ في التوجّه الذي خطّطه الحكم عبر مبادرته الوفاقيّة ولا سيما تلك التي أطلقها في الأول من آب الماضي، والتي تتابعت في المحادثات الجارية مع القيادات اللبنانية المختلفة، ومع المسؤولين السوريين، والرامية الى تحقيق التفاهم الوطني، وإحياء المؤسسات الشرعية، بما يساعد على استعادة أدوارها الأمنية والسياسية والاجتماعية.

«ثالثاً: إن رئيس الجمهورية، إذْ يقدّر إلحاح الظروف الانسانية والمأسوية التي حملت بعض القادة المسؤولين على التوجه مباشرة الى الشقيقة سوريا للمساعدة على مواجهة الوضع، لا يسعه إلا أن يسجّل

أن هذا التفرّد عمل غير دستوري يُعمِّق التباعد، ويساهم في تفتيت القرار الشرعي خصوصاً:

آ – أن إلحاح المسألة لم يكن يمنع التئام مجلس الوزراء لمناقشة الوضع، واعطاء المعالجة، أية معالجة، صفتها الشرعية الوطنية.

ب – إن اتصالات الحكم بالمسؤولين السوريين بدأت تتبلور عن مشروع انقاذي شامل كل الأراضي اللبنانية.

«رابعاً: تناشد الرئاسة كل القيادات والمعنيين بالأمر العودة إلى التلاقي في اطار المؤسسات الشرعية، ومعاودة الحوار الوطني، توصلا الى التفاهم التام الذي من شأنه أن يحفظ البلاد ويعيد اليها أمنها وأستقرارها.»

وأياً تكن علاقات الصداقة التي تقوم بين الرئيس الأسد وبيني (ولاسيما قبل توقيع اتفاق ١٧ ايار مع اسرائيل)، فان محاولات تطبيع العلاقات بين لبنان وسوريا وبين الفئات اللبنانية ذاتها، لقيت عراقيل لم يكن من السهل تجاوزها، منها احتلال اسرائيل لقسم من الاراضي اللبنانية ونفوذها في بعض مناطق لبنان ولاسيما في الجنوب والبقاع الغربي، والمواجهة بين القوات السورية والفئات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات، والتحالف الاستراتيجي القائم بين سوريا وايران الذي حد من حرية تحرك السوريين في مواجهة قوات الاصوليين في لبنان الذين تدعمهم حكومة طهران، لا بل عمل الاصوليون في لبنان تحت مظلّة الجيش السوري، وفي مناطق انتشاره وذلك بموجب اتفاقات ثنائية أُبرمت بين سوريا وايران من دون علم الدولة اللبنانية وموافقتها. وكل هذه الاسباب وغيرها

عطلت محادثاتنا مع الرئيس الاسد وحالت دون تحقيق المصالحة الوطنية في لبنان، تلك المصالحة التي ترتبط الى حد كبير باعتبارات متعلقة بالمواقف والمصالح السورية.

وكنت مقيماً على الاعتقاد ان علاقاتي الطيبة القديمة مع الرئيس حافظ الاسد ستسهل مهمتي. وقد حاول كل منا، وحتى في احرج الظروف التي مرت بها العلاقات اللبنانية – السورية، ان يعطي للصداقة القائمة بيننا وللود المتبادل الدور الاكثر ايجابية لخدمة بلدينا. ولئن تكن اجواء علاقاتنا اليوم لا تخلو من بعض الغيوم بفعل عوامل وظروف لا تخدم مصالحنا المشتركة، الا ان ذلك لن يحول دون عودة الحوار الذي ينشده جميع الافرقاء. فسياسة الجسور المقطوعة لا تخدم احداً. وسواء كنت في سدة الحكم او في خارجه، فانني ساستمر في مساعيَّ كالسابق لاقامة اطيب العلاقات واوثقها بين لبنان وسوريا، وسأعمل للتعاون المخلص الصريح مع الرئيس حافظ الاسد الذي يحيط اكثر من غيره بوجوه القضية اللبنانية.

إن واقعيتنا السياسية والعلاقات التقليدية القائمة منذ قرون بين بلدينا تحتم علينا العمل المستمر من اجل تحقيق هذه الغاية. وليس بوسع اي مسؤول لبناني ان يتجاهلها، وانني شخصياً كنت ولا ازال اتمثلها في فكري. وسياستي كلها تنطلق من الرغبة في الوصول الى وفاق مع سوريا. وفي اهم مراحل المفاوضات مع اسرائيل، حرصت على استمرار اتصالاتي بها. ولكنني كنت اعتبر دائماً ان علاقاتنا هذه يجب الا تناقض رغبتنا في دعم استقلالنا وسيادتنا، بل ينبغي ان تكون عنصراً مساعداً لهما. ومن هنا حرصي على ازالة الالتباس وسوء التفاهم اللذين لا يزالان

القسم الثاني

في خضمّ التيّار

عبئاً على مسيرة التعاون بين بلدينا، ورغبتي في ان اغتنم كل الفرص التي من شأنها ان توطد تلك العلاقات على الوجه الامثل. ومن اجل تحقيق هذه الغاية، يتوجب على المسؤولين اللبنانيين ان يكونوا مرهفي الحس، شديدي اليقظة لكل ما تبديه سوريا من خوف على امنها وسلامتها. وهذا يوجب ايضاً على المسؤولين السوريين ان يدركوا، من جهتهم، ان لبنان المستقل السيد القوي يشكل افضل ضمان لأمنهم. ولا شك في ان الحل المثالي يقوم على تعاون صريح وواضح، في اطار الاستقلال والكرامة، لتحقيق اهدافنا المشتركة.

ولا يتبادر الى ذهني اي شك في ان يوماً سيأتي تُدرَكُ فيه حقيقة المصالح اللبنانية والسورية على وجهها الصحيح. وستنتصر تلك المصالح على ما احاط بها طويلاً من شوائب. وهذا اليوم سيعود بالسلام على لبنان، وسيكون هذا السلام اكثر ثباتاً من قوة الجيوش التي ارسلتها دمشق الينا لحمايته.

الفَصْلُ الأوّلُ

في جُذورِ الحَرْب

لا، ليست الحرب القدر المحتوم على لبنان. ولا ريب في ان جيلاً من اللبنانيين عاش على دويّ المدافع ولم يعرف غير الصراع المسلح. وهذا ما شوّه صورة لبنان وجعل اسمه مرادفاً للعنف والشراسة. ومما لا ريب فيه أيضاً أن السلام الذي قام سابقاً في ربوع لبنان لم يكن اسطورة حاكتها المخيلة، ولا ستاراً نضجت وراءه لدى اللبنانيين، على مهل، نزاعات لم يكن بالمستطاع تداركها، او نزعة دفينة الى القتال. ومن يعرف لبنان، وان معرفة يسيرة، يدرك انه، بطبع ابنائه وتقاليدهم، بلد مسالم. فالطبيعة فيه ودية بشوشة بخضرتها السخية، واطلالته على البحر توحي بالهدوء والسكينة. اما جبالنا فليس فيها ما يوحش. فهي خالية من كل ما هو مجدب منفر، وليس فيها الا القليل من المسالك

الوعرة، وتحتضن على سفوحها قرى تسير فيها الحياة وديعة هادئة. ويتمسك الشعب اللبناني بتقاليد موروثة عريقة تقوم على حسن الجوار وتوطيد العلاقات بين الاسر والعائلات. اما العزلة واللامبالاة بآلام الآخرين، والعيش بانزواء، فهي امور يصعب تصور حدوثها في لبنان، لان الاختلاط بين الاهلين والحياة المشتركة القائمة بينهم والروابط الاجتماعية والعائلية اقامت منذ زمن بعيد بين اللبنانيين وشائج الاخوة والقربى.

وفي لبنان، أقام الاسلام والمسيحية بينهما منذ قرون عقداً يتسم بالتعقل والحكمة وبروابط المحبة والصداقة. وتقاليدنا الديموقراطية القائمة على الحوار والتسامح وطدت العلاقات بين ابناء هاتين الديانتين الكبيرتين، كما ان دستورنا الذي يعود الى عام ١٩٢٦ كرس رسالة لبنان كبلد متعدد الاديان. ورجالات لبنان من اهل السياسة عملوا جميعاً على استمرار هذه الرسالة وعلى تجديد الحوار وتنشيطه بين الطوائف.

انني الرئيس الثامن للبنان المستقل. ومن سبقني من رؤساء، انتخبوا بصورة شرعية حسب احكام الدستور، وحظوا طوال عهودهم باحترام الشعب وتقديره. والواقع ان التطور الكبير الذي عرفته بلدان الشرق الاوسط في تاريخها الحديث وما رافقه من احداث مهمة، والنزاعات الداخلية التي قامت في لبنان، لم تخرجنا من نطاق الحوار الديموقراطي باستثناء ما حدث في فترة قصيرة من صيف ١٩٥٨. ويمكن القول ان لبنان هو احد البلدان القليلة في الشرق العربي الذي لم يعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، ولم يقدم جيشه على الاستيلاء على السلطة فيه. اما النزاعات المسلحة التي تقوم اليوم بين اللبنانيين، فليست نابعة من

نزوع فطري منهم الى العنف، او بفعل شهوة تدفعهم الى سكب الدماء، وانما هناك اسباب على قدر كبير من الخطورة دفعتهم الى حمل السلاح.

وغالباً ما يؤخذ على مواطنيَّ اللبنانيين انهم تركوا الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية تتدهور الى درجة عجلت في تفجير البلاد. والحقيقة أن لبنان كان الى سنوات خلت بلداً مزدهراً ينعم بالاستقرار والبحبوحة بفعل شعبه النشيط الذي عرف كيف يفيد من موقعه الجغرافي الفريد. وغدا لبنان في سنوات قليلة منطلقاً للاعمال الاقتصادية والمالية الكبرى في منطقة الشرق الاوسط، وتركز نشاط بلدانها المصرفي في سوق بيروت، مما حمل امهات المصارف العالمية على اقامة فروع لها فيها. وقد برز اللبنانيون عن حق في دورهم كوسطاء بين اسواق العالم العربي وبلاد الغرب. وما نتج من هذا النشاط يفسر ذلك الفائض الكبير في ميزان المدفوعات الذي نزل على البلاد وكأنه هبة من السماء. ولكن ذلك الازدهار خلق صعوبات اقتصادية وتفاوتاً كبيراً بين طبقات المجتمع. وفي أواخر الخمسينات، ادرك المسؤولون اللبنانيون دقة الوضع الاجتماعي في البلاد، فوضعوا مشاريع اصلاحية في اطار خطة انمائية شاملة. وبدت المهمة جسيمة بفعل نشوء تجمعات سكنية كثيفة حول المدن كانت بمثابة حزام من البؤس. ولم تلبث الطبقات الوسطى وجموع عمال الصناعات الناشئة ان حددت هي ايضاً مطالبها باصلاحات اجتماعية ادت في السبعينات الى درجة خطيرة من التفاقم.

ونهض في تلك الحقبة جيل من الشباب له انتماءات اجتماعية – مهنية، يتمتع بالنشاط والطموح وبروح الرفض، واخذ يطالب بالتبديل

والتجديد وبرفع المستوى المعيشي للطبقات الشعبية، وبحق الاجيال الصاعدة في المساهمة في ادارة البلاد وتجديد الطبقة السياسية الحاكمة فيها.

وقد تجلت حيوية لبنان، خصوصاً، في المجال الثقافي وفي انتشار التعليم بحيث عم جميع فئات اللبنانيين. ولا عجب في ذلك، فقد انطلقت من ربوعنا نهضة الآداب والفكر في حقول العلم والاجتماع والسياسة، وعمت العالم العربي واصبحت بيروت عاصمته الفكرية من دون منازع وملتقى مفكري الشرق الاوسط وروائييه وفنانيه. وانتشر تألق افكارهم في العالم كله عبر صحافة حرة ودور نشر نشيطة لا تزال حتى اليوم، وعلى الرغم من مآسي الحرب، تعتبر ابرز مثيلاتها في بلدان الشرق الاوسط. واستقطبت الجامعات الخمس في لبنان عدداً كبيراً من الطلاب العرب والشرقيين. كما وفد اليها اساتذة من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية ومصر للتدريس في كلياتها. وبلغت حيوية المدرسة، العامة والخاصة، شأوا لا مثيل له في بلدان المنطقة.

واني، اذ اعرض هذه الحقائق، لا اتوخى ابراز لوحة زاهية عن الوضع السابق في لبنان، او اخفاء الصعوبات التي بدأنا نواجهها منذ ذلك الحين، وانما لأؤكد ان لا شيء في اوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية كان ليوحي لنا بأن الاحداث ستتخذ المجرى الذي تسير فيه الآن، ولم يكن هناك اي مبرر للمذابح الطائفية التي جرت، ولهدم الاحياء والقرى والمستشفيات واماكن العبادة. اما قيام نزاعات داخلية وخلافات في الرأي وتنافس في ما بيننا حول كثير من القضايا، فهي امور تقع في جميع البلدان، ونتقبلها كأمر محتوم على كل ناهض يتمتع بحيوية الشباب. اما

ان تؤدي تلك الخلافات وحدها الى حرب شرسة لا هوادة فيها فهذا امر ارفضه ولا استطيع التسليم به.

وحقيقة الامر، ان النزاعات في لبنان لم تكن تنفجر الا في اثناء الازمات الجامحة التي كانت تعصف ببلدان الشرق الاوسط، فتؤثر في بنيتنا الاجتماعية والسياسية المعقدة والهشة. واول نزاع كان على جانب من الاهمية وقع في لبنان سنة ١٩٥٨، على اثر ازمة السويس وتصاعد الحركة الناصرية في المشرق العربي التي ادت الى قيام الجمهورية العربية المتحدة ثمرة الاتحاد بين مصر وسوريا.

فالحيوية التي حركها هذا الاتحاد، والانفصام الذي قام في العالم العربي بين البلدان المحافظة والبلدان التقدمية، انعكست نتائجهما على الوضع في لبنان. فاللبنانيون الذين استهوتهم التجربة الوحدوية التي تكونت على ابوابنا طالبوا بانضمام لبنان الى الجمهورية العربية الجديدة، وقبل بداية صيف تلك السنة (١٩٥٨) وقع لبنان فريسة نزاع جديد بين مؤيدي الناصرية الصاعدة والمتمسكين بقوميتهم اللبنانية. ولكن حكمة الرئيس جمال عبد الناصر، وتطور ازمة الشرق الاوسط التي انحسرت تدريجاً، وواقعية اللبنانيين وحكمتهم، اتاحت لنا العودة الى الوئام ورص الصفوف. واستعاد لبنان دوره التقليدي في العالم العربي للمساهمة في استقرار المنطقة وفي دفع مسيرة القضية الفلسطينية التي لم نكف عن الدفاع عنها في المحافل الدولية ولدى الدول الصديقة.

وكانت مساهمتنا في المجهود الحربي العربي تتسم، خصوصاً، بالدعم السياسي والديبلوماسي واللوجستي وتحمل العبء المهم في مجال الاعلام وتوضيح القضايا العربية للرأي العام العالمي. وقد انضم لبنان الى معاهدة

الدفاع العربي المشترك التي عقدت سنة ١٩٥١ في نطاق جامعة الدول العربية، ولم تنفذ هذه المعاهدة مرة واحدة كما هو معروف لدى الجميع. ولم يكن العالم العربي ينتظر منا ان نقوم بدور عسكري في جبه اسرائيل. وقد اعترف الرئيس عبد الناصر بوضعنا الخاص وبامكاناتنا المحدودة وبنوع الدعم الذي نستطيع تقديمه. وفي سنة ١٩٧٠، اكد الرئيس المصري قبل وفاته ببضعة اشهر انه «ليس بالامكان مطالبة لبنان ان يكون بلد مواجهة مع اسرائيل». ولكن عوامل كثيرة كانت قد تجمعت لتزجنا في مأساة جديدة ومواجهة دامية من نوع آخر.

فالحرب الضارية التي بدأت تعصف بلبنان منذ ١٩٧٥، كانت لها، هي الاخرى، اسباب اقليمية ذات اتصال وثيق بتطور النزاع العربي – الاسرائيلي، وبالتطور السريع للوجود الفلسطيني في لبنان. وقد تكاثر هذا الوجود على مر السنين، وكان يتخذ شكل هجرات كثيفة عندما تشتد الازمات في المنطقة. وقبل انشاء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨، نزح الينا عدد كبير من الفلسطينيين بفعل التوطين اليهودي في فلسطين في عهد الانتداب. واتخذ هذا النزوح شكلاً كثيفاً عند انشاء دولة اسرائيل وطرد الفلسطينيين منها. وقد أخذت وكالة غوث اللاجئين الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة على عاتقها امر تنظيم اقامة النازحين واغاثتهم. ومن سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٦٧ لم يتباطأ هذا النزوح الى لبنان بفعل تجمع الافراد على نطاق عائلي، واقدام الفلسطينيين، بعد استقرارهم على ارضنا، على دعوة اقربائهم الى اللحاق بهم.

وعلى اثر حرب حزيران ١٩٦٧، تدفقت موجة ثانية من الفلسطينيين الى لبنان. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت المخيمات الفلسطينية تتزود مختلف انواع الاسلحة وتتحول، بعد ان كانت عزلاء من السلاح، معسكرات محصّنة.

وحلت في لبنان موجة هجرة ثالثة على اثر احداث ايلول الاسود سنة ١٩٧٠ في الاردن، حين اقدم جنود الملك حسين من البدو على سحق القوات الفلسطينية التي كانت قد تمركزت في قسم كبير من احياء عمان. وكان هذا النزوح الفلسطيني الجديد اقل كثافة مما سبقه الا انه كان اكثر خطورة بنتائجه. فقد انتقلت الى لبنان القيادات العسكرية الفلسطينية واجهزتها السياسية والاعلامية وغيرها، واتخذت من بيروت العاصمة، عاصمة لها. ومنذ بدء تلك الموجات الثلاث المتتالية حتى اليوم، لم يكن من المستطاع تحديد عدد الفلسطينيين الذين عبروا الحدود اللبنانية واستوطنوا في بلادنا، وجلهم قدم بطريقة غير مشروعة. وقد قدر عدد المقيمين الفلسطينيين في لبنان سنة ١٩٧٥، اي في بدء عهد الاضطرابات، بنحو اربعمئة الف بينما لا يتجاوز عدد اللبنانيين الثلاثة ملايين نسمة.

ويمتاز الفلسطينيون في لبنان بانهم لم يعودوا لاجئي سنة ١٩٤٨. لقد نشأ منهم جيل جديد، فأمسى لاجئو الامس ارباب المقاومة اليوم. وتكونت لدى الشعب الفلسطيني قوة عسكرية ذاتية، واصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولحركة «فتح» التنظيم الاكبر فيها، رئيس يشرف عليها ويعنى بشؤونها وينطق باسمها من على منبر الامم المتحدة والمنابر الدولية الاخرى، وتظهر صورته على غلاف المجلات في العالم كله.

واصبحت شرعية الكفاح المسلح كوسيلة لاستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، امراً معترفاً به، كما نالت في مؤتمر القمة العربية في الرباط سنة ١٩٧٤ الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. ولم يلبث لبنان ان اصيب بنتائج هذا الوضع الجديد في الشرق الاوسط. وهكذا لم يمر ردح قليل من الزمن حتى بدأ الفلسطينيون يقيمون ما اصبح في ما بعد «دولة ضمن الدولة». وبدأ تحركهم السياسي يخرج رويداً رويداً من حدود المخيمات. وبدأت المقاومة الفلسطينية تنتظم وتنشط على الصعيد العسكري.

في تلك الاثناء، كانت اسرائيل تراقب صعود منظمة التحرير الفلسطينية ثم لم تلبث ان بدأت الرد عليها. ففي كانون الاول ١٩٦٨ اغار رهط من الجيش الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي ودمر على مدارجه تسعاً من طائرات «البوينغ» التجارية التابعة لشركة طيران الشرق الاوسط اللبنانية، وكأنَّ اسرائيل باعتدائها هذا تريد ان «تعاقب» لبنان على اثر عملية نفذها فدائيون فلسطينيون... في اثينا. وتذرعت بأن هؤلاء الفدائيين انطلقوا من بيروت عبر مطارها الدولي.

وكانت النتائج السياسية للعمل الفلسطيني اشد خطراً على الصعيد الداخلي. فالجيش اللبناني الذي كان يحاول بشجاعة مراقبة تحرك المنظمات الفلسطينية وضبط تجاوزات عناصرها، كان موضع النقد على ارضه. واخذت الصدامات بعدها تتوالى بين جيشنا النظامي والقوات الفلسطينية.

اما على الصعيد السياسي، فقد انقسم اللبنانيون في موقفهم حول مدى الدعم المطلوب اليهم تقديمه لعمل المقاومة الفلسطينية. وما لبث

هذا الانقسام ان ادى الى ازمة انفجرت في نيسان ١٩٦٩، فعطلت العمل الحكومي طوال ستة اشهر. وفي تشرين الثاني من ذلك العام، حُمل لبنان في اتفاق القاهرة على الاعتراف بالوجود الفلسطيني المسلح في البلاد، كامر واقع.

ومنذ ذلك الحين، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تأخذ في لبنان اهمية وحجماً يزدادان باستمرار. وتحولت فريقاً في حياتنا السياسية نتيجة علاقات مميزة اقامتها مع عدد من الاحزاب اللبنانية التي اخذت على نفسها تغطية العمل الفلسطيني. وتعاظم تدفق الاسلحة على المخيمات، ولاسيما على تلك الواقعة في جنوب لبنان بما قدر انه كان اوفر كمية مما كان في حوزة الجيش اللبناني. ولم يكن ينقص قوات المقاومة سوى الطائرات والدبابات الثقيلة.

وكان هذا التسلح يتم بمساعدة فاعلة من عواصم عربية كبرى، فينقل السلاح منها الى لبنان عبر الحدود السورية – اللبنانية. وكان اللبنانيون يراقبون في بادئ الامر، بشيء من الشك والحذر المتزايد، قوافل الشاحنات الضخمة تنقل على طريق بيروت – دمشق «المؤن» للمخيمات الفلسطينية. وفي كل مرة تصر السلطات اللبنانية على حقها في تفتيش تلك الشاحنات كانت تثار الحوادث وتنفجر ازمة سياسية جديدة. وبقيت الحال هكذا الى ان انقلبت ذات يوم شاحنة عند مفترق بلدة الكحالة قرب بيروت ادعت انها تحمل كمية من البطاطا، فاذا بها ملأى بالمدافع الثقيلة وبصناديق الاسلحة والذخائر التي انتثرت على الطريق فاستولى عليها ابناء البلدة.

وقد افاد الفلسطينيون من دعم الرأي العام العربي والدولي لهم، ومن

قواتهم العسكرية المتزايدة في بلد ضعيف عسكرياً وذي تركيب اجتماعي دقيق. فراحوا يعملون على تقويض اجهزة الدولة اللبنانية والجيش والمؤسسات العامة والنظام السياسي برمته، وعلى الاخص رئاسة الجمهورية التي تجسدها جميعها. وكانوا يرمون من شل اجهزة السلطة المركزية الى وضع يدهم على البلاد التي استضافتهم، والحؤول دون تكرار ما جرى لهم في «ايلول الأسود» في عمان، الذي ادى سنة ١٩٧٠ الى طردهم من الاردن. ولذا لم يتوانوا عن استخدام جميع الوسائل لتحقيق اهدافهم، فاستعانوا ببعض الاحزاب السياسية اللبنانية، واغدقوا المال على البعض، ولجأوا الى التهديد لترويع البعض الآخر، ونظموا بدقة توزيع تمركزهم في الاماكن التي تؤهلهم لمراقبة القسم الاكبر من البلاد، فاقاموا فيها مناطق محصنة خارجة عن سلطة الدولة وكأنها، بما فرضوا لها من حصانة، خارجة عن ارض لبنان.

وقد جهد الفلسطينيون في تفسير بنود اتفاق القاهرة تفسيراً مفرطاً لا يقوم على اي عرف او اجتهاد، لتبرير اساءاتهم المتكررة. وعبثاً حاولت السلطات اللبنانية بين ١٩٦٩ و ١٩٨٢ ان تضع مع منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات طويلة، اطراً لعلاقات «حسن تصرف» تهدف الى ضبط العمل الفلسطيني. فلم تلق من اربابها الا وعوداً لم تدم سوى ساعات قلائل. ولم يكتف الفلسطينيون بالخروج عن القوانين اللبنانية، وانما راحوا ايضاً يفرضون «قوانينهم» على المواطنين اللبنانيين، فأقاموا الحواجز المسلحة على الطرق، وراحوا يمعنون في تفتيش المارة من دون اعتبار لما تشكله تلك الاعمال من اساءات ومن امتهان لكرامة المواطنين. ويتذكر اللبنانيون ما جرى لاحد الوزراء حين منع من عبور حاجز

واخضع مكرها للتفتيش.

وما لبث الفلسطينيون بعد ذلك ان فرضوا على الشعب اللبناني الذي استضافهم، ضريبة الثورة بحجة ما يقدمونه اليه من «حماية». ورويداً رويداً، بدأت مناطق كاملة من اراضينا تفلت من سلطة الدولة اللبنانية. وهكذا مكنوا سيطرتهم على طرابلس في الشمال، وعلى قسم من بيروت، وعلى بعض من مناطق الجنوب اطلق عليها اسم «فتح لاند»، اي ارض «فتح».

وفوق ذلك، نعِم الفلسطينيون في لبنان بدعم غير محدود من عالم عربي اعتبروا انهم وحدهم ضميره ووجدانه. ولا مجال للتذكير في هذا السياق بمصير اولئك الذين لم يتوانوا عن اعلان تضامنهم الكامل مع تصرفات المنظمة الفلسطينية في لبنان، وكيف انهم حرموا من حقوقهم السياسية ونبذوا وطردوا من ديارهم لاقدامهم على توجيه نقد خافت للانظمة القائمة في البلدان العربية المجاورة. وكانت هذه الانظمة، تبرئة للمعاملة القاسية التي تفرضها على الفلسطينيين المقيمين لديها، تعمد في المقابل الى تقوية الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، على الرغم من اقتناعها بأن سياستها تلك تؤدي الى زعزعة الاستقرار فيه. ولتبرر تلك الدول عجزها عن المشاركة الفاعلة في معركة العرب ضد اسرائيل، راحت تتظاهر باخلاصها للعروبة بدعم الوجود الفلسطيني في بلادنا... وهذه الدول التي تطرد الفلسطينيين من ديارها وتبعد من مراكز حدودها كل من قدم اليها منهم، هي ذاتها التي تطالب ملحّة بوضع نظام خاص للفلسطينيين في لبنان يضمن لهم حرية التحرك. وهي تؤثر إغداق المال

والعطاءات عليهم وهم بعيدون عنها من ان تراهم ينظمون صفوفهم على ارضها.

وتمكن ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية من ان يكسب بالتدريج، انطلاقاً من لبنان، شخصية ذات بعد دولي كرستها له الجمعية العمومية للامم المتحدة سنة ١٩٧٤. ولعل من اغرب المفارقات ان يكون رئيس لبنان آنذاك سليمان فرنجيه، عرّاب دخول عرفات الى حَرَم الامم المتحدة. ويبقى ذلك الموقف دليلاً ساطعاً على اخلاص لبنان لـ «القضية المقدسة».

لم تبد الدول العربية اي اهتمام بتوسع الفلسطينيين في لبنان ولا بالمدى الجديد الذي اتخذه تحركهم فيه الا بعد فوات الاوان. فالرئيس عبد الناصر تنبه سنة ١٩٧٠ الى ان لبنان لا يستطيع ان يتحمل عبئاً ثقيلاً كالذي يُفرض عليه الآن، كما ان سوريا اخذت، هي الاخرى، تتخوف منذ ١٩٧٥ من النشاط الفلسطيني في بلادنا، وهي التي كانت تشجع هذا النشاط. اما العالم العربي فأخذ بدوره يعي تدريجاً عمق المأساة التي نعانيها. وقامت بعض الدول العربية وجامعة الدول العربية ايضاً بمساعٍ لوضع حد لهذا الصراع، ولكن مساعيها تلك جاءت متأخرة وبعد ان كان الحريق قد اندلع في البلاد. وسعت السلطات اللبنانية ثلاث مرات الى ضبط الوجود الفلسطيني على ارضنا فلم تفلح. وقد ادى مسعاها الاول، سنة ١٩٦٩، الى ازمة وزارية شديدة. ولما حاول الجيش اللبناني سنة ١٩٧٣ ان يضع حداً للفوضى التي نشرها الوجود الفلسطيني وغذاها، اقفلت سوريا حدودها معنا، وهي الباب الوحيد لاتصالنا بطريق البر بالاسواق العربية الداخلية، وهي اسواق

اقتصادنا الطبيعية. ولما اعدنا المحاولة مرة ثالثة سنة ١٩٧٥، اندلعت الحرب.

ومن الضروري ان لا يغيب عن بالنا ان الفلسطينيين يتمتعون في العالم العربي بنفوذ واسع لا ينكره أحد. والصمود في وجههم، حتى من اجل الدفاع عن سيادتنا، يعرّضنا على الفور للاتهام بالانعزالية وبخيانة القضية المقدسة. ناهيك بان نضال الفلسطينيين لاعادة القدس الى السيادة العربية يجعلهم بمثابة المحاربين باسم الاسلام، ومن هنا ايضاً العطف الكبير الذي لقوه من المحافل الدينية الاسلامية. وهكذا اصبح لاجئ الامس، ضيف لبنان، مقاتلاً يتمتع بجهاز عسكري وبدعم سياسي من العالم العربي ضد اي مواطن لبناني في بلده.

واني، اذ اعرض كل هذه الامور، لا أرمي الى تبرئة اللبنانيين من اية مسؤولية او من أي خطأ في علاقاتهم مع الفلسطينيين. فقد اخطأت السلطة اللبنانية بتساهلها وتغاضيها عن كثير من الاوضاع الشاذة. ولا عذر لها بالاستسلام لاهواء الآخرين حتى وان يكن هؤلاء اخوة واشقاء. فالسلطات اللبنانية تتحمل، في هذا الصدد، قسطها من المسؤولية. لقد اغمضت عينيها طويلاً عما كان يجري وتركت الفلسطينيين، من دون ان تحرك ساكناً، يتصدرون الساحة ويعملون على اقامة دولة لهم ضمن الدولة اللبنانية، بل اقوى منها.

ولا يخامرنا ريب في ان شكاوى المواطنين وتظلمهم من عدد من اوضاعنا الداخلية كانت في كثير منها محقة. ولكن التقاعس عن الاستجابة

لها شجع البعض على حمل لواء المعارضة فراح الفلسطينيون، تقرباً من هؤلاء، يشدون من ازرهم. وعلينا الاعتراف ايضاً بأن التدخلات الخارجية ليست مسؤولة وحدها عن تفاقم الوضع في لبنان. ولولا مشاركة اللبنانيين انفسهم في القتال لما بلغت الكارثة الحد الذي بلغته من الاتساع والفداحة.

ان النزعة الفردية التي يتميز بها بعض مواطنيَّ، وايثارهم مصالحهم الخاصة على المصالح العامة، بل على مصير الوطن، كانت عوناً لا يستهان به للقوى الخارجية في سعيها الى تقويض الاوضاع في لبنان. كما ان موقف الاقليات، في سعيها الى الحصول من الخارج على قوة تعتمد عليها لضمان أمنها المهدد، قد ساهم هو الآخر في تعقيد الاوضاع وجعلها، يوماً بعد يوم، اكثر صعوبة لتقبل الحلول.

ولا شك في ان الحصانة التي تمتعت بها في الواقع منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة التي مارستها فعلاً على الارض اللبنانية، والدعم الذي اغدقته على مناصريها في لبنان، بما فيه الدعم العسكري، حملت فئات من اللبنانيين تعاظم شأنها بازدياد على التصدي لهذا التيار والحؤول دون انهيار الدولة وتفكك الوطن.

ولهذه الاسباب المتعددة والبالغة التعقيد اصبحت الحرب امراً لا مفر منه.

فكانت بمثابة ثورة في نظر البعض، ومقاومة في نظر البعض الآخر. ولكنها كانت للجميع على السواء مأساة وأي مأساة.

الفصل الثاني

إسرائيل: الاتفاق الملغوم

منذ قيام دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ ولبنان يتلقى على التوالي سلسلة انفجارات تنطلق من أرض الدولة الجديدة.

ووقّع لبنان، على غرار الدول العربية الاخرى المتاخمة لفلسطين والتي شاركت في حرب ١٩٤٨، اتفاق هدنة مع دولة اسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩. ولكن تطور الصراع العربي – الاسرائيلي، وقدوم موجات متتابعة من اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان، واقدام منظمة التحرير الفلسطينية على تحويل مخيماتها فيه معسكرات مدججة بالسلاح نظمت على «الاسس الثورية»، ثم سعيها الى السيطرة على البلاد، زجت لبنان في قلب الاعصار المتفاقم واصبح منذ ١٩٧٣ المسرح الوحيد لـ «حرب فلسطين». وقد ادى تطور هذا الصراع وازدياد حدته الى اقدام اسرائيل،

في حزيران ١٩٨٢، على اجتياح لبنان على الرغم من الادانات الدولية لها وردود الفعل السلبية في داخل الدولة الاسرائيلية ذاتها.

وعندما انتخبت رئيساً للجمهورية اللبنانية في ايلول من تلك السنة وكان المبعوث الاميركي فيليب حبيب يضاعف اتصالاته بين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين محاولاً فك عقد هذا النزاع المستعصي، كانت الجيوش الاسرائيلية قد دخلت الى بيروت، والجيش السوري يعسكر في البقاع على طريق دمشق. اما الفلسطينيون، وياسر عرفات على رأسهم، فغادروا البلاد بحراً في طريقهم الى تونس واليمن بمواكبة اميركية. اما الرئيس الياس سركيس فتعهد ببدء مفاوضات فورية مع حكومة تل ابيب برعاية الولايات المتحدة الاميركية لجلاء كامل القوات الاسرائيلية عن لبنان.

بقيت الى يوم تسلمي الرئاسة بعيداً عن تلك المباحثات. ولم تكن لي اية صفة رسمية للمشاركة فيها، فانصرفت منذ الايام الاولى للغزو الاسرائيلي الى تفقد الاحياء المنكوبة في العاصمة واعلان تضامني مع مواطنيّ فيها ومواساتهم في الآلام التي يلقونها بفعل الحصار الاسرائيلي الضارب بقسوة عليهم، وهو اول حصار لعاصمة عربية منذ بدء الصراع مع الدولة الاسرائيلية. وتمكنت في تلك الفترة العصيبة من تقديم خدمات جلى الى هؤلاء المعذبين، وشد هممهم ورفع معنوياتهم. وقد اوجدت زياراتي هذه لمواطنيّ وللفلسطينيين جواً من الارتياح. وتدخلت لدى المسؤولين الاميركيين لوضع حد لمحنة السكان المحاصرين في العاصمة. ولكني في محاولاتي هذه، والى يوم اغتيال شقيقي بشير، كنت ألزم موقف المراقب العاجز عن وقف هذا التدهور الخطير.

جرى اول اتصال لي مع السلطات الاسرائيلية المحتلة قبيل اسبوع من انتخابي. وكانت اسرتي المفجوعة تتلقّى التعازي في بكفيا. وفجأة سمعنا ضجيجاً في الخارج. ولما سألت عن سببه، دهشت اذ قيل لي ان اريل شارون قدم الى بكفيا «لمشاركتنا في العزاء». وكان الجيش الاسرائيلي يومئذ عند مدخل البلدة، ولم يكن لشارون سوى مسافة مئة متر او أقل ليصل الينا. وبعد بضع دقائق، فتح الباب على مصراعيه، ودخل شارون محاطاً برهط من ضباطه بثياب الميدان، وتوجه الى حيث كنا، مُزيحاً كل شيء في طريقه. ولما نقل الي في ما بعد انه يلقب الجرافة (بلدوزر) عادت هذه الصورة الى ذاكرتي.

توجّه شارون أولاً الى والدي ليقدّم اليه التعزية، وحياني بطريقة عابرة لدى مروره. وكان هذا الرجل يعرف أن والدي، ككلّ الزعماء المسيحيين في لبنان، لا يخفي تعاطفه مع القضايا العربية، وأنه على الرغم من كل شيء يؤمن بعدالة القضية الفلسطينية ويُناصر الشرفاء من المناضلين من اجلها. وكان يعرف أيضاً أن رفض تفكك مؤسسات الدولة اللبنانية والوقوف في وجه الاخطار المحيقة بلبنان، سيؤديان، بحكم حق الدفاع عن النفس الى ردود فعل من قبل بعض الطوائف اللبنانية، ومنها المسيحية، التي لم تتردد في اقامة علاقات مع الجيش الاسرائيلي.

لم أدرك، للوهلة الأولى، أسباب تجاهل شارون وجودي عمداً. فهل يعود ذلك الى عدم معرفته بي، أم أنه عرفني حقاً ورأى في وجهي «القومي العربي» في آل الجميل، أم ان حزنه الشديد على وفاة شقيقي عثّر سير تحركه بين اهل الفقيد؟

ومهما يكن من أمر، فقد بدا شارون يومئذ قاتم الوجه. وعرفت

في ما بعد انه كاد يقع في هذا اليوم بالذات في فخّ قاتل، حين وصل الى ضواحي بيروت قادماً من اسرائيل عبر بولفار كميل شمعون في الحدث على مقربة من القصر الجمهوري، ولما بلغ منطقة غاليري سمعان وبدل ان يتجه نحو اليمين، وجّهه الدليل المرافق له، وهو ضابط اسرائيلي برتبة عقيد، نحو الضاحية الجنوبية لبيروت، وهي معقل حلفاء الفلسطينيين. وكان المسلمون الاصوليون قد بدأوا ينظمون صفوفهم فيها. الا ان الادلاء اللبنانيين الذين كانوا يرافقون الموكب ادركوا خطورة الطريق، فنبهوه اليها، لكن مرافق شارون الذي كان يدعي معرفة البلاد اكثر من ابنائها، زجرهم ورفض ان يحول اتجاه سير الموكب، فتابع طريقه مترنحاً نحو... قدره. ولحسن حظ الاسرائيليين ان صادف الموكب دورية من قوى الامن الداخلي اللبناني فذهل رجالها لِما رأوا وحسبوا الموكب لعناصر من «القوات اللبنانية» المسيحية اضلت طريقها، فبادروا الى قطع الطريق على الموكب المؤلف من سيارات عسكرية عادية وسيارات صغيرة للسياحة. وكان شارون يعتقد انه في منطقة آمنة فلم يأخذ الحيطة و لم يستعن بسيارات مصفحة.

كاد الامر يتطور الى مواجهة بين موكب القائد الاسرائيلي ورجال الدرك اللبنانيين الذين كانوا حسني النية ولا يعرفون هوية رجال ذلك الموكب وشخصية من فيه. وادرك هذا خطورة كل متر من الطريق التي يسلكها، فرجع القهقرى مع مرافقيه وعاد بأقصى السرعة من حيث اتى.

وهكذا حول عناد الدرك اللبناني مجرى الاحداث وربما مجرى التاريخ في هذه المنطقة المضطربة من العالم.

وفي اليوم التالي عاد شارون الى منزلنا برفقة اسحق شامير وزير

الخارجية الاسرائيلي، وعدد من كبار الضباط. وبدا هذه المرة أوفر بشاشة وأكثر تقرباً... أما معاونوه فأبدوا اهتماماً كبيراً بوجهة نظرنا وبتقويمنا للاوضاع اللبنانية وبالحلول التي نقترحها لها. وقد اغتنمت فرصة هذا اللقاء الأول والأخير مع وزيرين اسرائيليين – و لم التق احداً منهما او غيرهما بعد ذلك – لاشرح لهما بكل وضوح تصوري لمستقبل العلاقات اللبنانية – الاسرائيلية، فقلت:

«اود أن أتحدّث معكما كمواطن لبناني عادي، لم يشغل حتى الآن أي مركز سياسي رسمي. ولست ادري كيف ستتم، في الأيام القريبة، انتخابات الرئاسة. واريد ان تعرفا، تداركاً لمصلحة الجميع، دائرة الحدود التي يستطيع لبنان ان يتحرك ضمنها. ان لبنان بلد عربي، متمسك بعروبته ومتضامن مع محيطه العربي. وليس هناك اي مجال لان نتخلى بشيء عن هذا الموقف المبدئي. ولن يكون لبنان الدولة الثانية، بعد مصر، توقع معاهدة صلح مع اسرائيل. واني اذهب الى ابعد من ذلك فأقول ان لا مستقبل للبنان الا اذا بقي اللبنانيون متحدين... ولذا وجب علينا، ان نعيد، بأي ثمن، الاجماع الوطني ونوطده. وهذا يستلزم الاتفاق على كل القضايا ذات المصلحة العامة، وعلى الاهداف العليا التي ترمي الدولة الى تحقيقها. وكل خيار يتسم بالاهمية الكبرى لن يكون قابلاً للحياة وقادراً على الاستمرارية الا اذا تم في اطار اجماع وطني كامل. وليس في وسع اية فئة من اللبنانيين ان تقرر وحدها مستقبل البلاد. واي حل تنفرد به سيكون مآله الفشل. ومن الضروري ان يؤخذ هذان الاعتباران بكل اهتمام في المفاوضات التي يجريها الآن الرئيس سركيس مع السلطات الاسرائيلية، عن طريق المبعوث الاميركي فيليب حبيب، بمقدار ما تؤخذ

بالاهتمام ذاته ضرورة نشر الهدوء وتثبيت الامن في المنطقة الحدودية مع اسرائيل. اننا لا نريد العودة الى الوضع السابق حيث كانت عناصر غير منضبطة تهدد امن السكان فيها وسلامتهم.

«واذا قدمت ترشيحي للانتخابات، وانتخبت رئيساً للجمهورية، فسيكون عملي قائماً على هذه المبادئ لانها تضمن مصلحة لبنان وسلامته، وتضمن في الوقت ذاته مصلحة السلام في الشرق الاوسط. واني آمل ان تتفهم اسرائيل موقفي هذا».

كنت أرى بعد انتخابي ان لا مناص من متابعة المفاوضات التي كان قد بدأها سلفي الرئيس سركيس للتوصل سريعاً الى حل، وعلينا كلبنانيين متحدين ان نتولى بانفسنا مصير بلادنا ونؤمّن انسحاب جميع الجيوش الاجنبية المقيمة على أرضنا فنستعيد سيادتنا، ونضمن بذلك امننا وحرية تقرير وسائل الدفاع عن بلادنا. وعلينا ان نعمد الى المفاوضات بحسن نية وبما يصون استقلالنا ويحافظ على وحدتنا الوطنية ويحمي انتماءنا الفاعل الى العالم العربي.

كان علينا قبل كل شيء أن نعيد السلام الى لبنان، السلام الحقيقي وليس الامن العابر السريع. ولذا كان الحرص على السعي الى ايجاد حلول ثابتة ودائمة، والتأكيد منذ البداية على حدود قدرتنا وامكاناتنا في ما نستطيع او لا نستطيع تحمله والعمل من اجله.

هذه هي اللغة التي كنت أتحدث فيها دائماً الى محاوريّ. وقبل لقائي الأول وشارون، كنت قد أبلغت نتائج زيارة بشير لنهاريا في ٣٠ آب ١٩٨٢ حيث التقى الوزير الاول الاسرائيلي مناحيم بيغن. وكانت اجواء ذلك النهار سيئة لا توحي بالاطمئنان. فقد قال الوزير الاول لشقيقي

ان عملية «السلام في الجليل» كانت ناجحة، وان لبنان اصبح الآن في مأمن من كل تهديد. وأضاف: «سيجلو الجيش الاسرائيلي عن لبنان في الوقت الذي تجلو عنه القوات السورية. وهذا ما تمّ الاتفاق عليه مع الأميركيين. وسيكون لبنان عندئذ بلداً سيداً مستقلاً ديموقراطياً، له جيشه الخاص. ولن تكون هناك حرب في بلادكم بعد اليوم، ولن تسيل فيها الدماء، وسيعم السلام علينا جميعاً».

ثم استطرد بيغن: «لقد صدمنا بمرارة في اسرائيل لدى سماعنا تصريحات الرئيس كميل شمعون التي قال فيها ان لبنان لا يستطيع أن يوقع اتفاق صلح مع اسرائيل لأن ذلك سيشكل خطراً على علاقاتنا مع العالم العربي، وسيصيب وحدتنا الوطنية في الصميم. وكنا نتوقع في اسرائيل مواقف اكثر إيجابية منكم ومن الرئيس كميل شمعون. واني اطلب منكم ان تبادروا الى الادلاء بتصريح ايجابي تجاه اسرائيل. ولماذا لا تعلنون انتم شخصياً انكم تريدون توقيع الصلح معنا؟ وأقترح عليكم في هذا المجال ان تتبنوا الخطة الآتية: تعلنون أنكم مستعدون لتوقيع معاهدة الصلح، ثم نتفاهم بعدئذٍ على ما سيتتابع من أحداث. واني اعرض عليكم ان نوقع، انتم وأنا، تلك المعاهدة قبل ١٥ أيلول».

فوجئ شقيقي بشير بحديث بيغن وما في لهجته من استعلاء وتغطرس. وبادر فوراً الى شرح موقف الرئيس كميل شمعون وهو السياسي المحنك في شؤون لبنان والذي يعرف اكثر من غيره اين تكمن مصلحة بلاده. وقال بشير ان انفصال لبنان عن العالم العربي هو ضرب من الانتحار، وانه لا يستطيع ان يعيش منزوياً. وأضاف: «هناك درب طويل علينا اجتيازه. وتفرض علينا الحكمة ان نسير فيه مرحلة تلو

اخرى. لقد انتخبت رئيساً للجمهورية بعيداً عن أي ضغط أو تأثير خارجي. وسأعمل على انجاز الوعود التي قطعتها للشعب اللبناني، وعلى تحقيق آماله وأحلامه. ونحن في لبنان طلاب سلام وقادرون على تحقيق هذا السلام. والاعلان اليوم، وبشكل قاطع، عن توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل سيعرض للخطر وحدتنا الوطنية الهشة التي أعدنا بناءها بشق الانفس، وهذا ما سيؤدي الى خراب لبنان من جديد».

ولما بلغت المباحثات هذا الحد، اغتاظ بيغن وقال ساخراً وبلهجة حادة ناشفة: «بارك الله فيك. لا اريد بأي ثمن تخريب بلادكم. واذا كان الامر هكذا كما تقول فلنقف عند هذا الحد». ورفع الجلسة فوراً، وارفض الاجتماع في جو يشبه القطيعة.

وفي ١٣ أيلول، أي عشية اغتيال شقيقي، رغب شارون في أن يصلح الأمور. وحاول الاتصال ببشير. ولما لمس منه استياء وغضباً من موقف رئيس حكومته، شرح له ان بيغن كان يوم لقائهما في نهاريا مضطرب المزاج لاخبار مزعجة وردته من الولايات المتحدة الاميركية، وللوضع القائم في اسرائيل نتيجة وجود جيشها في لبنان. وختم شارون حديثه مؤكداً أسفه العميق لما جرى، وأضاف: «يجب أن لا نبقى عند الانطباع السلبي لمباحثات نهاريا، ولكن علينا ان نتداول عاجلاً ما تبقى علينا ان نعمله. فنحن ايضاً نكابد خسائر كبيرة ويسقط منا كل يوم عدد من القتلى والجرحى. والرأي العام في اسرائيل قلق، وبات كثير الالحاح والمضايقة».

كان كل شيء يدفع شارون الى الاسراع وبذل الجهد ليحصل من بشير على موافقة ما حول تلك الامور. ولئن نجح هذا اللقاء في تبديد

الغيوم السوداء بين الرجلين وفي تحسين العلاقات بينهما الا ان حل القضايا الاساسية التي لم تطرح على بساط البحث الا لماماً، لم يحظ بتقدم مماثل. ولذا تقرر ان يعقد بينهما اجتماع آخر يوم الاربعاء المقبل. وفي اليوم التالي، الثلاثاء، اغتيل شقيقي. فورثت ذلك الوضع وذلك الجو وذلك الانتظار الطويل في لبنان، ويا للمفارقة، وفي اسرائيل ايضاً. وبتوالي الايام، وفي الوقت الذي بدا للبنانيين والعرب والاسرائيليين تعقد الوضع وما انزلته الحرب بالجميع من ويلات، كانت تبدو الحلول بعيدة، وتتكشف لنا صعوبة الوصول اليها.

اما في اسرائيل، فاصبحت تقديرات بيغن لعملية «السلام في الجليل» موضع انتقاد يزداد يوماً بعد يوم. وأخذت حركات الاحتجاج عليها، التي كانت ضعيفة ومحدودة عند بدء الاجتياح سنة ١٩٨٢، تتسع وتشتد. وراح حزب العمل الاسرائيلي الذي وقف منها حتى ذلك الوقت، موقف المتحفظ، يخرج عن تحفظه وينتقد بالعلن تلك الحرب. اما وسائل الاعلام في اسرائيل واعضاء البرلمان والرأي العام فيها والاوساط اليهودية في العالم، فبدأت هي الاخرى تتساءل عما اذا كان ذلك الاجتياح ضرورياً، وما هي مقاصده، وما كان ينتظره القادة العسكريون من نتائج تترتب عليه. واعتبر شيمون بيريز وارباب حزب العمل الاسرائيلي الذين كانوا موافقين على ما يبدو على عملية محدودة في الشريط الحدودي لا تتعدى الاربعين كيلومتراً، انهم اصبحوا احراراً في انتقاد الحملة بعد ان تخطت المسافة التي حُددت لها. وكان شارون وجماعته حريصين على ان يستعيدوا وبأي ثمن، تأييد الرأي العام لهم في اسرائيل وفي الولايات المتحدة الاميركية، وان ينهوا تلك المغامرة بمعاهدة صلح

من شأنها ان تعيد الى حزب الليكود الاسرائيلي ما فقده من تأييد الرأي العام له، وتضع حداً لحملة الانتقاد الموجهة الى عملية «السلام في الجليل»، وللنداءات الملحة التي بدأت تتصاعد في اسرائيل ذاتها مطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط من لبنان. وكان صقور دولة اسرائيل شديدي الحرص على احراز نصر سياسي مستحيل، فيما كانت حمائمها من طلاب السلام تنادي بالانسحاب غير المشروط.

وراح اقتناعي يزداد يوماً بعد يوم انه مهما تكن نتائج المفاوضات والوقت الذي تستلزمه، فان حكومة تل ابيب مصممة على سحب جيشها من لبنان، وفي اسرع وقت. وان عدها العكسي قد بدأ. ولا شك في ان المجازر التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا والتحقيق الذي نتج منها، وافشاء ما جاء في تقرير كاهان الذي تولى هذا التحقيق، عقدت الامور واشعلت في اسرائيل حرباً كلامية حول مسؤولية تلك المجازر، والقت بحكومتها مرة اخرى في أسوأ المواقف.

لم يخفِ شارون، منذ نهاية شباط ١٩٨٢ أي قبل عدة أشهر من بدء الغزو الاسرائيلي للبنان، استعداداته العسكرية لذلك الغزو. كما ان النقاش حولها اصبح موضوع حديث في الساحات العامة، ويثار فيها التساؤل: إلى أين ستصل اسرائيل؟ وهل ستكون بيروت هدفها الاساسي؟ وما الذي سيفعله الجيش الاسرائيلي لطرد الفلسطينيين من لبنان؟ وهل يمكن ان تؤدي هذه الحملة الى مواجهة مع سوريا؟ وغيرها من الاسئلة...

وفي محاولة لاجتناب الاسوأ، قررت في حينه، وقبل عدة أشهر من الاجتياح ان ألفت انتباه المراجع العليا في حزب الكتائب الذي أنتمي اليه بصفتي أحد أعضاء المكتب السياسي، الى خطورة الوضع والتدابير الواجب اتخاذها لتجنب تجاوزات قد تصدر عن فئات مسلحة فيه ندفع ثمنها غالياً في ما بعد. وكانت هذه الفئات تقوم بحربها ضد الفلسطينيين والسوريين معاً، ويخشى ان يخطئ افرادها وينقادوا بالاغراء الى عملية عسكرية يتصورونها لمصلحتهم فيقعون هم ايضاً في شرك علينا ان نتحاشاه. وحذرت في العلانية المكتب السياسي في الحزب من كل مغامرة او اي عمل طائش او اية مشاركة من رجالنا المسلحين في اعمال في غير حينها او محلها لاقتناعي بانها ستؤدي في النهاية الى الحاق الضرر بنا سياسياً والاساءة الى سمعتنا ومصداقيتنا في لبنان والعالم. وقد حرصت، لكي يأخذ موقفي هذا أكثر قوة ووضوحاً، ان تسجل ملاحظاتي بكاملها في محضر الجلسة. وهكذا أحيط كل من الاعضاء علماً بها ووضعوا جميعاً امام مسؤولياتهم.

وخلال الاشهر اللاحقة، وكانت المفاوضات قد بدأت لانسحاب الجيش الاسرائيلي، تبين لي كم ستكون هذه المفاوضات طويلة وشاقة. وبقيت ملتزماً موقفي الواضح والصريح منها، وانطلق فيليب حبيب، الممثل الخاص للرئيس ريغن، في مهمته الصعبة.

كان عليه في بداية الأمر معالجة أمرين بالغي التعقيد، تعتبرهما اسرائيل اساسيين، وهما: مكان المفاوضات وطبيعة الاتفاق العتيد. كانت اسرائيل تريد معاهدة صلح في المفهوم الدولي الكامل، وان تتم المفاوضات في بيروت والقدس معاً، وبين وزراء من البلدين، وكأنها تريد بذلك

أن تؤكد على أهمية مستوى المفاوضات. أما نحن، فكان لنا رأي آخر. وقد أبلغنا الى المبعوث الاميركي فيليب حبيب انه ليس في وسعنا القبول بأكثر من اتفاق لترتيبات أمنية تتم المفاوضات حولها بين مسؤولين عسكريين يساعدهم مستشارون من أهل القانون، على أن تؤدي تلك المفاوضات الى جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان. ولم يكن وارداً لدينا أن تتم في القدس، ولا حتى في تل أبيب كما عرض علينا الاسرائيليون ذلك في ما بعد كخيار ثان نظراً الى وضع القدس الخاص. وبعد اسبوعين من مفاوضات عسيرة، أبلَغنا فيليب حبيب ان اسرائيل قبلت اخيراً بوجهة نظرنا، وان بدء المفاوضات بات امراً ممكناً.

لم يكن الاسرائيليون راضين عن هذا التبدل الجذري في اهداف المفاوضات اذ استُبعد نهائياً كل أمل في توقيع معاهدة صلح، فراحوا يسعون الى مخطط بديل يقضي بالتعامل مع «قوى الامر الواقع» وعلى حساب السلطة الشرعية في الوقت الذي يفاوضون هذه السلطة. وتحقيقاً لهذه الخطة، سعى الجيش الاسرائيلي الى تعزيز علاقاته بالفئات التي كانت تميل الى تأييده. وكان الاسرائيليون يعتقدون ان ثمة محاورين لها في لبنان، متساويي الاهمية هما: الدولة التي كانت حاضرة الى طاولة المفاوضات، والفئات المسلحة غير الشرعية (الميليشيات) التي كانت ترسخ اقدامها أكثر فأكثر في المناطق التي تشرف عليها مطمئنة الى الدعم الذي تتلقاه من الدولة المحتلة.

لم تكن لي اية سلطة على المناطق التي يحتلها الجيش الاسرائيلي، فاكتفيت، عاجزاً، بمراقبة هذه المناورات. وقد حاولت الحكومة اللبنانية، مرات متكررة، ان تضع خطة أمنية لعودة الوضع الى طبيعته تتولى أمرها

القوات الشرعية. ولكن الاسرائيليين كانوا يجيبوننا في كل مرة، وبما فيه الوضوح والعلانية، ان لهذه الخطة ثمناً علينا ان نؤديه هو اعترافنا باستقلال ذاتي خاص لبعض المناطق اللبنانية، مما يحبط مخططنا لان النزول عند هذا الطلب يعني تقسيم البلاد وتكريس سلطة الميليشيات على المناطق التي تحتلها عنوة.

وبدت الولايات المتحدة الاميركية حريصة على انهاء المفاوضات سريعاً. وأخذ فيليب حبيب يظهر من نفاد الصبر ما حمله مرة، تجاه اعتراضاتنا على بعض النقاط، على القول بحدة: «وكيف تريدون اقناع اسرائيل بالانسحاب؟» بعد أن ردّد علينا للتذكير الاهداف التي نسعى اليها، كما لو كنا قادرين على نسيانها لحظة واحدة. ولم يكن المبعوث الاميركي يهمل اية فرصة لحثنا على التساهل، وكثيراً ما صارحنا القول أنه لا ينوي الاقامة بيننا الى ما لا نهاية.

وكان على جورج شولتز، وزير الخارجية الاميركي، ان يتولى، في اثناء زيارته يومئذ لبلدان الشرق الاوسط، حل ما تبقى من الصعوبات التي أثارتها اسرائيل في آخر لحظة بعد ثلاث وثلاثين جلسة من المفاوضات. وكانت الولايات المتحدة الاميركية ترى أن حل قضية لبنان يجب ان يتم ليس فقط في إطار سياستها التقليدية، وانما بما يسمح لمشروع السلام العربي الذي وضع في قمة فاس في ايلول ١٩٨٢، بأن يأخذ مجراه ويبدأ تنفيذه.

زار جورج شولتز اسرائيل وانتقل منها الى بيروت وهو عاقد النية على حل تلك الصعوبات وآخرها مسألة الحدود. فاسرائيل التي كانت قد اجتاحت تلك الحدود بالقوة، تريد ان تبقيها مفتوحة للعبور. اما نحن،

فاصررنا على بقائها مقفلة. وقد لخص رئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان، باسلوب مجازي موقفنا بقوله: «لنفرض، يا حضرة الوزير، اننا دعينا الى عرس، فاننا لن نكون اول الملبين، بل آخرهم. واقصد بذلك انه لو قررت الدول العربية عقد الصلح مع اسرائيل وفتح حدودها معها، فسنكون عندئذ احد المشاركين في هذا العمل ولكننا لن نكون في طليعتهم وحتى لن نكون في الصف الثاني او الثالث...».

والسؤال الحقيقي الذي كان يتبادر الى الاذهان هو ان نعرف اذا كان من شأن هذا الاتفاق ان يحقق الهدف الذي نرمي اليه الا وهو تحقيق جلاء جميع القوى غير اللبنانية عن البلاد. وما لبثت، على هذا الصعيد، ان ساورتنا الشكوك. فسوريا بدأت توضح مواقفها بصراحة. والاخبار التي كانت تردنا من دمشق، عن طريق مبعوث خاص ارسلتُه اليها مراراً في اثناء المفاوضات وبعدها، كانت تدعو الى التشاؤم. فقد أخذت الحكومة السورية تصعّد لهجتها وتدق النفير لانصارها في لبنان. واذا قررت سوريا معارضة الاتفاق فذلك يعني تعريض نهجنا في تأمين انسحاب جميع القوات غير اللبنانية للفشل، لان اسرائيل سترفض حتماً انسحاب قواتها وحدها من دون غيرها، فنكون هكذا وقعنا اتفاقاً عديم الفائدة وجزيل الاخطار.

وفي الكلمة التي وجهتها الى جورج شولتز لدى مجيئه الى بيروت في ٢٨ نيسان ١٩٨٢، حرصت على تحديد موقفنا بكثير من الوضوح. فقلت للوزير الاميركي: «اننا نرغب في التوصل الى اتفاق مع اسرائيل، ولكننا نريد ان يؤدي هذا الاتفاق الى انسحاب جميع القوات غير اللبنانية عن البلاد. وبتعبير آخر: ان أي اتفاق مع اسرائيل، يجب ان يكون مقبولاً

من سوريا، والا فان جيشها لن ينسحب من لبنان. وهذا يعني ان اسرائيل ستفعل الشيء ذاته. فنكون والحالة هذه، قد حصلنا على اتفاق، ولكن الاحتلال بقي مستمراً على أرضنا، ونكون قد دفعنا ثمناً سياسياً يعرض للخطر وحدتنا الوطنية، ويسيء الى علاقاتنا بالعالم العربي من دون ان نحصل في المقابل على ارضنا التي ستبقى محتلة».

وفي حديث آخر مع الوزير الاميركي، وكنا يومئذ نتمشى في حديقة قصر بعبدا وبحضور فيليب حبيب وايلي سالم وزير خارجية لبنان الذي كان الى جانبي طوال المباحثات، اعدت الكرة على جورج شولتز وسألته ماذا سيحدث اذا استمرت سوريا في معارضة الاتفاق اللبناني – الاسرائيلي، وهل سيتبنى الاتحاد السوفياتي الموقف ذاته لمعارضة ما يعتبره «سلاماً اميركياً» في الشرق الاوسط؟

لم يجبني شولتز عن هذا السؤال واكتفى بالقول انه سيكون موضع اهتمامه وتفكيره. وفي اليوم التالي، راح يؤكد لي أن الولايات المتحدة الاميركية ستحصل على انسحاب جميع القوات الغريبة عن لبنان وأضاف: «علينا أن نمضي قدماً. قد تواجهون صعوبات طوال عدة أسابيع، ولكن الأمور ستعود بعدئذٍ الى مجراها الطبيعي».

سافر شولتز بعد هذا اللقاء الى اسرائيل ثم الى الاردن حيث قابل الملك حسين. وفي ٧ ايار اجتمع في دمشق بالرئيس الاسد الذي أبلغ اليه ان سوريا تعتبر الاتفاق اللبناني – الاسرائيلي بمثابة «عقد اذعان» وانها تعارضه. وفي اليوم التالي، سافر شولتز الى السعودية وعاد منها تواً الى بيروت حيث ابدى تفاؤلاً ملحوظاً، وأعرب عن رفضه الاعتقاد ان سوريا لا تود سحب جيشها من لبنان، وعن ثقته بان ذلك الانسحاب

سيتم في موعد قريب. وفي باريس التي انتقل اليها بعد ذلك، أظهر شولتز روح التفاؤل ذاته، وأعلن للمسؤولين الفرنسيين أن المهم بالنسبة اليه ان تكون المملكة العربية السعودية ومصر والاردن مؤيدة لانسحاب جميع القوى الغريبة المقيمة حالياً على الاراضي اللبنانية. وفي ١٣ أيار ١٩٨٢ اي قبل اربعة ايام من توقيع الاتفاق، اعرب الرئيس الاميركي بدوره عن اعتقاده الثابت أن سوريا ستعمد قريباً الى سحب جيشها من لبنان على الرغم من معارضتها للاتفاق اللبناني – الاسرائيلي.

واستناداً الى دعم الحكومة الاميركية، والى التفاؤل الذي لم تتوان ادارتها في الاعراب عنه، والى تفّهم اكثرية الدول العربية لموقف لبنان، مضت الحكومة اللبنانية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوقيع الاتفاق مستندة الى التضامن الكامل الذي قام بين اعضائها واعضاء مجلس النواب وافراد الشعب اللبناني. فقد كان الاجماع قائماً بينهم على ضرورة المفاوضات وان تضمن هذه قبل كل شيء اعادة بسط سلطة الدولة على كامل ترابها الوطني. وكان رئيس الحكومة شفيق الوزان، وهو اوفر الرجال شجاعة، يتابع هذه المفاوضات الصعبة والكأداء بين اللبنانيين والاسرائيليين عبر المبعوثين الاميركيين لضمان جلاء الجيش الاسرائيلي عن كامل الاراضي اللبنانية، وقد اشرف منذ نهاية عهد الرئيس سركيس على مفاوضات قامت بين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والاسرائيليين. وكان الوزان، مثلنا جميعاً، يتمنى الانسحاب الاسرائيلي من دون شروط. وعبّر عن موقفنا هذا في احد اجتماعاته الاخيرة مع شولتز اذ قال له: «عملت كل ما في وسعي لتحرير بلدي من الاحتلال الاسرائيلي. وكنت آمل في الوقت ذاته ان تمارس الولايات المتحدة الاميركية ضغطاً أكبر

على دولة اسرائيل لحملها على الانسحاب من دون ان تقيده بشروط اضافية. ولذلك فاني أشعر اليوم بخيبة مريرة من هذا الموقف».

واني لا أزال عند اقتناعي باننا على الرغم من انفضاض الاصدقاء عنا، وتحوّل بلادنا ارضاً محروقة، وتعرض وحدتنا الوطنية لاقسى المحن، قد توصلنا الى افضل اتفاق ممكن في الظروف التي كانت قائمة آنذاك. وافضل دليل على ذلك وقوف رجال السياسة في لبنان بشدة الى جانبنا. وكبار المسؤولين السياسيين الذين استشرتهم من رؤساء جمهورية سابقين ورؤساء حكومات وارباب السياسة من جميع الفئات، اعربوا لي عن تأييدهم الصريح والعلني للنهج الذي نسير عليه. وعندما عرض الاتفاق على مجلس النواب في ١٦ ايار ١٩٨٣، صادق عليه بأكثرية ٦٥ صوتاً ضد اثنين وامتناع أربعة عن التصويت.

اما في الخارج، فحمل الي المبعوثون الذين اوفدتهم الى البلاد العربية، تأييداً ودعماً من معظم الرؤساء الذين قابلوهم. وقد عمدت منذ تولي الرئاسة الى وضع من بقي في لبنان من السفراء والقائمين بالاعمال العرب، في اجواء المفاوضات. وكنت احيطهم علماً وبكل دقة بتطوراتها، وابلغ اليهم باستمرار محاضر الاجتماعات اللبنانية – الاسرائيلية. وعشية توقيع الاتفاق، تلقينا رسائل تأييد من معظم المسؤولين العرب الذين قالوا لنا وهم على علم بكل ما جرى: انتم وحدكم الاصلح في تقدير افضل الطرق لمصلحة بلادكم. لقد فاوضتم بكرامة. وأيا يكن قراركم فنحن ندعمه.

اما العواصم الغربية، فعبّرت هي الاخرى عن مواقف مؤيدة للاتفاق.

وهكذا اتخذنا القرار، استناداً الى الاجماع الوطني في لبنان والى دعم معظم الدول العربية وتأييد الدول الغربية، بتوقيع الاتفاق، معتقدين اننا نخرج بذلك من النفق المظلم الذي تتخبط فيه البلاد ومن الاحتلال والحرب. هذا ما كان قائماً في روعنا، الا ان اسرائيل ما لبثت ان ربطت انسحاب جيشها من لبنان بشروط جديدة كتلك التي فوجئنا بها وقد ذكرها دايفيد كيمحي الامين العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ورئيس الوفد المفاوض في رسالة له الى السفير موريس درايبر، رئيس وفد الولايات المتحدة الاميركية، وهذا نصها:

«القدس، في ١٧ ايار ١٩٨٣

عزيزي السفير درايبر،

نؤكد لكم، في هذه الرسالة، موقف اسرائيل من الاتفاق الموقع اليوم بينها وبين لبنان. ان هذا الاتفاق مقيد بتنفيذ ما يأتي:

– الحصول على المعلومات المتعلقة بجنودنا الذين فُقِدوا في أثناء العمليات العسكرية، وإطلاق سراح اسرى الحرب الاسرائيليين المعتقلين في سوريا ولدى منظمة التحرير الفلسطينية، واستعادة رفات الجنود الاسرائيليين الذين قتلوا منذ ٤ حزيران ١٩٨٢. كل هذه الامور يجب ان تتم قبل بدء الانسحاب الاسرائيلي كما نصت عليه بنود الاتفاق.

– انسحاب جميع العناصر المسلحة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

– يتم انسحاب القوات السورية بالتزامن مع الانسحاب الاسرائيلي. وتجدر الاشارة الى أن انسحاب العناصر المسلحة التابعة لمنظمة

التحرير الفلسطينية من لبنان، يتفق مع احكام البند الثاني من المادة الرابعة من الاتفاق.

وفي حال عدم اطلاق سراح الاسرى وعدم اعادة رفات القتلى الى اسرائيل في الاوقات المحددة، فان اسرائيل تحتفظ عندئذ بحقها في تعليق تنفيذ التزاماتها المحددة في هذا الاتفاق. وفي هذه الحال يمكن لاسرائيل ولبنان والولايات المتحدة ان تتشاور حول هذه الامور بالسرعة اللازمة. واذا بقيت هذه الامور بلا حل، تعتبر اسرائيل نفسها عندئذ حرة في التصرف واعلان الاتفاق ملغى وكأنه لم يكن. وتتابع اسرائيل ضمان امنها بجميع الوسائل التي تراها صالحة.

بكل اخلاص

التوقيع: دايفيد كيمحي»

هذه الرسالة تعني، في الواقع، تعليق تطبيق الاتفاق من دون ان نستطيع القيام بأي عمل لمعالجة الأمور الواردة فيه. واصرار اسرائيل على تحميلنا مسؤولية جلاء القوات السورية عن الاراضي اللبنانية، واطلاق سراح جنودها الاسرى، واعادة رفات قتلاها، وهي في حوزة سوانا وليس لنا عليهم أي تأثير، موقف ظاهر للعيان يجعلنا نشك في حقيقة نيات محاورينا من الاسرائيليين.

فهل كان علينا عندئذ ان نقطع المفاوضات وان نمتنع عن توقيع الاتفاق، ونتحمل بالتالي تبعة عداء الولايات المتحدة الاميركية لنا؟ ومن يستطيع عندئذ ان يساعدنا على الخروج من المأزق؟ وهل كان علينا ان نصفق الباب بقوة؟ وهذا يعني اننا سنبقى حيث نحن بعد ان حذَّرَنا

الاميركيون انهم غير قادرين ان يفعلوا اكثر مما فعلوه، وان المفاوضات وصلت الى ابعد ما يمكن ان تصل اليه، كما اصبحنا ندرك ان الوضع الداخلي في البلاد لا يتطور بما فيه الايجاب.

وفي اثناء احدى جلسات المفاوضة توجه الجنرال الاسرائيلي ايمان بكلام ساخر الى الوفد اللبناني قائلاً اننا اذا استمرينا على هذا المنوال من التأجيل والتسويف فانه سيضطر الى تعليم اولاده فن التفاوض، فسمع رداً سريعاً وقاسياً من العميد اللبناني عباس حمدان الذي كان يشارك في المباحثات: «وانا سأعلم اولادي فن المقاومة».

وهكذا لم يعد لنا بدّ تجاه تلك الظروف والاوضاع من القبول بتوقيع الاتفاق، وقد ذهبت احجار اللعبة الى المدى البعيد. الا اننا اتخذنا من الحيطة ما اعتبرناه لازماً وضرورياً في حال امتناع اسرائيل عن الانسحاب كلياً من البلاد (وهو احتمال راجح)، فقررنا ان يوجه الدكتور ايلي سالم نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية اللبناني رسالة الى فيليب حبيب تكون مماثلة لتلك التي وجهها كيمحي الى السفير درايبر، يعبر فيها عن تحفظاته في حال اقدام اسرائيل على عرقلة تنفيذ الاتفاق. وهذا نصها:

«في ١٧ أيار ١٩٨٣

عزيزي السيد السفير، الممثل الشخصي لرئيس الولايات المتحدة الاميركية،

نود ان نؤكد في هذه الرسالة الموقف اللبناني: في حال ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان لم يتم حسب احكام بنود الاتفاق، فان

لبنان سيكون حراً في تعليق التزاماته المنصوص عليها في الاتفاق. وفي هذه الحال، يكون من المقرر أن يباشر لبنان والولايات المتحدة واسرائيل مشاورات عاجلة. واذا لم يحل ذلك الموضوع، يصبح لبنان حراً بان يعلن ان الاتفاق ملغى وكأنه لم يكن. وسيتابع لبنان العمل من اجل تثبيت سيادته وانسحاب القوات الغريبة من اراضيه بكل الوسائل.

التوقيع: ايلي سالم»

اعتبرنا عندئذ ان هذا التحفظ يخرجنا من مأزق عدم التوقيع على الاتفاق الذي عملنا على انجازه بمساعدة اميركية طوال اشهر، ويؤكد في الوقت ذاته حق لبنان في حال عدم تقيد اسرائيل ببنوده.

لم تكن تأكيدات شولتز المتكررة باعتقاده الوصول الى مخرج ايجابي للأزمة لتخفف من شكوكي وقلقي، ولذا بادرت في ٦ حزيران ١٩٨٣، اي بعد ثلاثة اسابيع من توقيع الاتفاق، الى توجيه رسالة الى الرئيس رونالد ريغن قلت فيها: «على الرغم من ان لا شيء في اتفاق ١٧ ايار يحول دون وضعه موضع التنفيذ فور نشره، فان الرسائل الملحقة به التي تحمل التاريخ نفسه، تجيز لاسرائيل ان تربط انسحابها بشروط ليس في يدنا امر تحقيقها. وهذا يفسر التحفظات الصادرة عن بعض الفئات في لبنان وفي المنطقة والتي لا ترى من الحكمة ابرام اتفاق، قد يكون في نهاية الامر غير قابل للتنفيذ».

وفي ١٩ ايار اجريت اتصالا هاتفياً بالامين العام لمنظمة الامم المتحدة ألفت فيه نظره الى المأزق الذي كنت أتوقع ان يصل اليه لبنان وبعض بلدان المنطقة.

لم تلبث تخوفاتي ان برزت حقيقة راهنة. فمنذ توقيع الاتفاق أخذت الاوضاع السياسية تتبدل في المنطقة وفي الداخل. وسرعان ما اندفعت سوريا ضدنا تهاجم الاتفاق وتدعو الى الغائه على الرغم من انه لم يقرّ بعد. وانهار الوضع في الداخل بشكل سريع وخطير، فاشتد القصف من المناطق التي تحتلها القوات السورية ومن تلك التي تحتلها اسرائيل، على المناطق التي تولت شأنها السلطة الشرعية بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منها بصورة جزئية.

وهكذا وُلد ذلك الاتفاق ميتاً. ولم يبقَ علي سوى السعي الى ايجاد حل آخر بديل منه، والعمل بلا توانٍ مع الفريق الأميركي، شريكنا في الاتفاق، والذي لم يتخل عن لبنان على الرغم من فداحة هذه التطورات. وباشرتُ في الوقت ذاته حملة ديبلوماسية للحصول على دعم عربي ودولي لموقفنا. وقد أبدى لنا العالم العربي، في غالبيته الساحقة، تفهماً وتقديراً، وعرضت علينا المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مساعيها الحميدة لرأب الصدع بيننا وبين سوريا.

كان لا بد لي، ازاء الظروف الدقيقة التي يمر بها لبنان، من اتخاذ موقف واضح من قضية انسحاب الجيوش والقوات غير اللبنانية المقيمة على ارضنا. فوجهت في تاريخ الاول من ايلول ١٩٨٣ رسالة الى الرئيس حافظ الاسد اكدت له فيها مجدداً رغبتي الشخصية ورغبة الحكومة اللبنانية في اقامة اطيب العلاقات مع سوريا، وفي ما يأتي نص هذه الرسالة:

«سيادة الرئيس حافظ الاسد،

ابعث الى سيادتكم باطيب التحيات مع تمنياتي لشخصكم بالسعادة والتوفيق ولشعب سوريا بالعزة والتقدم.

وبعد،

اود ابلاغكم ان الحكومة اللبنانية وجهت في تاريخ اليوم بواسطة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين كتاباً الى حضرة الامين العام لجامعة الدول العربية تؤكد فيه قرارها وطلبها جلاء الجيش الاسرائيلي عن الاراضي اللبنانية وانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان. واذ اودع سيادتكم صورة عن هذه الرسالة اشعر باليقين انكم ستستجيبون لمضمونها الذي تجسد في اطار مؤسسات لبنان الدستورية والذي عبرت عنه انا شخصياً في المحافل الدولية، فضلاً عن انه سيرفع الذريعة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي. كما سيأتي ترجمة لما اعلنتم عنه دائماً من حرص على استقلال لبنان ووحدته وسيادته، وتقديم كل عون في هذا السبيل.

واني، اذ انتظر من سيادتكم اصدار الاوامر اللازمة لتأمين انسحاب قواتكم من لبنان، اتطلع الى مستقبل مشرق بين سوريا ولبنان اللذين تجمعهما روابط التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة. كما اني مطمئن الى غد يسوده السلام والمحبة ويعم فيه الخير بلدينا وشعبينا.

واقبلوا يا سيادة الاخ الرئيس اخلص مشاعر المودة والاحترام.

امين الجميل

بعبدا، في اول ايلول ١٩٨٣»

وفي الوقت ذاته وجهت رسالة مماثلة الى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، طلبت اليه فيها سحب قواته من لبنان، واكدت له مجدداً استمرار الحكومة اللبنانية في دعم القضية الفلسطينية. وفي ما يأتي نص هذه الرسالة:

«سيادة الاخ الرئيس ياسر عرفات المحترم

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ابعث الى سيادتكم بأطيب التحيات مع تمنياتي لشخصكم بالسعادة والتوفيق وللشعب الفلسطيني بالعزة والتقدم،

وبعد،

اود ابلاغكم ان الحكومة اللبنانية وجهت في تاريخ اليوم بواسطة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين كتاباً الى حضرة الامين العام لجامعة الدول العربية تؤكد فيه قرارها وطلبها جلاء الجيش الاسرائيلي عن الاراضي اللبنانية وانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان. واذ اودع سيادتكم صورة عن هذه الرسالة اشعر باليقين انكم ستستجيبون لمضمونها الذي تجسد في اطار مؤسسات لبنان الدستورية والذي عبرت عنه انا شخصياً في المحافل الدولية، فضلاً عن انه سيرفع الذريعة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي. كما سيأتي ترجمة لما اعلنتم عنه دائماً من حرص على استقلال لبنان ووحدته وسيادته، وتقديم كل عون في هذا السبيل.

واني، اذ انتظر من سيادتكم اصدار الاوامر اللازمة لتأمين انسحاب

قواتكم من لبنان، اتطلع الى مستقبل ارجو ان يكون قريباً تتحقق فيه امانينا المشتركة فتعود فيه الى شعبكم حقوقه المشروعة وننعم جميعنا بالسلام العادل الذي نتوق اليه.

واقبلوا يا سيادة الاخ اخلص مشاعر المودة والاحترام.

امين الجميل

بعبدا، في اول ايلول ١٩٨٣»

لم تنتظر الحكومة اللبنانية رداً على هاتين الرسالتين، فاتخذت قراراً بانهاء خدمات قيادة قوات الردع العربية وابلغته الى جامعة الدول العربية والى هيئة الامم المتحدة. ولكن الجيش السوري بقي متمركزاً في البلاد. وبدا لي عندئذ ان الانسحاب السوري اصبح أكثر فأكثر بعيد الاحتمال. وراحت حكومة دمشق تنظم المعارضة ضد الاتفاق وضد الحكومة اللبنانية معاً. واتخذت هذه المعارضة شكلاً مسلحاً تولى بعض حلفائها في لبنان دور رأس الحربة فيه. واشتعلت كل الجبهات في وقت واحد، سقط في اثنائها، ضحية العنف الاعمى، مئات الابرياء، ودمرت بيوت وقرى وانتشر الذعر وتوالت موجات التهجير الكثيفة.

ولا بد لي من لمسة اخيرة على هذه اللوحة السوداء. فقد تبادر الى ذهن بعض اللبنانيين، الذين عانوا الكثير من قسوة هذا الوجه الجديد من الحرب وكانوا فريسة خداع الآخرين أو ضحية الخطأ في تقديراتهم، انني لو أبرمت في حينه الاتفاق حسب الاصول الدستورية، لاسرعت اسرائيل الى تسهيل عمل الحكومة اللبنانية او على الاقل لسهلت مهمة

الجيش اللبناني في الحلول مكان الجيش الاسرائيلي المنسحب، وانّ كل ما حدث من اهوال ومصائب في البلاد كان نتيجة امتناعي عن ابرام الاتفاق.

كان علي ان اقوم بحملة اعلامية واسعة، وان افعل كل ما في طاقتي لتطويق هذه المواقف الطائشة التي تصدر عن فئة معارضة من المتطرفين، حتى ان الرئيس كميل شمعون الذي تأثر برهة بهذه الأجواء جاء يعرض علي المساعدة. فقلت له على الأثر: لو ان من شأن اتفاق ١٧ أيار ان يحل القضايا القائمة، وان يوقف القتال، ويضع حداً لموجات التهجير وللمذابح التي توالت بكثرة في جبال الشوف، لكان في وسعه ان يعتبر ذلك الاتفاق مبرماً من قبلي، وطلبت اليه ان يقوم بالاتصالات اللازمة في هذا المجال. ولم يعد الي الرئيس شمعون بعد ذلك، انما جاءني ابنه داني بعد يومين يحمل الي هذا الرد: «لقد تبين للرئيس كميل شمعون ان ما يحدث في البلاد لا علاقة له البتة بمسألة ابرام الاتفاق او عدم ابرامه. ولذا فهو يبلغكم انه ليس له ولجميع اللبنانيين سوى خيار واحد هو الوقوف الى جانبكم والمقاومة معكم».

هذا الموقف يؤكد واقع الرجل الذي بلغ الخامسة والثمانين من عمره، وهو احد ابطال استقلال لبنان، وبقي حتى آخر رمق من حياته يناضل ببسالة من اجل استقلال بلده وسيادته. وقد احاطني، طوال المدة التي مرت من رئاستي، بروح مخلصة من التعاون والعطف الابوي. وكان في طليعة من ادرك حقيقة سياستي الاقليمية. وقدّر حقاً أبعاد النضال الذي اقوم به، ومعاناتي للحفاظ على المصلحة الوطنية، فآزرني الى النهاية. وفي الوقت الذي كنت موضع افتراءات وتجريح، وهجمات مغرضة،

احاطني بدرع واقية من هيبته وشخصيته وسلطته التي لا منازع لها.

تبين لنا في تلك الظروف الصعبة ان سوريا لا تريد سحب جيشها من لبنان، وان اسرائيل لا تنوي تطبيق الاتفاق الا في حال الانسحاب السوري. واخطر من ذلك، كانت اسرائيل، وكأنها تريد معاقبتنا على خطيئة لا أحد يستطيع ان يثبتها علينا، تقيم ما تستطيع من عراقيل لتعطيل تولي انتشار الجيش اللبناني في الاماكن التي تنسحب منها. وهذا ما فعلته على الاخص في منطقة الشوف حيث كانت تقف وجها لوجه فرق الميليشيات من الدروز والنصارى، مما جعل الصدام بينها امراً لا مفر منه.

قمت بمحاولات عدة لدى الولايات المتحدة الاميركية للحصول على انسحاب اسرائيل حسب برنامج زمني منسق. ولكن مساعيَّ هذه باءت بالفشل على الرغم من التوضيحات التي قدمتها ومن التحذيرات التي ما انفككت اكررها حول النتائج الخطيرة التي كنت اخشى وقوعها في حال انسحاب الجيش الاسرائيلي بصورة مفاجئة وعشوائية لا تسمح للجيش اللبناني بان يحل مكانه. ولم اتلق، في تلك الظروف الدقيقة، سوى جواب واحد يتعلق بورقة تتضمن شروطاً نسبت الى بعض زعماء الدروز في الجبل. والغريب في الامر ان هذه الورقة سلمت الى اسرائيل اولاً ثم ارسلتها اسرائيل الينا كمشروع حل لقضية الجبل. وتقضي هذه الشروط بان توافق الحكومة المركزية في بيروت على منح الشوف وقسم من المتن وضعاً خاصاً يتميز باستقلال اداري واسع (١). واي رد ايجابي على هذا الطلب يعني الموافقة على تقسيم البلاد بين الميليشيات المتعددة.

---

١. استعملت تلك الورقة في تحديد النظام الخاص المطلوب للشوف التعبير الانكليزي Special Status.

وقد أظهر مفاوضيّ في هذا الموضوع ارتباكاً ملحوظاً من جوابي حول مفهوم «النظام الخاص». فتراجعوا عن موقفهم مؤكدين ان دورهم في هذه القضية لا يتعدى دور الساعي او الوسيط.

تذكرني هذه القضية برسالة شفوية صدرت عن كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية في فرنسا، وكان يومئذ في زيارة لبيروت، فحواها: «ان الاسرائيليين مستعجلون لعقد اتفاق مع لبنان يسمح لهم بتنفيذ اتفاق آخر مع حكومة واشنطن يقضي بتسليمهم محركات لتطوير مشروع طائرتهم الحربية «لافي». وكان الرئيس ريغن قد وعدهم بها، الا ان الصفقة جمدت على اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وذلك مراعاة لشعور حلفاء واشنطن من العرب. وابرام الاتفاق اللبناني – الاسرائيلي سيكون من شأنه، وان لم يطبق، تحرير الولايات المتحدة الاميركية من موقفها الادبي تجاه العرب والافراج عن محركات الطائرات التي كانت اسرائيل في أمس الحاجة اليها». وبالفعل بعد توقيع اتفاق ١٧ ايار بايام معدودة، افرجت حكومة واشنطن عن تلك المحركات وبدأت المفاوضات بينها وبين الاسرائيليين لوضع تفاصيل تسليمها.

استنتجت من كل هذه الامور ان الاسرائيليين كانوا مصممين على الانسحاب في اتجاه منطقة الحدود. ولا شيء يهمهم سوى توطيد علاقاتهم بالميليشيات اللبنانية التي تشرف على مناطق حيوية لامنهم، وذلك على حساب المؤسسات الدستورية والوطنية في البلاد، وعلى حساب مسيرة الامن والاستقرار التي كنا نعمل من اجلها.

كانت الولايات المتحدة الاميركية تبذل في تلك الفترة جهوداً نشيطة، الا ان مبعوثيها الى حكومتي دمشق وتل ابيب عادوا صفر

اليدين. وجاء الاعتداء على الوحدة الاميركية في القوة المتعددة الجنسية يضعضع تلك المساعي. ولما عادت المواجهات في شباط ١٩٨٤ قررت الولايات المتحدة الاميركية سحب جنودها من لبنان. وهكذا وجدت نفسي وحيداً في مواجهة مأساة حقيقية: فقد بات من المؤكد ان اتفاق ١٧ ايار غير قابل التطبيق، ولم يعد للحكومة اللبنانية سوى التخلي رسمياً عنه. هذا ما اقدمت عليه في ٥ آذار ١٩٨٤. ولم يكن هذا التخلي في الواقع سوى اعلان وفاة تمت يوم توقيع اتفاق ١٧ ايار بالذات.

على الرغم من كل ذلك، كان علينا بعد الغاء اتفاق ١٧ ايار ان نتابع تحقيق اهدافنا الوطنية: تحرير الوطن والعمل على توطيد الوحدة الوطنية. وفي هذا السياق اتخذت الحكومة اللبنانية في ٥ آذار ١٩٨٤، اي يوم إلغاء الاتفاق المذكور، قراراً أكدنا فيه أن «على الحكومة اللبنانية ان تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ ترتيبات امنية تضمن سيادة الدولة على جنوب لبنان وتحقق فيه الامن والاستقرار، وتمنع كل تسلل من خلال الحدود الجنوبية، وتحقق انسحاب الجيش الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية كلها».

أدخلنا هذه الفقرة كلياً في البيان الوزاري الذي وضعته في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ حكومة الرئيس رشيد كرامي التي عرفت بـ «حكومة الوحدة الوطنية». وكررت هذه الحكومة في اجتماع الناقورة محاولة ١٧ ايار للوصول الى اتفاق يؤدي الى انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، على ان يتم هذه المرة باشراف منظمة الامم المتحدة وان تعتمد فيه الاجراءات المنصوص عليها في اتفاق الهدنة سنة ١٩٤٩.

بدأت المفاوضات في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٤ في مركز القيادة العامة

لقوات الامم المتحدة في الناقورة، وتولاها ضباط لبنانيون واسرائيليون برعاية الجنرال كالاهان قائد قوات الطوارئ الدولية بصفته ممثلاً للامين العام للامم المتحدة، يساعده عدد من ضباطه ومن مستشاري تلك المنظمة الدولية.

حاول الوفد الاسرائيلي ان يتجاهل اتفاق الهدنة سنة ١٩٤٩، واكد انه موافق فقط على عودة المباحثات مع الجانب اللبناني. وكان يصر في كل جلسة على ان يسجل في محضرها ان الاجتماع هو اجتماع عمل، مما كان يحمل الفريق اللبناني على التأكيد بتمسكه باتفاق ١٩٤٩. وكان ضباط الامم المتحدة يسجلون بابتسامة معبرة هذين التصريحين المتناقضين اللذين كانا موضع تأكيد الفريقين عند افتتاح كل جلسة.

اصر لبنان طوال هذه المباحثات على الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية، وعلى تأكيد سيادته على اراضيه وعلى ضرورة انتشار الجيش اللبناني فيها، كما طلب تطبيق مقررات الامم المتحدة المتعلقة بانتشار قواتها حتى الحدود الجنوبية. كما أعلن لبنان عن استعداده للقيام بترتيبات امنية من شأنها ان «تعيد سلطة الدولة على تلك المناطق، وتضمن الامن للمواطنين فيها، وتمنع كل عمل عدائي ينطلق منها».

اما الجانب الاسرائيلي فكان يرفض القبول باتفاق الهدنة سنة ١٩٤٩، ويربط جلاء جيوشه بتوقيع اتفاق على الترتيبات الامنية التي تضمن له، حسب مفهومه، أمن بلده. وكان يطالب بانتشار قوات الامم المتحدة نحو الشمال في مناطق صيدا وجزين، الامر الذي يفرض تعديل المهمة المحددة لهذه القوات من مجلس الامن الدولي. كما كان يرفض، اي الجانب الاسرائيلي، انتشار الجيش اللبناني في منطقة الحدود، ويصر على

ان يعهد بها الى «قوات الامر الواقع» المحالفة له، على ان تندمج في الجيش اللبناني وتبقى مستقلة عنه في آن!!

وظل الفريقان على موقفيهما عند هذا الحد، فتوقفت المفاوضات في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٥ بعد اربع عشرة جلسة كانت حقاً بمثابة حوار بين الطرشان...

بعد هذه الخيبات المتكررة، لم يبق لنا الا ان نطالب بتطبيق القرار الرقم ٤٢٥ والقرارات الاخرى الصادرة عن مجلس الامن الدولي. وهذا ما لم نكف عن القيام به. ولكن في انتظار ان يتحقق تنفيذ تلك القرارات، بقي لبنان، هذه الحلقة الاضعف في بنية الشرق الاوسط، يدفع ثمن التصلب الذي كان القاسم المشترك بين البلدان المجاورة له.

ان اهمال منطقة الحدود وتركها وشأنها، وهي من اكثر مناطق بلادنا حساسية وضعفاً، لا يهددان بانفجار الوضع في لبنان فحسب، وانما يشكلان ايضاً مفجّراً لازمة اقليمية جديدة شاملة. فايجاد حل نهائي لها يبقى من الامور الاكثر ضرورة والحاحاً. ويجدر بالمجتمع الدولي، وفي اقرب وقت، ان يساعد على تطبيق بنود اتفاق الهدنة سنة ١٩٤٩ وتنفيذ القرارين الرقم ٤٢٥ و ٤٢٦ الصادرين عن مجلس الامن الدولي اللذين فرضا انسحاباً فورياً للجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان، ونشر قوات الامم المتحدة على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية. وتنفيذ الامم المتحدة التزاماتها هذه لا يخدم فقط قضية السلام في لبنان ولكن يضاعف مصداقية هذه المنظمة الدولية في جهودها لحل قضايا أخرى أكثر أهمية.

ومن مصلحة السلام في العالم ان تثمر في المستقبل جهود الامم المتحدة الرامية الى عقد مؤتمر دولي من اجل السلام في الشرق الاوسط

وانجاحه، وهو المؤتمر المرجو الذي يستطيع ان يحمل اليها السلام النهائيّ، السلام الذي ينشده الجميع.

وفي ما يأتي الموقف اللبناني الرسمي المبدئي من موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط كما ابلغته والرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص الى مراك غولدنغ لدى زيارته لبنان:

١ – يوافق لبنان على مبدأ عقد مؤتمر سلام دولي لايجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الأوسط، وفقا لما دعت اليه قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وهو على استعداد للمشاركة في المؤتمر المذكور، كما سبق أن ابلغ ذلك رسميا الى الأمين العام للامم المتحدة بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢.

٢ – لا يعني ذلك أن لبنان يوافق على ربط حلّ قضيته بقضية الشرق الأوسط، اذ انه يعتبر أن قضيته تتطلّب معالجة منفصلة وعاجلة، نظرا الى الحاحها ووقعها التدميري على بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وردت هذه الفقرة في خطاب الرئيس كرامي في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٥).

٣ – إن موافقة لبنان على المشاركة في مؤتمر السلام الدولي تنبثق من كونه دولة معنية بالنزاع العربي – الاسرائيلي، وبسبب وجود أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني على اراضيه سيتقرّر مصيرهم في المؤتمر المذكور، وبالتالي من أجل المشاركة في بحث القضايا التي يرى أنها تهمّه وتعنيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٤ – يؤكد لبنان في هذه المناسبة رفضه فكرة توطين الفلسطينيين على أراضيه ويدعو من منطلق تأييده لحق الشعوب في تقرير مصيرها

الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته فوق ترابه وفقا لما دعت إليه قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في هذا الشأن.

٥ – لا يعتبر لبنان أن له مشكلة اقليمية (مشكلة أراضٍ) مع اية دولة) قابلة للبحث أو التفاوض. فحدوده ثابتة ومعترف بها دوليا، وهو متمسك بحقه في السيادة الكاملة والاستقلال.

أما مسألة الاحتلال الاسرائيلي والممارسات الاسرائيلية في الجنوب فتعالج من زاوية تنفيذ ارادة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ و ٥٠٨ و ٥٠٩، القاضية بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية وتمكين قوات الأمم المتحدة من تنفيذ كامل المهمة الموكولة اليها، لجهة الانتشار الى الحدود المعترف بها دوليا وتثبيت السلم والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها وسيادتها على اراضيها الكاملة بما يكفل تحويل الجنوب الى منطقة أمن وسلام.

٦ – يؤكد لبنان التزامه اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩ الذي ما زال ساري المفعول وفقا لما اكدته قرارات مجلس الأمن المتتالية (وذلك ريثما يتم استبداله بنص آخر وايجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي – الاسرائيلي).

الفصل الثالث

سوريا : سوء التفاهم

يعود لقائي الاخير بالرئيس حافظ الاسد في العاصمة السورية الى ١٣ و ١٤ كانون الثاني ١٩٨٦. وقد ارتدى هذا اللقاء معنى خاصا اذ كان محوره مناقشة «الاتفاق الثلاثي» الذي وقعته في دمشق الميليشيات الدرزية والشيعية والمسيحية في ٢٨ كانون الاول ١٩٨٥.

كنت اتخوف من نتائج تلك المباحثات لما للرأي العام اللبناني من حساسية بالغة ازاء كل ما له صلة بالعلاقات اللبنانية – السورية، ولما يستحوذه اصلاح النظام السياسي في لبنان من تتبع يومي من المسؤولين السوريين.

في فجر ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦، افقت على دوي القذائف التي كانت تستهدف محيط القصر الجمهوري في بكفيا حيث اقيم مع عائلتي.

وابلغت الي اجهزة الامن ان الميليشيات المسيحية (القوات اللبنانية) هي التي تطلق النار، لكن تلك الاجهزة لم تستطع ان تحدد بدقة الاهداف التي ترمي اليها القوات. الا انني ادركت على الفور ان لمرسلي تلك القذائف هدفا، وانه نفسي قبل كل شيء، اذ كان علي في ذلك الوقت ان اتخذ قرارات جزيلة الاهمية لمستقبل البلاد. و لم تكن تلك التفجيرات، حسب تفسيري، سوى وسيلة للتأثير النفسي علي او للتحكم بالقرار الذي كان علي ان اتخذه. وبعدما تأكد لي ان في الافق عملية عسكرية واسعة النطاق لنا القدرة على احتوائها، قررت الاستمرار في عزمي على السفر الى دمشق.

وخلافا للعادة المتبعة استقبلني في ذلك اليوم، لدى نزولي من الطائرة، عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية بدلا من الرئيس حافظ الاسد. وانتقلنا فورا الى القصر الجمهوري لان الرئيس السوري كان راغبا في ان يعرف، من دون تأخير، موقفي من الاتفاق الثلاثي الذي سلمني نصه في بيروت قبل اسبوع، السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري.

ان علاقات لبنان بسوريا كانت دوماً متقلبة، فحينا تمر بمراحل تعاون وحينا يعتورها التوتر. ولكني كنت اقدّر حق قدرها حاجة لبنان الملحة الى جعل علاقاته طبيعية ووطيدة بجارته القوية لما فيه الافضل من خيرٍ ومصلحة للبلدين.

ومنذ قيام اسرائيل، اصبحت سوريا الطريق الوحيد للبنان في البر، للوصول الى مجاله الحيوي العربي؛ وعبر اراضيها تجري اعمال نقل البضائع المرسلة الى البلاد العربية بطريق مرفأ بيروت. اما على الصعيدين السياسي

والاستراتيجي، فللبنان مصلحة حيوية في التعاون الى ابعد حد مع هذه الجارة الوحيدة العربية. ومن مصلحة لبنان وسوريا معا ان يثبّتا علاقاتهما ويوطدانها في اطار تعاون يقوم على احترام استقلال كل من البلدين وسيادته.

غير ان هذه العلاقات تعرضت في ظروف عدة لاجواء من عدم الاستقرار. ففي عهد الشيخ بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥٢)، الرئيس الاول للبنان المستقل، واجهت علاقاتنا بسوريا صعوبات جمة على الرغم من محاولات الرئيس اللبناني في لقاءات ثمانية تمت مع نظيريه شكري القوتلي ثم حسني الزعيم لاقامة افضل العلاقات بين هذين البلدين اللذين حققا حديثا استقلالهما الكامل.

لم تكن هذه اللقاءات لتخفف من حدة التوتر بين البلدين. حتى ان رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك رياض الصلح، رائد القضايا العربية، تعرض لحملة قاسية شنها عليه رئيس الحكومة السورية خالد العظم. و لم يتوقف الامر عند هذا الحد بل عمدت مجموعة من نواب المجلس الاستشاري السوري، اي المجلس النيابي السوري آنذاك، الى تقديم اقتراح «بمقاطعة» كل حكومة لبنانية يتولى رئاستها رياض الصلح. ومنذ ذلك التاريخ دخلت كلمة «القطيعة» معجم العلاقات اللبنانية – السورية؛ فآنذاك وجهت في الدرجة الاولى ضد رئيس الحكومة اللبنانية، إلا انها ما لبثت ان زادت اتساعاً في مجال التطبيق عند كل مرة تتخذ فيها سوريا تدابير اقتصادية ومالية وعسكرية للضغط على لبنان. أفلم ترسل جنوداً من جيشها الى سهل البقاع للتهويل على حكومة لبنان البلد الصغير المجاور؟!...

لقي الرئيس شمعون بدوره عدداً من المشاكل اثارتها السلطات السورية طوال عهد رئاسته (١٩٥٢-١٩٥٨). وفي سنة ١٩٥٨، بعد اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، واجه شمعون عصياناً مسلحاً حقيقياً كانت منطلقه دمشق العاصمة الثانية للجمهورية العربية المتحدة آنذاك. وادت تلك الازمة، وما نتج منها من انعكاسات في المنطقة، ولا سيما بعد الانقلاب العسكري في العراق في تموز ١٩٥٨، الى نزول قوات المارينز الاميركية على شواطئنا.

ولم تكن العلاقات اللبنانية - السورية احسن حالا في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤). فقد اقدمت السلطات السورية على اقفال الحدود مرات عدة طوال السنوات الست من حكمه، كما وقع صدام في تشرين الاول ١٩٦٣ في عنجر لقي فيه اربعة جنود من الجيش اللبناني مصرعهم على يد دورية من الجيش السوري اخترقت حدودنا. وقبل هذا الحادث بوقت قصير منعت حكومة دمشق رئيس مجلس النواب اللبناني من دخول الاراضي السورية، كما قامت بحملة شديدة ضد كمال جنبلاط، فيما كان خالد العظم يأخذ على نظيره اللبناني رشيد كرامي فتورا مشبوها في علاقاته مع سوريا.

وتعرض الرئيس شارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠) بدوره للضغوط السورية في اثناء الازمة اللبنانية - الفلسطينية (ما بين ١٩٦٧ و ١٩٦٨) فاقفلت سوريا بالاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية الحدود بينها وبيننا وحشدت جيشها. وقد ادت هذه الضغوط الى توقيع «اتفاق القاهرة» الذي عقد مع المقاومة الفلسطينية سنة ١٩٦٩ وعندئذ انتهت المقاطعة السورية وفُتحت الحدود من جديد.

استمر الامر على هذا المنوال في عهد الرئيس سليمان فرنجيه (١٩٧٠-١٩٧٦) اذ اقفلت سوريا مجددا حدودها معنا ولمدة ثلاثة اشهر متوالية سنة ١٩٧٣. وقد اقدمت على هذا التدبير احتجاجا على ما يبذله الجيش اللبناني من جهود لوضع حد للتجاوزات الفلسطينية في البلاد. واقفال الحدود هذه المرة تم في وقت لم يكن مداد التوقيع على اتفاق ٢٢ كانون الاول ١٩٧٠ القاضي بتنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري وتوطيدها بين البلدين قد جف بعد. وكان هذا الاتفاق يقضي ايضا باقامة مكتب للبنان في دمشق، وآخر لسوريا في بيروت ليشرفا على حسن سير الامور بين البلدين. وقد فتح لبنان على الفور مكتبه، اما سوريا فلا تزال تعتبر حتى اليوم ان فتح مكتب لها في بيروت «ليس بالامر الضروري»؟!... وهكذا اقامت سوريا بهذه التدابير عراقيل ذات شأن في محاولات الوفاق التي حرص الرئيس فرنجيه على اقامتها بين البلدين الجارين.

اما عهد الرئيس الياس سركيس (١٩٧٦-١٩٨٢) الذي أيده السوريون بحرارة، فقد مر هو ايضا بمراحل صعبة متقلبة مع دمشق. وفي هذه المرحلة قصفت بعنف مناطق بيروت السكنية مما حمل الرئيس سركيس على تقديم استقالته، الا انه عاد عنها حين توقف القصف... موقتا.

ولما توليت الحكم، عقدت العزم على تنقية العلاقات بين لبنان وسوريا بصورة نهائية وثابتة. وصورة هذا التاريخ المضطرب لعلاقاتنا مع جارتنا العربية ماثلة دوماً في ذهني.

اتيح لي ان اتعرف الى الرئيس السوري حافظ الاسد قبل ان اتولى

رئاسة الجمهورية. اما لقاؤنا الاول بعد تولّيَّ مهمات الرئاسة، فكان في نيودلهي لمناسبة مؤتمر قمة الدول غير المنحازة الذي عقد فيها في تاريخ ١٠ آذار ١٩٨٣. وكان ذلك اللقاء وديا للغاية على الرغم من بدء المفاوضات بين لبنان واسرائيل التي انتهت بـ«اتفاق ١٧ ايار» من تلك السنة. وقد اكد لي الرئيس الاسد، في ذلك اللقاء، دعمه «للجهود التي ابذلها لتحرير بلدي» ودعاني والوفد اللبناني الى تناول الغداء الى مائدته. وقد باح لي عبد الحليم خدام في ذلك الغداء بأنه منهمك في كتابة تاريخ لبنان وانه صاغ منه حتى الآن بضعة آلاف من الصفحات.

اجبت خدام بلهجة حاولت ان اجعلها جادة وحيادية بانني لا اشك لحظة في موضوعيته في كتابة التاريخ. فلم يتمالك الرئيس الاسد من ارسال ضحكة مدوية...

كان الرئيس الاسد يعرف انني كنت دائما كثير الحرص على اقامة اطيب العلاقات بين لبنان وسوريا. وكنت، تلبية لطلبه ولطلب الرئيس سركيس، قد ساهمت في وضع حد لاشتباك بين القوات السورية والميليشيات المسيحية وقع في بيروت وفي الضاحية الشمالية منها عام ١٩٧٨. وتمت مساعيَّ هذه بنجاح وهدوء على الرغم من جو التوتر الذي كان قائما في البلاد نتيجة المواجهات الدامية بين القوات السورية والميليشيات المسيحية آنذاك.

حرصت على استمرار هذا الانفتاح على سوريا طوال مدة المفاوضات مع اسرائيل، فكنت احيط الاسد بصورة مستمرة، بتطور تلك المفاوضات الرامية الى الانسحاب الاسرائيلي التام من لبنان. ولكن العلاقات توترت بيننا منذ توقيع الاتفاق واغرقت البلاد في جحيم من

النار والدم والمآسي على الرغم من تمكني في اثنائها من رأب بعض الجسور بيننا وبين دمشق. فالمحافظة على اقامة اطيب العلاقات مع سوريا هي من الثوابت في مواقفي السياسية كما يثبت ذلك هذا التحليل الذي اقتطفه من حديث جرى بيني وبين الرئيس الاسد سنة ١٩٨٤:

«سيادة الرئيس. نحن على مفترق طرق. وقد اضحت الحرب في لبنان موضع الاهتمام الدولي. ولكن اياً من الحلول التي اقترحت لم يقدَّر لها النجاح. والآن تنفتح امامنا ظروف مرحلة مؤاتية. ونستطيع ان نخوض معا هذا الرهان، وننجح حيث اخفق الآخرون، فننقذ لبنان. وهذا هو في جميع الاحوال، هدفي الوحيد. وفي استطاعتنا ان نحاول الوصول اليه يدا بيد. وتأثيركم كبير في لبنان. وفي وسعنا ان نوحد جهودنا لننقذ هذا البلد ونضع حدا لمعاناة الشعب اللبناني ونعيد الحياة الى تلك التجربة الرائدة في العيش المشترك بين الطوائف فنكون بذلك قد ركزنا توحيد لبنان ونجحنا في اقامة السلام في ربوعه. فيعود لبنان بلد السلام والوئام بدل ان يكون، كما يعتقد اليوم، مركز الارهاب ومنطلقاً لاعمال التخريب. اننا حريصون على الوصول الى هذا الهدف. وكل مساعدة تقدمونها الينا في هذا المجال، ستكون، مما لا ريب فيه، مدعاة لكسب قلوب جميع اللبنانيين».

بدا الرئيس الاسد في ذلك اليوم – على ما اعتقد – متجاوباً مع طروحاتي وبدأت على اثرها سلسلة من المفاوضات اللبنانية – السورية قام بها وسطاء عرب لهم الشكر وفي طليعتهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز من خلال موفديه الى بيروت ودمشق الامير بندر بن سلطان والسيد رفيق الحريري. فقد حضرا الى لبنان في ظروف

عسكرية وامنية حساسة. واجتازت تلك المفاوضات شأوا بعيدا من التقدم وتم الاتفاق على حلول نالت موافقة مجلس النواب وكبار المسؤولين في معظم الهيئات السياسية والحزبية في لبنان. ولكن ما يؤسف له حقا ان بعض مساعدي الرئيس الاسد تمكنوا في حزيران ١٩٨٥ من اقناعه بالعدول عن التباحث مع السلطات اللبنانية الشرعية والشروع في مفاوضات مباشرة مع الميليشيات، وهي متأهبة للذهاب الى ابعد مما قد يذهب اليه رئيس الجمهورية.

اعربت عن دهشتي وتخوفي العميق لما جاءتني اخبار توقيع «الاتفاق الثلاثي» في دمشق بين الميليشيات الدرزية والشيعية والمسيحية بمعزل عن اية مشاركة رسمية على المستوى الرئاسي او الحكومي او النيابي.

وفي صبيحة ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦ وبعد ان تزودت آراء جميع المسؤولين السياسيين والدينيين الذين اعتدت ان استشيرهم في اوضاع البلاد، توجهت الى دمشق على الرغم من تفجير الوضع الامني في ضواحي القصر الجمهوري الصيفي، كما ذكرت، والتقيت الرئيس الاسد وحدثته في الموضوع الذي جئت من اجله شاكراً له الجهود التي يبذلها لمساعدة لبنان على انهاء الفصل المأسوي لهذه الحرب، واضفت:

«سيادة الرئيس، هاجسي الوحيد وطموحي الاكبر هما الوصول الى حل حضاري وانساني لانقاذ الصيغة الحضارية في لبنان التي تعتبر ضماناً اساسياً للعلاقات اللبنانية – اللبنانية والعلاقات اللبنانية – السورية. فنحن نريد ان نتجنب اي حل يترك في نفس اي لبناني القهر والغبن والخوف. فالشأن اللبناني لا يمكن معالجته بالارهاب والقمع ومصادرة الرأي العام. أنني اريد ان اكون صريحاً جداً معكم. فانا لا اتوقف عند الامور

الشخصية فلكل منا اخطاؤه وانا لا احملكم المسؤولية. فمواقفي وتصرفاتي كانت وستبقى وفق ضميري ووجداني لخدمة وطني. وانا لا اتبنى اي موقف شخصي او انفعالي او غريزي، فالاوطان لا تبنى على العقد والغرائز وكل تعاطٍ مع الاوضاع آخذه من هذا الواقع وهذا المنحى».

«سيادة الرئيس، لقد فكرت طويلاً وملياً في مشروع الاتفاق الذي سلمني، باسمكم، نسخة عنه صديقي العزيز فاروق الشرع، فاستشرت في شأنه كبار الزعماء اللبنانيين وعدداً من رجال القانون ذوي الشهرة العالمية، فتبين لي ان هذا الاتفاق هو اعادة نظر كاملة في فلسفة النظام اللبناني القائمة على تعايش متوازن بين العائلات الروحية وهو ينطوي على مغامرة غامضة. فبحجة اضفاء مزيد من الديموقراطية على نظامنا السياسي، يوجه هذا النظام البلاد الى ما لا يلائم الديموقراطية. فهو يرمي الى ان يُزيل من مؤسساتنا تدريجاً نظام ديموقراطيتنا المركبة تركيباً خاصاً، ولا يأخذ في الاعتبار التنوع الغني القائم في بلادنا، كما انه يقيم نظاماً جديداً لا يدعو بالضرورة الى المحافظة على النظام الديموقراطي.

«ان الاتفاق الثلاثي ينص على الغاء الطائفية، ولكن «لاطائفيته» هذه تطاول مؤسسات الدولة وحدها، ولا تمتد الى المجتمع اللبناني نفسه. وهكذا يبقى اللبنانيون خاضعين، في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وارث، لقواعد حقوقية مختلفة مستوحاة في غالبيتها من عقائد دينية مذهبية. واذا تم اتفاق بين اللبنانيين على التخلي عن الطائفية فانني ارى من الضرورة ان يكون هذا التخلي كلياً وشاملاً. واني لأخشى من جهتي ان يكون الغاء الطائفية الوارد في الاتفاق الثلاثي

مقتصراً على مؤسسات الدولة، تاركاً الطائفية تترسخ في اعماق تشريعات الاحوال الشخصية. وفي ذلك بذور صراعات دقيقة ونزاعات كامنة بين الطوائف. انه هرطقة اشتراعية وجذوة حرب لا تنتهي.

فالمعالجة السريعة والفجة والعقائدية لهذه الناحية تؤدي الى نقيض الغاية المرجوة وتدخلنا في مغامرة المجهول او ستكون مرحلة استعداد لحرب جديدة.

«وانني اخشى، على صعيد آخر، ان يؤدي الاتفاق الثلاثي الرامي الى الغاء الطائفية السياسية، الى نتائج مغايرة لتلك المتوخاة. فيقيم، بدلاً من الديموقراطية الحريصة على تمثيل المجتمع اللبناني تمثيلا شاملا، ديموقراطية اخرى قائمة كليا وحصرا على قانون العدد. وهكذا يفتح الاتفاق الثلاثي الباب لرجحان كفة اكثرية عددية غير سياسية تقوم على اساس ديني ومذهبي. وعلينا ان نقدر عندئذ ما سيخامر فئات عدة من شعور الغبن والخوف على مستقبلها، وعلى الاخص في هذه المرحلة التي تشهد تصاعد الحركات الاصولية وانتشارها في لبنان وفي بلدان المنطقة.

«وليس في وسعي ان اترك لبنان يصل الى مرحلة يرى فيها نفسه متخليا عن طابعه الخاص ومصالحه الحيوية وينتهج طريق المسايرة بتعيين بعض النواب او بتسهيل انتخابهم في المجلس النيابي حرصا على عدالة وهمية يرى نفسه مضطرا، عن غير اقتناع، الى المحافظة عليها.

«وكم كان صحيحا ما باحت لي به شخصية كبيرة دعمت مكرهة الاتفاق الثلاثي اذ قالت: «ان هذا الاتفاق يمنح بعض الفئات مهلة بضع سنوات لتتمكن من بيع ممتلكاتها وتهاجر من البلاد»، او كما قال لي سفير احدى الدول الفاعلة: «ان هذا الاتفاق لا يمثل ضمير الامة اللبنانية».

«ولا بد لي من ملاحظة اخيرة على هذا الاتفاق: انه يحمل في نواته تغييرات اساسية في نظام عمل مؤسساتنا اذ يدخل فيه مبدأ «القيادة الجماعية». فهو يولي المجلس الوزاري، وبتعبير اوضح يولي عددا من كبار الوزراء الذين يحملون لقب «وزير دولة» حق ممارسة السلطة التنفيذية بكاملها. وماذا يحصل اذا لم تتمكن الحكومة من الاتفاق؟ فدور الحكم الذي يؤول عادة الى رئيس الجمهورية، قد اختصر في الاتفاق الثلاثي الى حده الادنى، ففتح بذلك مرحلة من الريب والضياع والتفسخ والشقاق والعودة مرارا الى برلمانية مطلقة العنان، او، ولمَ لا، الى تكرار الانتخابات الاشتراعية. ويبقى كل ذلك من دون جدوى الا اذا وجدت سلطة تحكيمية. ولكن يخشى ان تكون هذه السلطة خارج حدودنا. وعلينا ألا ننسى ايضا امكانات الصدام المسلح الذي يستطيع ان يحسم الخلافات السياسية بسهولة اكثر».

وصارحت الرئيس الاسد ايضا باني لست ضد الاصلاحات السياسية في البلاد، بل على العكس حريص على اتمامها، ولكن علي التثبت من ان نتائجها ستكون ايجابية وتؤدي الى ارساء اسس نظام سياسي افضل من الذي نريد تغييره! نظام نابع من ضمير الشعب اللبناني لا غبن ولا خوف فيه.

واخذني العجب ايضا ان اتفاقا يعقد بين قادة ميليشيات يحددون فيه طبيعة العلاقات التي يجب ان تقوم بين دولة واخرى. فهذا الحق هو من اختصاص الحكومات الشرعية وحدها التي تحدد تلك العلاقات من طريق مفاوضات تتم حسب القواعد المتفق عليها دولياً. وختمت حديثي قائلا اني «لست ضد مبدأ عقد اتفاق مع الحكومة السورية،

ولكني ضد الطريقة التي تتجاهل ابسط قواعد المفاوضات والاصول الاولية في التعامل بين الدول».

فاجأ كلامي الصريح هذا الرئيس الاسد، ولم يكن يتوقع ان يسمع ملاحظات بمثل هذه القوة، هي في نظره سلبية.

كان عليه ان يتوقع انه لن يكون في وسعي الا رفض اتفاق اعتبره مخالفا للمصلحة الوطنية وغير مُقنع، الا باليسير منه، لموقعيه انفسهم. حتى ان احدهم لم يتردد في البوح يوم توقيع الاتفاق بأنه وقع الاتفاق ويترك لولده، الصغير السن، امر تنفيذه.

وعلي الاعتراف بانني، من اجل احتفاظي بحرية التحرك، لم ابح لاحد بنتائج استشاراتي المسؤولين اللبنانيين، ولا بفحوى الحديث الذي كنت مزمعا ان اقوله لرئيس الدولة السورية هذا اليوم في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦.

جئت الى دمشق يصحبني موظف واحد لتدوين المحادثات لانني حرصت على ان ينظم بها محضر مكتوب. وجلس الرئيس الاسد قبالتي يحوطه نائبه وأبرز وزرائه ومستشاريه. وكنت قد لقيتهم في زيارتي السابقة. وحضور هذا الحشد من رجال الدولة والخبراء يدل على الاهمية التي يضفيها الرئيس السوري على ابرام الاتفاق الذي يعتبره «مكسباً قومياً». وقد حاول منذ البداية ان يثبت لي اهمية الفوائد التي يجنيها لبنان بتبنيه نص هذا الاتفاق «الذي هو اتفاق بين الشعبين اللبناني والسوري وليس بين الحكومات والدول. فهو اتفاق شعبي، فغير الجيد الآن يصير غداً او بعده جيداً، وهو ميثاق دستوري جديد يقوم على اساس «الشرعية الثورية» التي تلازم قادة الميليشيات الذين تفاوضوا على النص ووقعوه...

وهم في رأيه يمثلون القوة الوحيدة الباقية على الساحة اللبنانية بعد ان سقطت جميع المؤسسات الدستورية نتيجة تفاقم الحرب. ومن المفروض اذاً، ان يطبق هذا الاتفاق فورا، ومن دون العودة الى التقاليد والانظمة المعمول بها في البلاد، إلا شكلاً ان انا اصررت على ذلك.

ادركت عندئذ بمزيد من الوضوح، اسباب الاصرار على تعطيل دور المؤسسات الدستورية في لبنان. ولكنني بقيت، كما في السابق، شديد الحرص على عدم تعطيل صلاتنا بدمشق، وعلى استمرار العلاقات الشخصية الطيبة التي تقوم بيني وبين الرئيس الاسد. فاقترحت احالة الاتفاق على مجلس النواب اللبناني، وهو السلطة الدستورية التي يعود اليها، في جميع الاحوال، حق القرار في مثل هذه الامور. وكانت الغاية من هذا الاقتراح اعطائي، واعطاء الآخرين ايضا، مزيدا من الوقت للتفكير في هذا الموضوع البالغ الاهمية بالنسبة الى الوطن وليكون موضع بحث دقيق بين اعضاء المجلس النيابي.

ولكن معاوني الرئيس الاسد تدخلوا بحدة، فعارضوا اقتراحي مؤكدين ان ذلك الاتفاق هو «ميثاق دستوري» يجب ان يطبق فورا كما هو، من دون اي تعديل وانني استطيع، اذا رأيت في الامر ضرورة، ان احيله على مجلس النواب بلا تمهيد ليصادق عليه في الحال «لانه ميثاق وطني جديد او عرف دستوري جديد، حتى انه في حال احالته على المجلس النيابي وقرر هذا الاخير تعديل بعض بنوده فيجب العودة الى موقعي الاتفاق لاخذ موافقتهم على هذه التعديلات». ولم يكن هذا المجلس منسيا في الاتفاق، فقد اشار الى مضاعفة عدد اعضائه من دون انتخاب، اي بالتعيين بواسطة السلطة التنفيذية الجديدة. وهذا يعني ان

موقعيه قد تجاوزوا بسهولة مذهلة الحدود التي لا تتجاوزها اشد الانظمة الديكتاتورية تصلبا وصلفا.

بدا لي ان الرئيس الاسد هو اكثر تفهما لوجهة نظري واستعدادا للحوار معي في شأن هذا الاقتراح، واعرب عن رغبته في ان يتم ذلك سريعا. وكان يخشى، على ما بدا لي، ان تقع احداث اقليمية جديدة تعطل خط سياسته. ويوم توقيع رؤساء الميليشيات الاتفاق، ارجأ زيارة كان العاهل الاردني يود القيام بها الى دمشق كي لا يؤخر، ولو يوما واحدا، تحقيق مشروع تعلق عليه سوريا اهمية بالغة... وهكذا لم نستطع، في نهاية اجتماعنا الطويل، الا الاتفاق على اعطاء انفسنا مهلة جديدة للتفكير...

وفي اليوم التالي، رافقني الرئيس الاسد الى المطار. وكانت فرصة لي اذ أفدت من انفرادنا معا في السيارة لأؤكد له من جديد استعداداتي الطيبة، واقول له ان في الاتفاق نقاطا ايجابية يجب الاخذ بها، ولكن اذا لم تجر عليه التعديلات الاساسية التي اقترحتها فستأتي النتائج مناقضة للآمال التي نعلل النفس بها، لان لبنان لا يستطيع ان يتحمل ثورة اخرى ينفجر فيها اشلاء.

قلت للرئيس الاسد: «انني مع التغيير، وحتى مع التغيير الجذري العميق. واني مؤمن بضرورة ادخال تعديلات اساسية على نظامنا. ولكن هذا الاتفاق الذي وقعه قادة الميليشيات لن يكون مساعدا لنا على ايجاد الحلول الناجعة لمشاكلنا، وانما سيعمل على تعقيدها، ناهيك بانه لا يجسد الارادة الوطنية في لبنان. وهذا هو رأي الجميع تجاهه. وطالما انكم حريصون كل الحرص على ايجاد الحل المناسب، فلنترك للبرلمان اللبناني

مهمة دراسته، وفيه نخبة من رجال القانون. وساعمل شخصيا كل ما في وسعي للوصول الى حل يجمع عليه اللبنانيون ويراعي فعلا مصلحة الجميع، ويقيم في البلاد نظاما اوفر عدالة وينشر الطمأنينة في النفوس. ويمكنكم الاعتماد على تعاوني الكلي في هذا المجال».

ولما وصلنا الى المطار، كررت دعوتي الى اقامة علاقات متينة مع سوريا كخطوة اولى على طريق الحل الحقيقي لقضايانا. وشرحت للرئيس الاسد كم سيكون مفيداً لبلاده، وللبنان، وللسلام، وللدور الذي نضطلع به معاً، ولصورتنا في المجتمع الدولي، ان نضع حداً لهذه الحرب التي احدثت خراباً لا حصر له في لبنان وفي العالم كله ايضاً. ويمكن سوريا ان تكون رائد التغييرات التي ننشدها، ولكن تحقيقها يستوجب ألا ننسى حقيقة لبنان الغنية جداً والكثيرة الدقة والهشة في الوقت ذاته.

كان الرئيس الاسد يصغي الي بانتباه. وكنت ارى اهتمامه بما اقول، حتى خيِّل الي انني اقنعته بالسير معي في الاتجاه الصحيح. وهذا ما أسبغ علي الكثير من الارتياح. وبهذا الشعور صعدت الى الطائرة ولكن سرعان ما ابلغت من صحافي كان يرافقني ان معاوني الرئيس الاسد لا يشاطرونني البتة هذا الشعور، فقد أعلن بعضهم في المطار انه «لن تكون بعد اليوم قمة ثانية عشرة او ثالثة عشرة بين الاسد والجميل».

ومع ذلك لم اتوان عن متابعة النهج الذي اختطته. وفي ٤ شباط ١٩٨٦، ارسلت رسمياً نص الاتفاق الى رئيس مجلس النواب ليعرضه على الاعضاء فيدرسوه ويناقشوه ويتخذوا القرار المناسب في شأنه، وذلك انسجاماً مني مع ما تم الاتفاق عليه مع الرئيس السوري. لكن طلبي هذا بقي، ويا للأسف، من دون تنفيذ وشل تتابع الاحداث في البلاد

اعمال المجلس النيابي، وهي احداث نتجت من حملة شنتها سوريا على السلطات اللبنانية بعد لقاء دمشق الاخير، حتى ان رئيس المجلس رفض ان يتسلم نص الاتفاق الذي حمله اليه شخصياً المدير العام لرئاسة الجمهورية.

ومساء عودتي من دمشق في ١٤ كانون الثاني، تناقلت وكالات الانباء خبراً مفاده ان اجتماعاً عقد في العاصمة السورية ضم ممثلين عن موقعي «الاتفاق الثلاثي» واسفر عن اعلان هؤلاء الحرب على السلطة اللبنانية معتبرين «ان الخيار العسكري هو الوسيلة الوحيدة لفرض الحل على امين الجميل او لحمله على الاستقالة...»

اما في لبنان، فكان الوضع يتطور بسرعة. فـ«القوات اللبنانية» انقسمت على نفسها. فقد لقي قائدها، وهو احد موقعي «الاتفاق الثلاثي»، معارضة شديدة من الفئات التي تشكل القاعدة الاساسية لتلك القوات. والحركة التي قام بها في ١٣ كانون الثاني، اي صبيحة سفري الى دمشق، وارتكب خلالها اعتداءات عدة في منطقة المتن وفي جوار القصر الجمهوري بالذات، فشلت وارتدت عليه. ولم يبق امام قائد «القوات اللبنانية» آنذاك سوى مغادرة البلاد على عجل والسفر الى اوروبا، ومنها لجأ الى دمشق ولا يزال فيها. اما الرأي العام اللبناني الذي كان مغلوباً على امره وقلقاً من حمله على الانسياق في مغامرة «الاتفاق الثلاثي»، فقد أخذ يستعيد الهدوء والامل.

ولما تبدلت قيادة «القوات اللبنانية»، عثر على وثائق تثبت الدقة التي تم بها تحضير «الاتفاق الثلاثي»، اذ اتخذت جميع الاحتياطات ولم يترك شيء للمصادفة. وفي محاضر ترقى الى عدة اشهر سابقة لانجاز الاتفاق،

معلومات عن اجتماعات تمت وبحث فيها جميع الاحتمالات الممكنة لنتائج القرارات التي اتخذت. فمنذ منتصف عام ١٩٨٥، نظمت حملة افتراء لم يسبقها مثيل ضد رئيس الجمهورية. فتشويه سمعتي، بأي ثمن، كان ضرورياً للاساءة الى مصداقيتي الخلقية. وكنت اتساءل يومئذ عن معنى هذه الافتراءات التي جاءت في منتهى القسوة، ولا شيء يبررها. وقد ثبت لي ان تلك الحملة كانت منظمة، وانها ستستمر على شدتها الى ان اوافق على «الاتفاق الثلاثي»، وتكون، اذا استمررت في رفضه، منطلقاً لحملة اعلامية وسياسية لارغامي على الاستقالة او الحؤول دون خروجي من الحكم عالي الرأس، وفي حال قبولي اصبح زعيم حركة شعبية، وتطوى صفحة الافتراءات السابقة.

كانوا يريدون لي ان اتخلى عن الامانة التي القيت على عاتقي، وان اترك بلدي مهاناً. وكان كل شيء معداً، ينتظر ساعة التنفيذ حين اعلن رفضي «الاتفاق الثلاثي» فيعتبرونه بمثابة قرار نقض اصدره انا لاسباب خاصة ولمنفعة شخصية، فيسيؤون بذلك الى مصداقيتي الوطنية والى الموقف الوطني الذي اخترت التزامه والدفاع عنه.

وجاء الضغط الشعبي ينقذ الموقف، وبسحر ساحر يقلب الوضع رأساً على عقب.

حرصت في تلك الظروف على الاستمرار في اتصالي بالرئيس الاسد. وعندما اقدم الطيران الحربي الاسرائيلي على احتجاز طائرة على متنها عدد من كبار المسؤولين السوريين، اتصلت به وقام بيننا حديث هاتفي في غاية الود.

وسعى اصدقاء كثيرون الى تبديد سوء التفاهم بيننا وشرح حقيقة

الوضع اللبناني للرئيس السوري. وانطلق مقربون ومسؤولون اجانب، على مستوى عال لتمهيد الطريق من اجل عودة الحوار، ومنهم فرانز جوزف شتراوس رئيس حكومة بافاريا في المانيا الاتحادية الذي لم يتردد في زيارة دمشق لهذه الغاية، وعصام فارس رجل الاعمال اللبناني الذي كان على علاقات ودية مع الرئيس الاسد، ومهدي التاجر سفير دولة الامارات العربية المتحدة في لندن الذي تربطه به علاقات قديمة، وهاني سلام الذي ينتمي الى اسرة سنية كبيرة في بيروت، وهو مبعوثي الشخصي الى دمشق. وقد سعى كل هؤلاء الى اعادة الحوار بيننا. وتمكنوا اخيراً من الحصول على موافقة الرئيس الاسد على تأليف وفدين مهمتهما رأب الجسور وتجديد الاتصال بين البلدين.

اخترت لتمثيل لبنان في المباحثات وزير الخارجية السابق ايلي سالم، وهو جامعي معروف، بقي بشجاعة الى جانبي طوال الاوقات الصعبة. فاكب، بصفته مستشاراً سياسياً لي، على اداء مهمته الصعبة بصبر وحكمة وحزم من اجل تنقية اجواء العلاقات بين لبنان وسوريا. اما الرئيس الاسد فاختار لهذه المهمة وزير خارجيته فاروق الشرع. واندفع زيد الرفاعي رئيس الحكومة الاردنية، باسم الملك حسين، يعمل على اعادة الحوار بيننا وبين دمشق.

استؤنفت المباحثات اللبنانية – السورية في تشرين الثاني ١٩٨٦. وفي كانون الثاني ١٩٨٧ كان القسم الاكبر من القضايا المدرجة على جدول الاعمال قد تمت مناقشته طوال ثلاث عشرة جلسة سمحت لنا بالتقدم نحو الحل. وفجأة، ومن دون اي تفسير، قطعت سوريا المباحثات

في ١٤ ايار ١٩٨٧. وجاء استشهاد الرئيس رشيد كرامي يعقّد أكثر فأكثر العلاقات بين اللبنانيين.

لم تكن كل هذه الامور لتثبط عزيمتي. ففي ايلول ١٩٨٧، ولمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للامم المتحدة، اجتمعت بوزير الخارجية الاميركي جورج شولتز، واطلعته على مشروع جديد لعودة المفاوضات مع سوريا وشرحت له تصوري لحل يعيد العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها. فاعتبر شولتز هذه الاقتراحات وجيهة وجديرة بالاهتمام، وبالتالي يمكن ان تشكل مدخلاً صالحاً للتفاهم اللبناني – السوري واللبناني – اللبناني. فاجتمع شولتز بعد ذلك بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع الذي كان في نيويورك للمناسبة نفسها، فانطلقت على اثر هذه اللقاءات مبادرة جديدة تولاها ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الاميركي، فقام بجولات عدة بين دمشق وبيروت. وقد أيدت هذه المساعي، لان الاهم، بالنسبة إلي، هو ألا تصاب العلاقات بين لبنان وسوريا بأي انقطاع.

الفصل الرابع

الأصوليّة : الإمبراطوريّة المحجّبة

لم يكن هناك ما يشير الى ان لبنان هو البلد الذي سيتعرض قبل سواه للموجة الاسلامية الاصولية التي تتدفق عليه اليوم. والعكس هو الاصح، لان ما يقوم عليه لبنان من تعدد الطوائف وروح التسامح والرغبة في الحياة المشتركة بين المواطنين التي تتجلى على ارضه منذ زمن بعيد، وانفتاحه على مختلف الثقافات في الشرق والغرب، ونهج الحياة القائم فيه حسب متطلبات المجتمع الحديث، تعتبر من العوامل الاساسية التي تحول دون التعصب الديني. ولكن الافكار الاصولية تسربت الى لبنان بقوة من خلال ما حل به من تدمير، وبسبب انهيار مؤسساته السياسية والاجتماعية.

ان التطرف الديني وهيمنة طائفة ما على الطوائف الاخرى لا

ينسجمان وحقيقة كيان لبنان ورسالته، فقيام هذا البلد وخصوصيته يفرضان نفسهما بفضل تناسق الحياة المشتركة بين الاديان المتعددة التي تأتلف فيه. وكل محاولة ترمي الى جعل لبنان دولة مسيحية او دولة اسلامية هي بمثابة انتحار له بمقدار ما هي مناقضة لجوهر الاديان.

لقد بني لبنان على اساس الاعتراف المتبادل بين المسيحية والاسلام القائم على التعاون الذي طالما نما بفضل روح التسامح والتفاهم واحترام كل منهما لمميزات الديانة الاخرى وخصائصها. وقد جسَّد لبنان طوال احقاب تاريخه، البرهان الحي على أن الحياة المشتركة بين الاديان هي امر موفور وأن التعصب والحروب ليست له بالقدر المحتوم.

ولا احد ينكر ان في لبنان فريقاً من المسيحيين يحلم بفرض نظام على البلاد شبيه بالنظام الاصولي ولكن لا احد ينكر ايضاً ان هؤلاء يمثلون اقلية صغيرة في رحاب المذاهب المسيحية. كما ان في لبنان اصوليين مسلمين تراودهم الرغبة في جعله جمهورية اسلامية، على غرار ايران اليوم. ولكنهم هم ايضا اقلية في رحاب الاسلام العربي. ولم ينجح احد من هذين الفريقين في جمع اكثرية تنضوي تحت لوائه.

ليس في نيتي هنا ان اقدم تقويماً للنواحي الدينية في الحركة الاصولية، بل ساقصر ملاحظاتي على ما احدثته تلك الحركة من مضاعفات خطيرة في المنطقة، وعلى تسخيرها الدين لاهداف سياسية لا علاقة لها به. ومما لا ريب فيه ان قوة الحركة الاصولية لم تكن كافية وحدها لتلهب حماسة اللبنانيين. فهناك عاملان اشعلا الفتيل وفتحا ثغرات تسللت منها فلول المتطرفين. اما الاول فهو العطف السوري الذي سهل دخول اعداد من العناصر القادمة من ايران. وكانت هذه العناصر

تشكل آنذاك، في نظر ارباب السلطة في دمشق، عوناً لاستراتيجيتهم في المنطقة. ولم يعد ذلك سراً على احد، فقد اعلن علي رضا المحايري في ٢٤ ايار ١٩٨٦، باسم حكومة طهران «ان القوات الايرانية المقيمة في لبنان نقلت اليه عملا بالاتفاق العسكري المعقود بين حكومتي طهران ودمشق، وهذه القوات موضوعة بتصرف قيادة الجيش السوري [...]. ان وجودنا في لبنان يأتي بناء على طلب سوريا».

اما العنصر الثاني، وهو اساسي في هذا المجال، فيعود الى تصدع البيت اللبناني بفعل توسع الوجود الفلسطيني المسلح في البلاد وما احدثه من خلل في البنية الاجتماعية، فضلا عن الاضطرابات والحروب.

يرى الامام الخميني ان العراق ولبنان قاعدتان مناسبتان لنشر دعوته. فالعراق، البلد المتاخم لايران، يشكل اهل الشيعة فيه نسبة عالية من السكان، ويعتبر، في نظر مخططي السياسة في ايران، امتدادا سياسيا ودينيا لبلادهم. ويثبت الامام في نظرته هذه أن ذاكرته حية لا تنسى. فحين نفاه الشاه اقام مدة اثنتي عشرة سنة في النجف، العاصمة الروحية لابناء الطائفة الشيعية ومركز حجهم، ولما ابعد عنها اقام في بلدة «نوفل-لو-شاتو» في ضواحي باريس. وقد اثار نظام العراق القريب من العلمانية، وتوجهاته السياسية المستقلة، حفيظة آية الله الخميني ورغبة ملحة لديه في جر هذا البلد الغني الناهض الى حظيرة الاصولية.

اما لبنان فكان في نظر الاصوليين فريسة سهلة ومعبرا بالغ الاهمية الى مناطق اخرى. وقد ادى تطورالاحداث فيه الى تصدع هيكلية الدولة فافقد البلاد مناعتها في وجه الموجة الاصولية. وكانت الطائفة الشيعية معرضة اكثر من غيرها من الطوائف اللبنانية لمضاعفات تلك الموجة وإن

يكن معظم ابنائها أبعد من غيرهم عن تبني مبادئ الاصوليين وافكارهم. وعدم التمييز بين ابناء الشيعة في لبنان واتباع الامام الخميني في ايران هو خلط يقوم على الخطأ وسوء النية، ويقصي الدور الذي قامت به في حياتنا الوطنية فئات محافظة من ابناء هذه الطائفة ايمانا منها بلبنان الواحد المتعدد الاديان، ونخبة من الشخصيات والمصلحين الشيعة الذين جعلوا لطائفتهم دورا اساسيا في بناء لبنان الحديث. فالامام موسى الصدر الذي أكتفي بذكر اسمه ممثلا ومثالا لهذه النخبة، عرف كيف ينفخ في طائفته روح التجديد والسعي الى تحقيق اهداف سامية لا تقف عند حدود افق الطائفية. وقد شهدنا طوال السنوات الاخيرة، وبعد غياب الامام، ظهور اتجاهات اصولية مدموغة بطابع الثورة الايرانية، ولكنها لا تزال تمثل عنصر الأقلية في صفوف الشيعة.

وهكذا انطلقت من لبنان الذي يقيم مع ارباب الحضارة الغربية اوثق العلاقات واكثرها فائدة، نشاطات عسكرية قاتلة من عمليات اغتيال واحتجاز رهائن واعمال خطف خضّت العواصم الاوروبية الكبرى واصابت ليس فقط شرائع اوروبا واميركا وأمن ابنائها، وانما القيم التي ترتكز عليها حضارة العالمين القديم والحديث. وقد نتج من تلك الممارسات ان بهتت الصورة البراقة التي كان يتمتع بها الشعب اللبناني في اوساط المجتمع الدولي، وهي ممارسات تتعارض كليا مع القيم التي يؤمن بها والتقاليد التي يمارسها منذ زمن بعيد.

لم يكن من مصلحة ايران ولا من مصلحة سوريا ان تقوم في لبنان، او تستمر فيه، اجواء معادية لهما. فملاحقة البعثيين المقربين من حكومة بغداد، وحمل الآخرين منهم على اختيار طريق المنفى، ثم نسف مبنى

السفارة العراقية في المنطقة الغربية من بيروت بسيارة مليئة بالمتفجرات كافية لوضع حد للنفوذ العراقي في لبنان.

ومن الارض اللبنانية، تولت فئات الاصوليين تصفية حساباتها مع بلاد الغرب، فهاجمت وحدات القوات المتعددة الجنسية، واقدمت خلال سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣، بفضل تنظيمها السياسي والعسكري، على احتجاز رهائن واقتراف سلسلة لا تنتهي من اعمال الخطف يصعب ان نجد لها مسوِّغا دينيا. والاسلام يرفض مثل هذه الممارسات ويدينها.

اثبتت التجارب والاحداث ان تصدير الثورة الايرانية تم بواسطة محترفين حقيقيين لا يفوتهم شيء من المهارة والخبرة. ولا يزال بعض الاوروبيين يعتقدون ان ايران تخضع لسلطان عدد من رجال الدين الملهمين، الهامشيين في مجتمعهم والغارقين في الاوهام. ويقوم هذا الاعتقاد على خطأ جسيم، فالاصولية ظاهرة احكم تنظيمها ودرست في ادق تفاصيلها، وهي تعتمد الوسائل العلمية المجربة والاكثر حداثة، وتقوم على توظيف الدين لغايات سياسية. ولا تقتصر صورة الحركة الاصولية على الهجمات الانتحارية التي شاء البعض ان يرى، عن خطأ، في ابطالها فتيانا اعمتهم الحماسة، او خضعوا لما لا ندري لاي نوع من المخدرات. ولكن علينا ان نرى قساوة الفداء الناتج من الحساب الدقيق والمهارة في التأثير والتوجيه ودقة معرفة قادة الاصوليين لأغوار النفس وماهية التكوين السياسي والاجتماعي لعالم اليوم، في هجمات انتحارية بالشاحنات المتفجرة وفي سير الاطفال على الارض الملغومة ليفجروا باجسادهم الألغام ويفتحوا الطريق لمدرعات الجيش على جبهة الحرب مع العراق.

لقد تصرف الاصوليون في لبنان بكثير من الحذر واليقظة. ومن

الخطأ الاعتقاد، كما يردد البعض، انهم يسعون وراء أوهام أو يحلمون باقامة نظام اسلامي في لبنان، أو تحويله جمهورية شيعية ثانية على مثال ما هو قائم في ايران، وهم يعلمون حق العلم ان وضع لبنان السياسي والديني يتنافى اصلا مع قيام جمهورية اسلامية فيه. ان طموح الاصوليين اقل من ذلك بكثير. ولذا جاء تحركهم اكثر فاعلية. ان همهم لا يتعدى رغبتهم في فرض سلطانهم على منطقتي الضاحية الجنوبية في بيروت، ومدينة بعلبك في سهل البقاع حيث اقاموا في هاتين المنطقتين الضيقتين دويلتين اسلاميتين فرضوا فيهما قوانينهم وامتيازاتهم، وحولوهما معقلين منفصلين عن الدولة اللبنانية، يتم فيهما اعداد المقاتلين وتدريب الفدائيين على العمليات التي سيكلفون تنفيذها. وفي هذين المعقلين الموضوعين تحت الوصاية الفعلية لايران يُحتجز الرهائن الاوروبيون والاميركيون، ذلك السلاح الرهيب الذي يسيطر عليه اليوم اولئك الذين عزموا على اذلال العالم الغربي.

تسير خطط الاصوليين في لبنان باتجاهات متعددة في آن. فالعمل السياسي مناط بمبعوثين جاؤوا من طهران ويتمتع معظمهم بالحصانة الديبلوماسية، فيعطون توجيهاتهم لمن يعنيهم الامر في اجتماعات رسمية ويقدمون المال اللازم للتنفيذ. اما العمل العسكري فمن شأن «حراس الثورة» الايرانيين الذين يفدون الى لبنان بموجب اتفاق رسمي سوري – ايراني عبر مطار دمشق فمنطقة الزبداني القريبة من العاصمة السورية، حيث يقيمون احدى قواعدهم. وفي هذه القاعدة بضعة آلاف من المحاربين يرابطون فيها بصورة دائمة. وانطلاقا من الزبداني يسلكون الطريق الدولية المؤدية الى لبنان تحت مظلة الجيش السوري ومنها

يتوجهون الى ثلاثة محاور: سهل البقاع، مركز قيادتهم الرئيسية القائم في «ثكنة الشيخ عبدالله» في بعلبك على مقربة من الحدود السورية وقد انتزعت هذه الثكنة بالقوة من الجيش اللبناني، والضاحية الجنوبية من بيروت التي جعلوها قلعتهم الحصينة، ثم بعض مناطق الجنوب القريبة من الحدود الاسرائيلية.

وتقوم مهمة حراس الثورة على تجنيد شبان هذه المناطق، وتدريبهم وتزويدهم العتاد والاسلحة وتعبئتهم في وحدات متأهبة للقيام باية عملية عسكرية يطلب اليهم تنفيذها.

لقي تجنيد هؤلاء الشبان اللبنانيين تجاوبا سهلا بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعانيها لبنان. فالاصوليون الايرانيون يدفعون غاليا لمجنديهم. وانخراط هؤلاء الشباب في «جند الله» و «حزب الله» ليس فقط مصدر شهرة ومباهاة في قراهم، وانما هو في غالب الاحيان مورد الرزق الوحيد المتيسر لهم

ويوزع افراد الحركة بعد انتهاء تدريبهم على فصائل منظمة بكثير من الدقة والعناية، ولا يقوم بينها اي رابط. ومن شأن هذا العزل المحكم ان يضاعف فاعليتها العسكرية، ويحول دون افشاء خطط العمليات الموكلة اليها.

اما رجال الدين الموفدون من ايران، فمهمتهم شرح تعاليم الامام الخميني في لبنان ونشر دعوته. ولهذه الغاية يتخذون المساجد والحسينيات مقرا لهم. ولا يترددون في استعمال نفوذ الحرس الثوري ورجال الميليشيات اذا لم يلقوا الترحيب الوافر من الاهلين. وقد زود النظام الايراني موفديه من رجال الدين كتباً دينية ومالاً وفيراً لنشر دعوة الامام

الخميني ولتقديم التسهيلات الدينية والثقافية والاقتصادية لابناء القرى التي يشرفون عليها. ويستخدم رجال الدين هؤلاء في تعاملهم مع الاهلين اللغة الفارسية، وهذا ما يسيء الى اللغة العربية التي اصبحت مهملة في تلك المناطق، بمقدار ما يسيء ايضاً الى التقاليد اللبنانية التي بدأت تزول بدورها امام فرض تقاليد وممارسات غريبة عن مجتمعنا. فاصبح ارتداء غطاء الوجه (التشادور) الزاميا للنساء، وربطة العنق امست منسية، وشرب الكحول بات محظورا كلياً، وتبدلت معالم المساجد وضواحيها رويدا رويدا، وانتشرت التخلقية بالقادم الايراني في سلوك الناس ولباسهم واسلوب الوعظ وطرق التدريس... واصبحت ايران المثال الذي يحتذى، بينما وقف رجال الدين وأئمة الشيعة من غير الاصوليين يراقبون هذا التحول عاجزين عن التصدي له، ولا يعرفون الى اي مصير سيؤدي بهم، حتى أن معظمهم حُرم من حق ممارسة رسالته الدينية في المساجد التي رعاها ودرَّس فيها طوال سنوات.

وتتصدر جدران هذه الاحياء التي باتت تشبه احياء تبريز وقم، صور كبيرة للامام الخميني واخرى اقل عددا لخليفته المعين الامام منتظري، والى جانبها كتابات بالفارسية او العربية تمتدح فضائل «قائد التجديد الاسلامي» وانجازاته وتندد باعداء الاسلام وفي طليعتهم صدام حسين زعيم حزب البعث العراقي الذي تدعو تلك الكتابات الى اسقاطه. اما سوريا التي يقودها الآن حزب البعث ذاته، فمصانة من نقد رجال الدين الايرانيين وستبقى كذلك طالما تتوافق المصالح المشتركة بين البلدين وتتزامن. اما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والنظام القائم في لبنان، فهي محط نيران غضب رجال الدين هؤلاء.

والمشاريع التي يود الاصوليون تحقيقها تناقض كليا فلسفة تكوين لبنان ومصالح الدولة اللبنانية واهدافها في اقامة نظام توافقي يقوم على المساواة بين الطوائف والتعامل الحر المتوازن في ما بينها. فنظام الثورة الايرانية، باهدافه وبالوسائل التي يتبعها، يجعله نظاما توتاليتارياً يتعارض مع النظام الحر القائم منذ زمن طويل في لبنان والذي هو وليد ارادة حرة واجماع شعبي. وقد جاء انتصار الاصوليين في ايران نتيجة تطور تدريجي في حركتهم الثورية كانت اولى نتائجها الغاء العرش وقلب نظام الحكم، وتعديل الاسس السياسية والاجتماعية في البلاد تعديلا جذريا بحيث استعيض عنها بانظمة جديدة مناقضة لها. ولم يعرف لبنان طوال تاريخه الطويل اي انقلاب مماثل. وما يحدث فيه اليوم من صعود الحركة الاصولية انما جاء نتيجة تلاشي القدرة على المقاومة في بلد انهكته سنوات حرب لا ترحم، وضعضعت مؤسساته وشلت اعمالها.

وقد يبدو للكثيرين ان اقامة الحواجز في وجه الموجة الاصولية التي ترهب العالم اجمع، هو امر فوق طاقة بلدنا الممزق. ومع ذلك، فقد اثبت لبنان انه لا يزال يملك من القوة والمناعة ما يخوله مواجهة التوسع الاصولي الجامح. فلبنان هو ملتقى الاقليات، ولم يقر يوما بهيمنة دين معين على الاديان الاخرى التي تعيش جميعها جنبا الى جنب على ارضه بروح التعاون والوئام. ولا يشكل الدين في لبنان دستورا للدولة، وانما يكرس الدستور حرية المعتقد وحرية اقامة الشعائر الدينية. وحرصاً على ضمان مشاركة المجموعات التي تؤلف الشعب اللبناني في الحياة السياسية، جاء التمثيل في المجلس النيابي يعكس هذا التنوع الطائفي. ولكن الدولة بقيت علمانية في اسسها الدستورية والقانونية. وليس هناك اي معتقد ديني

يسيِّر الحياة العامة في البلاد.

ولا يجد لبنان اية غضاضة في ان تعرب اية فئة من اللبنانيين عن شعورها المتعاضد مع الفاتيكان ومكة والنجف وقم وان تقيم علاقات معها شرط ان لا يطغى هذا الشعور الديني على مصلحة الوطن وعلى اعمال الدولة وان لا يثير الاحقاد والخلافات بين فئات المجتمع اللبناني فيعكر صفو الامن ويخل بالنظام.

ويضمن نظامنا الديموقراطي حق كل فئة في حرية التعبير، اقلية كانت ام لا، ولكنه يحظِّر عليها في المقابل، مهما تكن فاعلة وكثيرة العدد، ان تفرض هيمنتها وقوانينها على الفئات الاخرى. فلكل طائفة حقوق ثابتة تحميها مؤسسات الدولة، الا ان هذه اصبحت اليوم غير قادرة على ممارسة مهماتها. ولا يحق لأية طائفة من هذه الطوائف ان تفرض رأيها على الطوائف الاخرى. ولكن سيطرة الاصوليين على المعاقل الثلاثة من دون ان يتمكنوا من الامتداد الى المناطق الاقرب جوارا لها، هو امر جدير بالاشارة والتنويه. فاتباع الامام الخميني من ابناء الشيعة لم يستطيعوا حتى الآن فرض سلطتهم خارج هذه المعاقل، وان يكن النفوذ الايراني، في رأي البعض، يمتد الى كل المناطق التي تقيم فيها اكثرية شيعية.

هذه الاعتبارات لا تجيز لنا ان نتوهم بسذاجة ان لبنان هو خارج دائرة الخطر. فالتهديد لا يزال كليا، وان تكن ثمة عوامل ايجابية، لا تزال ماثلة امامنا، تحملنا على الامل وتدعونا الى متابعة النضال.

ليست هذه المرة الاولى تتدفق موجة اصولية على الشرق الاوسط. فقد عرفت هذه المنطقة، قبل الخمينية، ظاهرة الاخوان المسلمين وهم اصوليون سنيون، انتشروا في معظم انحاء العالم الاسلامي، ولا يزالون

اصحاب نفوذ قوي في بعضها. وهناك مجموعة متطرفة تعتبر نفسها قريبة من الاخوان المسلمين هي التي تبنت اغتيال الرئيس انور السادات بعد توقيع معاهدة كامب دافيد بين مصر واسرائيل. وعلى الرغم من ان هذه المجموعة تمثل قوة صاعدة في ارض النيل الا انها لم تستطع ان تحمل الرئيس مبارك على العدول عن السياسة التي انتهجها الرئيس السادات.

هناك حركات اصولية نشطت في مناطق اخرى من العالم، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من اقامة انظمة سياسية تعمل حسب مبادئها.

لقد عرفت منطقة الشرق الاوسط طوال تاريخها الطويل نفحات عدة من الروحانية ومن مدارس الورع والتقوى، كما عُرفت ايضا بولع ابنائها وتطلعاتهم نحو المبادئ الانسانية العليا والافكار السامية، ونادى بعضهم بشعارات ثورية، ورفع عدد من رجالاتها العظماء رايات حركات تبديل اصلاحية. ولكن حركاتهم هذه تحطمت على صخرة الواقع. واذا كانت الحركة الاصولية قد اتخذت اليوم هذا المقدار الكبير من الاهمية، فلأن وراء العاطفة الدينية جمهورية ايران الاسلامية التي تقدم كل ما تستطيع اجهزة دولة غنية بمواردها وامكاناتها من عون لتحقيق طموحاتها السياسية. فليس هناك اي مبرر ديني اسلامي لمهاجمة السفارة الاميركية في طهران، او لاقدام «حزب الله» على احتجاز مواطنين اميركيين في بيروت. ولم تكن غاية كل هذه التصرفات سوى حمل الولايات المتحدة على رفع الحظر عن الاموال التي كان شاه ايران قد اودعها المصارف الاميركية. وعندما يهاجم الاصوليون المواطنين الفرنسيين المقيمين في لبنان، والمؤسسات الفرنسية فيه وفي غيره من البلدان، فليس لغاية دينية في الدرجة الاولى وانما لحمل فرنسا على انهاء

الخلاف المالي القائم بينها وبين طهران او لثنيها عن الاستمرار في تزويد العراق بالاسلحة.

هذه بعض النماذج عن طريقة استغلال العواطف الدينية والتعصب لخدمة اهداف سياسية محددة. ومن حقنا اليوم ان نتساءل عما اذا كان القائمون على الحكم في طهران قد جعلوا من الدين، ومن قيمه السامية التي يبخّرون لها علنا، ستارا يحجبون وراءه تلك الطموحات القومية البحتة التي كانت دائما مصدر قوة الامبراطورية الفارسية. وهل يأتي يوم يطل علينا فيه قورش وداريوس من جبة الامام الخميني؟ ان هذا السؤال حري بالتفكير، اذ من السهل جدا ان تتسلل من المبادئ العليا للدين حوافز استراتيجية وسياسية كامنة فيها، وكما يقول المثل المأثور: «كل شيء يبدأ في الشرق روحانيا ولا يلبث ان ينتهي بوجه سياسي».

يعتمد الاصوليون في لبنان اعتمادا كليا على ما تتمتع به الثورة الايرانية من وسائل القوة والامكانات الكبيرة. ولم يكن من المقدر ان يلتف حولهم هذا العدد الوفير من المؤيدين لو لم توفِّر لهم اجهزة الدولة في طهران ما يحتاجون اليه من وسائل. واذا كان قد وقع اختيار الحركة الثورية في طهران على لبنان ليكون، قبل اي بلد آخر، امتدادا لنفوذها، فهذا يأتي بصورة طبيعية في سياق مصالح ايران القومية التي كانت تسعى دائماً لتكون لها نافذة على البحر المتوسط.

تركت هذه الهجمة الاصولية مضاعفات عدة في لبنان، منها اذكاء شعور الخوف لدى الطوائف الاخرى وتقوية تيارات العزلة داخل كل منها بدافع ضمان سلامتها والحرص على مستقبلها. وهذه ظاهرة جزيلة الخطورة لان فيها نواة حركة تقسيمية لا بد ان تتسع وتنمو اذا بقي

الخوف من الاصولية خارج نطاق الرقابة والعلاج. فحكام طهران، في مشاريعهم تصدير الثورة الاسلامية، باتوا يتقنون الوسائل الحديثة للاتصال والاعلام. وقد اثبتوا مهارتهم فيها بين نهاية ١٩٧٨ وربيع ١٩٧٩ عندما اقدموا، طوال اقامة الامام الخميني في مدينة «نوفل-لو-شاتو» في ضواحي باريس، على تسجيل اشرطة باحاديثه وخطبه وتوجيهاته وزعوها في اقل من ثمان واربعين ساعة على جميع مساجد ايران، فراحت تلك الرسائل والتوجيهات تلهب شعور اتباعه وتهيىء لعودته المظفرة الى ايران. واذا كان البعض يعتقد أن رسالة رجال الدين الايرانيين تنطوي على نزعة لوقف تقدم البلاد وتعطيل حركة تطور العلم فيها، كما كان يجري في القرون الوسطى، الا ان الوسائل التي لجأ اليها الاصوليون لنشر حركتهم اعتمدت احدث طرق الاتصال والاعلام وأكثرها تطورا. ولا ريب في ان ذلك النجاح يعود ايضا الى مهارة قادة الحركة الاصولية في الافادة من الآلام والمصائب التي نزلت بطائفتهم. فكانوا يسهبون، وبكثير من الحذق، في ذكر المآسي التي حلت بابنائها، ويرددون للمستعبدين والفقراء منهم ما يتعرضون له من انواع الشقاء والحرمان والآمال المحطمة. فاتقنوا هكذا، والى مدى بعيد، فن شحذ النفوس واستعدائها على السلطات القائمة.

ولما قامت قوى الامن الداخلي اللبنانية باعتقال حسين طليس الذي اغتال في بيروت سنة ١٩٨٤ الكولونيل غوتيار الملحق العسكري الفرنسي، تمكنّا من التوغل في عمق اسرار تنظيمات الاصوليين في لبنان. ولم يكن ذلك الاغتيال الآثم الاول الذي يقوم به طليس عضو منظمة «حزب الله» منذ ١٩٨٢، فقد اعترف بانه حاول اغتيال كميل شمعون

رئيس الجمهورية اللبنانية السابق فاخفق، وانه ارتكب قبل ذلك جريمة تفجير سيارة ملغومة في الضاحية الشمالية من بيروت اسفرت عن سقوط عدد من الضحايا بينهم طلاب كانت تنقلهم سيارة المدرسة الى بيوتهم.

ثار حسين طليس لدى توقيفه واحتج مستنكرا ان تكبل يداه بالاصفاد، وهو الذي كان يعتبر نفسه محميا من اي عقاب. واعترف بانه ينتمي الى مجموعة اصولية يديرها الشيخ صبحي الطفيلي الذي كان طالبا في مدرسة قم الدينية بايران قبل ان يصبح اماما لقرية بريتال في البقاع. وكان هذا الشيخ يعقد اجتماعات سياسية يلتف فيها حوله شبان منطقته، فيغرس في عقولهم المبادئ الثورية التي تلقاها، ويلهبهم حماسة في خطبه. وكانت البلاد الاوروبية والولايات المتحدة وفرنسا مرماه المفضل. ولم تسلم الاحزاب المسيحية من لعناته ونار غضبه... وكان يدعو في اجتماعاته هذه الى تصفية جسدية لكل الذين كان يعتبرهم «اعداء الارادة الالهية...»

ويتلقى اليوم في لبنان مئات من الشباب مثل هذه الدروس التي تؤدي الى القتل وزرع التعصب في النفوس. ويُعنى القيمون عليها بعزل هؤلاء الشباب عن الاجواء الخارجية وحصرهم في جو مغلق ليستسلموا كليا لملقنيهم العقائديين. وهم يرمون من ذلك الى خلق «انسان جديد» لمجتمع جديد يحميه سلاح «حراس الثورة» ويمجد سمو الشهادة ويتغنى بمآثر شهداء العمليات الانتحارية. وتعتمد هذه الطليعة على جيش من المقاتلين المؤمنين بانهم يد العدالة ضد الظلم، وسلاح الفقراء ضد الاضطهاد، وانهم يجسّدون الحقيقة ضد النفاق والمكر، والخير ضد الشر. ولا يطلب من هؤلاء المحاربين ان يعملوا لاقناع الجماهير ولا ان يصوغوا

حلولا ديموقراطية. فالعنف وحده في نظرهم هو الوسيلة الاصلح للوصول الى الغاية، ولتحقيق الهدف السياسي الكامل. فبلدان العالم العربي ودول العالم الغربي والاتحاد السوفياتي هي جميعها، بالنسبة اليهم، ممالك الشر والظلم المطلق، وهي ليست عدوة فقط وانما بكبيرها وصغيرها، شياطين رجيمة فاسدة وشريرة.

ويذكّرني هذا كله بجياكومو سافونارول، ذلك الراهب الدومينيكاني الذي عاش في مدينة فلورنسا في ايطاليا في القرن السادس عشر وراح يستقطب جموع المؤمنين ويدعوهم الى التقشف والتصلب والعنف، ففرض بالقوة ترك الاعياد التي وصفها بالدنيوية واشعل «محارق الزهو» التي كان يلقى فيها اولئك الذين يرفضون قبول تعاليمه الجديدة. وكان هذا الراهب يعوّل على البكّائين ليقف في وجه خصومه الذين كان يسميهم «المسعورين». كذلك يفعل الخميني وأئمة طهران اليوم، فيعلنون انفسهم حماة للمحرومين في العالم ضد اهل «الطاغوت» من اصحاب الغنى واليسر والحظوة. انها لمعركة لا هوادة فيها تستبيح كل الوسائل لاحراز النصر.

ولا بد من الملاحظة ان خطة الاصوليين في تحركهم تقوم فعلا على تغليب المصالح السياسية على تعاليم الدين. وهذه ظاهرة مألوفة في منطقة الشرق الاوسط، الا ان لبنان بقي نسبيا في منجاة منها، ولكن آثارها بقيت ظاهرة في تخريب العلاقات بين اللبنانيين، ولاسيما في تعقيد مهمة رئيس الجمهورية. ويسهل تفسير هذا الوضع اذا علمنا ان سياسة لبنان الذي يضم سبع عشرة طائفة دينية، تقوم على مبدأ صيانة المصالح المشتركة بين جميع هذه الطوائف. ويمكننا ان نتصور ما يتطلب تحقيق

هذا المبدأ من اقامة توازن حساس ودقيق بينها، وتنازلات متبادلة، وتسويات مستمرة جاءت نتيجة تجارب الازمنة السابقة. ولا خيار للبنانيين بترك الحياة المشتركة بينهم الا القبول بحرب مستمرة لا نهاية لها بين الطوائف.

لكن لبنان الذي احدث ثقافة سياسية فريدة في هذا الجزء من العالم تقوم على المؤسسات الديموقراطية وعلى التحرك المنظم والمعقد لاجهزة الدولة واجهزة الفئات المعارضة لها، يلقى اليوم تحديا كبيرا من الحركة الاصولية يعطل نهجه السياسي الذي يخول كل طائفة ان تعبِّر عن رأيها وامانيها وتمارس بحرية خصائصها ضمن حدود القانون، من دون ان تتمكن اية مجموعة او طائفة اخرى من منعها عن ذلك او الطغيان عليها.

ان انتشار الموجة الاصولية، وما سجلته من انتصارات، لا يهددان لبنان وحده فحسب، وانما يهددان ايضا بلدان العالم العربي باجمعها.

القسم الثالث

لكي نربح

الفصل الأول

القوّاتُ المتعدِّدَة الجنسيّة

أربعة آلاف رجل من القوات المتعدّدة الجنسية، الذين يشكلون وحدات اميركية وفرنسية وإيطالية انضمت إليها في ما بعد وحدة بريطانية، كانوا في طريقهم الى بلادنا، عشية تسلمي الحكم. وقد تقرر ارسال هؤلاء الجنود استجابة لطلب سلفي الرئيس الياس سركيس، وتعبيراً عن الالتزام الغربي تجاه لبنان. و لم يكن لي دور في اتخاذ هذا القرار وان كنت قد أعربت عن تأييدي له.

لم يكن مجيء هذه القوات المتعددة الجنسية بادرة جديدة، وانما هي في الواقع عودة الى وضع عرفه لبنان على اثر الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢، اذ استقدمت اليه وحدات منها في آب من تلك السنة وبموافقة لبنانية وعربية ودولية واسعة جداً بما فيها موافقة من سوريا ومنظمة

التحرير الفلسطينية من اجل تأمين انسحاب مشرّف للمقاتلين الفلسطينيين ولحماية افراد اسرهم والمدنيين المقيمين في المخيمات. ولما أتمّت هذه القوات مهمتها عادت الى بلادها. لكن اغتيال شقيقي بشير الرئيس المنتخب وما تبعه من مجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا، احدثا صدمة كبيرة في البلاد وتخوفا من وقوع احداث خطيرة اخرى مما حمل الرئيس سركيس على طلب عودة تلك القوات بسرعة لمساعدة الحكومة اللبنانية على اقامة الامن في بيروت وضواحيها او على اقامة مظهرٍ منه على الاقل.

وجاء طلب الرئيس سركيس الذي صيغ على عجل بفعل تلك الاحداث المفاجئة، مبهماً. فلم يحدد بدقة مهمة الاربعة آلاف جندي من تلك القوات الغربية التي كان عليها ان تأخذ بسرعة طريق العودة الى لبنان. والحقيقة ان الدول المعنية التي وافقت على هذا التدخل السريع، كانت تأمل بأن تكون اقامة جنودها محدودة في الزمن، فتجنبت ان توضح طبيعة مهمتهم بقصد الاحتفاظ باوسع ما تستطيع من حرية التحرك.

وهكذا اكتفي في تحديد مهمة تلك القوات المتعددة الجنسية بتبادل رسائل بين الحكومة اللبنانية وحكومات الدول التي شاركت في ارسالها. فجاءت على الشكل الآتي:

«يناط بقوات الامن المتعددة الجنسية مساعدة الحكومة اللبنانية على توطيد سيادة الدولة وسلطتها في بيروت والمناطق المحيطة بها، وتوفير الحماية لسكان هذه المناطق».

ويتضح من هذا النص ان مهمة تلك القوات محصورة في العاصمة وضواحيها. واكدت اتفاقات جانبية ان هذه القوات لا تشكل وحدة

قائمة في ذاتها وانما تخضع كل فرقة منها وفي شكل مستقل لقيادة الدولة التي تنتمي اليها.

كان من الطبيعي أن يأتي مبهما تحديد مهمة هذه القوات في مراسلات متفرقة صيغت بتعابير غامضة، وان يؤدي الى تباين كبير في وجهات النظر حول تفسيرها. واذكر منها على سبيل المثال مظهراً مهماً يتعلق باسس التزامات تلك القوات. فالولايات المتحدة الاميركية قررت عدم السماح لجنودها باستعمال القوة الا في حال الدفاع عن النفس، بينما ذهبت فرنسا وايطاليا الى ابعد من ذلك فسمحتا لقواتهما بالتدخل في حال الدفاع عن النفس من جهة، ثم لتقديم «الدعم للجيش اللبناني» من جهة اخرى. هكذا كان الوضع عندما وصلت القوات الفرنسية الى مرفأ بيروت في ٢٤ ايلول ١٩٨٢، وتلتها في اليوم التالي طلائع القوات الايطالية، ثم في ٢٩ منه جنود المارينز الاميركيون الذين اتخذوا مواقعهم في منطقة مطار بيروت الدولي.

هناك عدة قضايا في مهمات القوات المتعددة الجنسية حظيت بموافقة الدول المعنية وتأييدها، وهي تتعلق بمساعدة الحكومة اللبنانية على اعادة بسط سلطتها على بيروت وضواحيها، وبضمان سلامة السكان المدنيين الموضوعين في حمايتها وأمنهم. وقد عبر عن ذلك كلود شيسون الوزير الفرنسي للعلاقات الخارجية في تصريح له في ٢٥ ايلول ١٩٨٢ قال فيه: «ان مهمة هذه القوات واضحة. انها تستجيب كلمة كلمة لما حدده مجلس الامن الدولي لها... انها هنا لدعم القوى المسلحة للحكومة اللبنانية في حماية السكان المدنيين». وكانت فرنسا حريصة على تغطية وجود قواتها في لبنان بقرار من الامم المتحدة. وهذا ما يفسر اصرار المسؤولين

فيها على ذكر الامم المتحدة ومجلس الامن باستمرار في تصريحاتهم. وفي اجتماع للجنة التنسيق عقد في ١٤ كانون الثاني ١٩٨٤، ذهب سفير فرنسا فرنان فيبو الى حد القول بامكان «نشر قوات الامم المتحدة في بيروت بدلاً من القوات المتعددة الجنسية». وكنا نحبذ هذا الاقتراح الا انه لم يأخذ طريقه الى التنفيذ.

وبعد انسحاب هذه القوات من بيروت، عدنا الى المطالبة بهذا الاقتراح، ولكن مشروع القرار الذي قدمه في هذا الشأن، في شباط ١٩٨٤، مندوب فرنسا لدى مجلس الامن الدولي، لم يلق التأييد اللازم على الرغم من المساعي الحثيثة التي بذلتها مع السلطات الفرنسية ولدى كل من موسكو وواشنطن. وهكذا اعتبرت القوات المتعددة الجنسية غير مؤهلة لتحل مكان الجيش اللبناني الذي بقي وحده مسؤولا عن حفظ الامن في البلاد. وانطلاقاً من هذا المفهوم، يمكننا ادراك كنه الملاحظة التي ابداها الرئيس رونالد ريغن في ٢٠ ايلول ١٩٨٢ حين قال: «ان قوات الامن المتعددة الجنسية ليست قوات شرطة».

ولكن اللبس والغموض اللذين كانا يحيطان بطبيعة مهمة هذه القوات ازدادا باستمرار بفعل ما اوجبته في البداية اوضاع البلاد وسرعة انتشار تلك القوات، ثم لانسحابها المفاجىء حين اعتبرت ان مهمتها انتهت وقد حققت الغاية التي جاءت من اجلها، واخيراً حين عادت فجأة الى لبنان بفعل الاحداث الخطيرة التي تعاقبت فيه من دون ان تتمكن الدول صاحبة العلاقة من ان تحدد في وضوح مهمة كل وحدة منها او مهمتها كمجموعة قوى امن دولية. وقد ادى هذا الوضع الى تباين كبير في التصريحات العلنية للمسؤولين الغربيين المتحالفين الذين اقروا معاً ارسال

تلك القوات لتثبيت الامن في لبنان. وسرعان ما نزل هذا التباين الى الساحات العامة بعودة تلك القوات الى بيروت. وحين اعلن الرئيس ريغان في ٢١ ايلول ١٩٨٢ «ان قوات الامن المتعددة الجنسية هي قوات لفصل المتحاربين»، اجابه كلود شيسون في ٢٣ منه «ان رئيس الجمهورية الفرنسية لم يلفظ كلمة فصل وانما عنى ان مهمة تلك القوات هي حفظ الامن وحماية السكان المدنيين». وما لبث غاسبار واينبرغر وزير الدفاع الاميركي آنذاك، ان رد عليه بعد يومين قائلاً: «ان القوات المتعددة الجنسية ليست لحفظ الامن وانما هي قوة ردع ووجودها سيحول دون قيام اية قوات معادية باية محاولة لمعارضة جهود الحكومة اللبنانية لفرض سلطتها على بيروت وضواحيها». وقوة هذا التصريح تكاد تخفي عزم الجانب الاميركي على الا ينقاد الى مواجهات عسكرية.

لقد اثبتت حرب التصريحات هذه، بما لا ابهام فيه، ان وحدات القوات المتعددة الجنسية لم تكن قادرة على تنسيق العمل في ما بينها لان كلا من المسؤولين فيها، من عسكريين ومدنيين، كان يفسر على هواه الاوامر المتعلقة بمهمته. فالاميركيون يعتقدون ان وصول جنود المارينز الى لبنان كاف وحده للتأثير نفسياً على اعداء الولايات المتحدة الاميركية والسلطات اللبنانية وتعطيل تصرفاتهم ضدها. اما الايطاليون فبرروا مشاركتهم على انها، بصورة خاصة، واجب منهم لحماية اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات القريبة من بيروت، فاقاموا مركز قيادتهم حولها. اما الفرنسيون، وهم الاكثر نشاطا وتحركا، فكانوا عازمين على القيام بدور فاعل في جميع وجوه مهمتهم. ولكنهم لم يكونوا وحدهم في الساحة. فبعض الدول، ومنها الاتحاد السوفياتي، لم تنظر بارتياح الى

تمركز قوات في لبنان تنتمي دولها الى حلف شمال الاطلسي، وحرصت على تقليص مهمة القوات المتعددة الجنسية وحصرها في دعم موقت للجيش اللبناني. وقد اثبتت الاحداث ان هذه القوات كانت تفتقر الى المصداقية اللازمة لنجاحها في اعادة الامن الى البلاد او على الاقل الى العاصمة بيروت.

ولا بد من القول ان معارضة وجود القوات المتعددة الجنسية في لبنان كانت ذات شأن كبير، واندرجت في إطار معركة استراتيجية طاحنة بين المحاور الرئيسية في العالم. وقد عبر المعارضون عن موقفهم بقوة عندما عاد الهدوء الى مخيمي صبرا وشاتيلا وانسحب الجيش الاسرائيلي من بيروت. وخلافاً لما قيل، ولما جرى التأكيد عليه، فان ياسر عرفات لم يتخل كلياً عن وجوده على الارض اللبنانية بانسحابه من بيروت، بل ترك وراءه عدداً كبيراً من ابناء الشعب الفلسطيني ومن قيادات منظمة التحرير الفلسطينية توزعت في المخيمات المحيطة بالعاصمة وفي تلك المنتشرة في الجنوب، فضلاً عن شبكة مهمة من العلاقات والمحالفات القادرة على تقديم يد العون الى الفلسطينيين عند اول فرصة.

اما السوريون الذين حُملوا موقتاً على الانسحاب من بيروت، فقد بقوا متمركزين على اقل من خمسة عشر كيلومتراً منها، وكانوا ينتظرون الفرصة للعودة اليها. ولذا استمروا في حرصهم على توطيد علاقاتهم بحلفائهم اللبنانيين وعلى تقوية هذه العلاقات، لاسيما وان طريق بيروت – دمشق بقيت مفتوحة مما سمح لهؤلاء الحلفاء بالحصول على ما ارادوا من المؤن والذخيرة. اما الفئات الاخرى التي كانت تقيم علاقات وثيقة

مع السلطات الاسرائيلية، فكانت تشعر باطمئنان اكثر في ظل جيش تل ابيب منها في ظل القوات الغربية.

وعلى الرغم من التباين الكبير في مصالح الدول والفئات القائمة على الارض اللبنانية، والغموض في النصوص التي تنظم عمل القوات المتعددة الجنسية، والمحاذير الكثيرة التي اقامتها الاحداث وغذتها، وجو العداء المستحكم بين الاطراف – فقد تمكنت هذه القوات، لوقت محدود، من القيام بواجباتها وادت للبلاد خدمات جلى. وكان وجود هذه القوات، في نظرنا، رمزاً لالتزام العالم الحر الوقوف الى جانب لبنان الذي آل على نفسه استعادة سيادته في اطار احترام مؤسساته الوطنية. وقد اتخذ الغربيون موقفاً وسطاً، فلم يتبنوا الاهداف الكاملة التي تسعى اليها الحكومة اللبنانية، كما ان القوات المتعددة الجنسية لم تحصر مهمتها في حماية المدنيين اللاجئين في المخيمات الفلسطينية.

والواقع ان هذه القوات الغربية، كما اسرَّ الي احد سفراء الدول الاوروبية الكبرى، لم تأت الى لبنان لتقديم خدمات الى اللبنانيين وحدهم. «واذا كنا هنا – اضاف محدثي – فلاننا مدركون لضرورة تفكيك خلايا الارهابيين المنتشرين بكثرة في بلادكم، وتتمركز قياداتهم في المخيمات الفلسطينية، ولتأمين حماية مصالحنا في بيروت كما نحميها في اوروبا ذاتها». واستنتج من هذا القول الصريح ان الدول الغربية المشاركة في القوات المتعددة الجنسية تحرص، بكل تأكيد، على سلامتنا وعلى انقاذ بلدنا، الا ان اهتماماتها تنصب بالدرجة الاولى على رغبتها الملحة في القضاء على الارهاب الدولي الذي اتخذ من بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية معقلاً له. لقد كان هم هذه الدول الحؤول دون ان يستمر لبنان في

ايواء اولئك الذين جعلوا في رأس اهدافهم تعكير صفو الامن في بلاد الغرب، وتدريبهم.

واذا كانت اهداف الدول المشاركة في تلك القوات متجانسة في هذا المجال، الا انها تفترق في تقدير الوسائل لتحقيق تلك الاهداف. وقد بقي هذا الافتراق موضع اهتمام الجميع من دون ان تجد له هذه الدول حلاً.

وعلينا ان نعترف بان فقدان التشاور والتنسيق بين وحدات القوات المتعددة الجنسية لم يكن من نسج الخيال، بل حقيقة واقعة، اقر بها المسؤولون في الدول المشاركة في هذه القوات. فنشير، على سبيل المثال، الى ما اكده الرئيس فرنسوا ميتران في ٢٧ آذار ١٩٨٤ امام اعضاء «النادي الاقتصادي» في نيويورك حين قال: «ان العلاقات بين وحدات القوات المتعددة الجنسية كانت تتميز باستقلاليتها التامة في الاجراءات التي تتخذها». كما اعلن في واشنطن قبل ايام من هذا التصريح ان «الولايات المتحدة الاميركية لم تكن تقوم بالدور ذاته الذي كنا نقوم به في بيروت». وبرز هذا التباين كبيراً في مواقف الدول المشاركة في تلك القوات عندما رد الاميركيون بقصف شديد مكثف على الاعتداءات التي تعرضوا لها. وهذا ما حمل كلود شيسون باسم فرنسا على الابتعاد أكثر فأكثر عن الموقف الاميركي اذ اكد في ١٥ ايلول ١٩٨٣ امام اعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي ان «مهمة القوات المتعددة الجنسية محصورة في بيروت الكبرى وهي ترمي الى تقديم الدعم الى السلطات الشرعية اللبنانية، وليس الى مواجهة الجيوش الاجنبية او الى الحلول مكان الجيش اللبناني». واضاف شيسون في اليوم ذاته، في حديث تلفزيوني على

القناة الثانية الفرنسية، وكأنه أراد ان يكون اكثر وضوحاً: «اننا لا نسير على الدولاب المسنن الذي تسير عليه الولايات المتحدة». وقد رد عليه وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز في ٢١ ايلول ببعض التهكم فقال: «ان التصريح الملتهب لكلود شيسون لم يأت بفائدة كبيرة».

لم يكن تبادل هذا الكلام المبطن ليسهل مهمتي. وبت لا ادري كيف اتصرف تجاه هذا الصخب المتزايد، وليست لي اية سلطة مباشرة على تلك القوات، في وقت كنت ملتزما في آن مسعيين في غاية الدقة والاهمية للبنان وهما: المفاوضات لجلاء القوات الاسرائيلية في اقرب وقت، والمساعي الحثيثة لتحقيق المصالحة بين اللبنانيين وهو شرط لا بديل منه لاعادة بناء الوطن.

انعكست هذه المواقف المتناقضة للغربيين على تصرف سفرائهم خلال اجتماعات لجنة التنسيق في رئاسة الجمهورية حيث اقمنا مركزاً لعمليات القوات المتعددة الجنسية كان يضم على الدوام ممثلين عن مختلف الوحدات فيها. وفي كل مرة كان يطرح احد الافرقاء تعديلاً على انتشارها كان يواجه باعتراضات الآخرين حتى وان يكن هذا التعديل محدوداً لا يتجاوز نطاق بيروت الكبرى. فعندما طلب الى الوحدة الايطالية ان تضطلع بشؤون الامن في منطقة الفنادق الكبرى في العاصمة، اجاب السفير الايطالي فرنكو اوتييري: «علي ان استشير روما بالامر». واضاف: «لا يستطيع الجنود الايطاليون في جميع الاحوال ان يتخلوا عن مخيمي صبرا وشاتيلا».

اما الوحدة الاميركية فرفضت مغادرة منطقة المطار، واصرت الوحدة البريطانية بعناد على البقاء في منطقة كفرشيما... وكان علي،

لتذليل هذه الصعوبات، ان اعقد اجتماعات متتابعة للجنة التنسيق في حضور رئيس الحكومة ووزير الخارجية وكنت اتولى رئاسة اللجنة في أكثر الاحيان، وهي تضم بالاضافة الى سفراء الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسية، او ممثليهم، عدداً من كبار ضباط الجيش وقوى الامن اللبنانية، وكبار ضباط الوحدات العسكرية في تلك القوات. وكنت، بعد شرح آخر تطورات الوضع العسكري في البلاد، وجرياً على عادة اتبعتها، اقدم الى الاعضاء عرضاً مسهباً للاحداث السياسية في لبنان والمنطقة من اجل وضع عمل تلك القوات في اطارها الصحيح، كما كنت اركز على الجهود التي تبذل لتحقيق الوفاق الوطني منوِّهاً في كل مناسبة بالدور الذي تقوم به في هذا المجال القوات المتعددة الجنسية. وكنت اعتبر ان دور هذه القوات هو «تقديم الدعم الى اللبنانيين ومساعدتهم في جهودهم لاعادة تثبيت الامن والسلام في البلاد»، مؤكداً على ان «الجهود والتضحيات التي تبذلها البلدان الصديقة لا تخدم قضية لبنان فحسب، بل تخدم ايضاً القيم التي يجسدها كالسلام والحرية والديموقراطية». وكثيراً ما حرصت على احاطة الاعضاء المشاركين في اللجنة بتطور الأوضاع السياسية في البلاد اقتناعاً مني بان وجودهم بيننا لمساعدة الحكومة اللبنانية على اقرار السلام، يحتم عليَّ اطلاعهم على الجهود التي نبذلها من جهتنا لتحقيق تلك الغاية. وعلمت في ما بعد ان اعضاء اللجنة كانوا يقدرون هذه الاجتماعات حق قدرها اذ تمكنوا بنتيجتها من الاطلاع على تطور الاحداث في البلاد، واصبحوا بفضلها اكثر ادراكاً للوضع السياسي الذي كان من الممكن ان يؤدي بهم الى اليأس والقنوط. وغالباً ما كان رئيس الحكومة شفيق الوزان ووزير الخارجية ايلي سالم والسفير غسان

تويني ينوبون عني في ترؤس اعمال تلك اللجنة.

اتاحت لنا تلك اللقاءت، بالاضافة الى حل القضايا الامنية التي كنا نعالجها، اقامة اوثق الصلات بالمسؤولين عن قطاعات تلك القوات بما ساعد، كما يبدو لي، على تمديد مهمتها في لبنان.

عرفت القوات المتعددة الجنسية طوال بقائها في بيروت من ايلول ١٩٨٢ الى شباط ١٩٨٤، ثلاث مراحل مختلفة.

المرحلة الاولى استغرقت اربعة اشهر، وشملت ما يسمى «مرحلة الهدوء والامهال»، اعرب في اثنائها معظم رجال السياسة ورؤساء الاحزاب وفئات الشعب عن تأييدهم قرار الحكومة اللبنانية استقدام هذه القوات الغربية لحماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين.

اما المرحلة الثانية، وكانت الاصعب، فبدأت بعد توقيع اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣. وتميزت هذه المرحلة بتطورات خطيرة في المنطقة انعكست نتائجها على وجود تلك القوات. فقد اخذت الدول المعادية للدول المشاركة في هذه القوات تستعد لاتخاذ اجراءات انتقامية ضدها. ولم تكن مهمة تلك القوات في ذاتها ولا اتفاق ١٧ ايار هما المستهدفان، بل استراتيجية الغرب ومصالحه ضمن الصراع القائم في الشرق الاوسط. وهكذا، ما كاد لبنان يخرج من غمرات الحرب حتى بات منطلقاً ومسرحاً لعمليات معادية لدول عدة في المنطقة وخارجها. ووقعنا مرة اخرى ضحيّة خلافات لا حول لنا فيها ولا قوة.

وبشكل مفاجىء تنظمت حملة دولية عشوائية ضد لبنان: من

طرابلس الغرب في ليبيا انطلقت اولى الانتقادات ضدنا. ففي ٣١ ايار ١٩٨٣، صرح الرئيس حافظ الاسد، وكان في ضيافة نظيره الرئيس معمر القذافي، انه بات «من الواجب الغاء اتفاق ١٧ ايار، رمز السياسة الاميركية – الاسرائيلية». ثم، في ٥ حزيران، شن الامام الخميني هجوماً عنيفاً على الولايات المتحدة متهما اياها بفرض ارادتها على لبنان. وفي ٣١ آب وجه الاتحاد السوفياتي بدوره انتقادات شديدة اللهجة الى سياسة حكومة واشنطن في لبنان وطالب بسحب قواتها منه فوراً.

في هذه الاثناء، اخذت المعارضة في لبنان الموالية لسوريا والمتعاطفة مع ليبيا وايران والاتحاد السوفياتي تنظم صفوفها. واتخذت من اتفاق ١٧ ايار مادة غزيرة لشن حرب شعواء على السلطة اللبنانية وعلى القوى التي تساندها. وهكذا اصبحت القوات المتعددة الجنسية الهدف المفضل لسهام المعارضة، على الرغم من انها لم تقم بأي عمل من شأنه الاساءة الى الفئات او القوى المعادية لها، بل اتت الى لبنان بناءً على تشجيعها واحياناً خدمة لمصالحها في ذلك الوقت.

وانتهت هذه المرحلة بالاعتداء المزدوج على الجنود الاميركيين والفرنسيين في ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٣ والذي جاء ترجمة لهذه التهديدات الصريحة. وطوال خمسة اشهر، عرفت الساحة اللبنانية سباقاً بين الذين يريدون انسحاب القوات المتعددة الجنسية واولئك الذين يصرون على بقائها، وانا منهم. وفي هذا السياق، طلبت تدخل هذه القوات لتراقب على الاقل الطرق الدولية الثلاث: طريق طرابلس نحو الشمال، وطريق دمشق نحو الشرق، وطريق صيدا نحو الجنوب. وكان من شأن هذا الاجراء، لو طبق، ان يضع حداً لتدفق الاسلحة والذخائر

الى القوات المسلحة في بيروت المعارضة لسياسة الحكومة اللبنانية والتي كانت تهدد القوات الغربية بالذات. وكانت عودة الثقة الى الاهلين وتوطيد وحدة البلاد وانطلاقاً منها تثبيت سلطة الدولة، متوقفة على اجوبة قادة القوات المتعددة الجنسية. لكن الدول المعنية لم تستجب لطلبنا ورفضت الذهاب الى ابعد مما وصلت اليه قواتها.

وعندما سنحت فرصة انسحاب القوات الاسرائيلية من ضواحي بيروت، قدمنا مشروعا يقضي بان تحل مكانها وحدات من الجيش اللبناني ومن القوات المتعددة الجنسية، الا ان الكولونيل وليامس، من السفارة الاميركية، اشترط ان يسبق اي توسع لانتشار هذه القوات «الحصول على موافقة السوريين والفلسطينيين، والتزامهم الا يتسللوا الى منطقة الانتشار، والا يقوموا باي اعتداء عليها». واضاف انه لا بد من التوصل الى «اتفاق سياسي مع زعماء الدروز يعلنون فيه موافقتهم على انتشار الجيش اللبناني وقوات الدول الغربية في تلك المنطقة... وذلك ليصبح من الممكن الحصول من السلطات الاسرائيلية على ضمان بالا يسلك جنودها بعد الجلاء طرق المنطقة التي اخلوها والا يعودوا اليها ابداً».

وغني عن القول ان هذه الشروط كانت غير قابلة التحقيق، واننا لو كنا قادرين عليها، لما بقيت لنا حاجة الى القوات المتعددة الجنسية. وبالاضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة الاميركية التي كانت فاوضت حكومة دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية لانسحاب قواتهما من بيروت، كانت تعلم علم اليقين ان الفلسطينيين لن يدخروا وسعاً لاحباط مهمة القوات المتعددة الجنسية وحملها على الانسحاب مما يسهل عودة قواتهم الى بيروت.

اما الضمانات المطلوبة من اسرائيل، فيبدو لي انه كان من الاسهل على الولايات المتحدة الاميركية ان تحصل عليها مباشرة من تل ابيب، لاسيما وان كريستوفر روس ممثل السفير الاميركي في لجنة التنسيق، اكد لنا مراراً أن الاسرائيليين «لن يقدموا على اي انسحاب من لبنان من دون ان يحيطوا الاميركيين علماً به وينسقوا معهم في شأنه». لكن الوقائع اثبتت لنا في كل مرة ان هذه التأكيدات لم تكن صحيحة.

وكان زعماء الدروز يعملون على اقامة استقلال ذاتي لمنطقة الشوف، ولذا لم يكن قبولهم بانتشار الجيش اللبناني والقوات المتعددة الجنسية بالامر الممكن في منطقتهم وبأي وجه من الوجوه.

كان بعض ممثلي الدول الغربية في لجنة التنسيق يقدمون الينا اسباباً اخرى لتعليل «العقبات» التي تحول دون تنفيذ اي عمل يمكن تفسيره بانه «تعديل لمهمة» القوات المتعددة الجنسية. وهكذا تذرع الجنرال فرنكو انجيوني، قائد الوحدة الايطالية والذي كان يقيم اطيب العلاقات مع زملائه قادة الوحدات الاخرى، «بصعوبة الحصول على موافقة حكومته» على اي تعديل في مهمة وحدته. فقد بدا واضحاً لدي أن الجميع متفقون، وان تعددت اسباب مواقفهم او صدق وجهات نظرهم، على ان «الضرورة تقضي بالا يعمل شيء» في هذا المجال، وبان يبقى كل شيء على حاله على الساحة اللبنانية.

وعلينا الاعتراف بان تدفق العناصر الايرانية المسلحة الى منطقة جنوب بيروت وما رافقها من معدات وذخائر، واشتداد حركة المقاومة ضد الغرب والدولة الاسرائيلية، بلغا شأواً كبيراً من الخطورة بحيث اصبحت بعض وحدات القوات المتعددة الجنسية تخشى جدياً ان تطاولها

نتائج تلك الاوضاع، ولكنها آثرت عدم مواجهتها حتى في الظروف المؤاتية. وقبيل ذلك بوقت قصير تعرضت الولايات المتحدة الاميركية لاول ضربة صاعقة، اذ ادى الهجوم على سفارتها في بيروت في ١٧ نيسان ١٩٨٣ الى سقوط نحو خمسين قتيلاً واكثر من مئة جريح. واني لاذكر في ذلك اليوم معجزة نجاة السفير الاميركي. وكان روبرت ديلون، بعد ان انهى رياضته اليومية، يبدل ثيابه في غرفة مجاورة لمكتبه، حيث سمع دوي انفجار هائل اطاح قسماً من مبنى السفارة. ولم ينج ديلون الا بفضل التقسيمات الهندسية للبناء، المستقلة كل منها عن الاخرى. فقد هوى مكتب السفير الى اسفل بينما بقيت الغرفة التي كان فيها حيث هي وكأنها معلقة في الهواء. وانزل ديلون منها بسلالم متحركة اذ لم يبق في البناء اي درج.

عندما ابلغت الخبر، انتقلت على الفور الى مكان الحادث بصحبة رئيس الحكومة شفيق الوزان ووزير الخارجية ايلي سالم، وارسلت برقية تعزية الى الرئيس ريغن. وقد احدث هذا الاعتداء صدمة قاسية في صفوف القوات المتعددة الجنسية، بمقدار ما رفع من معنويات ميليشيات المعارضة. وفي امتداد موجة العنف هذه، وتفاقم الاجواء نتيجة ما حدث، وقع اشتباك محدود الخسائر بين القوات الفرنسية وعدد من المقاتلين الشيعة، حمل اركان المعارضة على الوعيد والتهديد بـ «زلزلة الارض تحت اقدام الفرنسيين».

ولم يلبث هذا التهديد الكلامي ان اوجد حالة قلق شديد في اوساط القيادة العامة الفرنسية فباتت تخشى ان تصبح ضحية انتقام اشد مما اصاب الاميركيين. وذهب الخوف بقادتها الى الحسبان ان تُقْدِمَ

الميليشيات الشيعية على حفر نفق الى ما تحت مبنى السفارة الفرنسية لتفجير مركز القيادة فيها. فكان لا بد لي عندئذ من ارسال رئيس مركز العمليات في القصر الى المسؤولين في تلك القيادة لتبديد مخاوفهم المتفاقمة.

وجاءت بعد ذلك اعتداءات ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٣ الرهيبة التي كانت بمثابة مأساة حقيقية، اذ ذهب ضحيتها اكثر من ثلاثمئة قتيل اميركي وفرنسي، عندما انهار، بتفجير شاحنتين من المتفجرات، البناءان الكبيران اللذان كانت تقيم فيهما مجموعة من الجنود الاميركيين (قرب مطار بيروت)، والفرنسيين (في غرب العاصمة). لقد حضر هؤلاء الفتية من الجنود البواسل الى لبنان لنجدته، ولوضع حد للمجازر التي تعرض لها الفلسطينيون العزل، ولينقذوا حياة المدنيين، ويؤمّنوا انسحاب المقاتلين والجنود الغرباء انسحاباً سلمياً. جاؤوا رواد سلام، فذهبوا ضحية منطق شرس وأخرق.

انتقلت الى مكان الحادث، فور وقوعه، لاتولى بنفسي تنظيم المعونة والاسعاف للمنكوبين. ولم اكن اسمع سوى انين المدفونين احياء تحت الانقاض. وصدمت في تلك الساعة بمنظر رهيب خيل لي انه كابوس مروع، وكان لا بد لنا من مواجهته بهدوء وبرودة اعصاب لنتمكن من بدء العمل في انقاذ ما يستطاع من الضحايا المطمورة تحت الانقاض.

ما وفرت علي الحياة مناظر كانت في اقسى فظاعتها، وما اشحت بوجهي عن الاجساد المختلجة والمتضرجة بالدماء التي يعج بها تاريخ بلادي. وفي اللحظة التي اكتب فيها هذه السطور تتراءى امامي وتلاحقني صور ضحايا ٢٣ تشرين الاول. ولا يسعني ان انسى تلك

اليد الممدودة من تحت الانقاض وكأنها تسأل العون، يد ذلك المظلي الفرنسي المطمور تحت اطنان الاتربة وكأنها تعبر عن تمسكه بالامل في النجاة، ويد رفيقه التي يضمها الى صدره ليشد من عزيمته، ويدعوه الى التمسك بالشجاعة والصبر ويؤكد له بصمت ان النجدة آتية قريباً (اخرج هذا الجندي حياً من فتحة في السقف وقطعت بعد ذلك رجلاه). لقد ملكني حزن عميق من ذلك المشهد الذي يذكر بفصول «دانتي» في تصوير جهنم.

ادركت منذ ذلك اليوم خطورة هذا الصراع الاستراتيجي بين الكبار على ارض هذا البلد الصغير، والامكانات المجنّدة للوصول الى الغاية المرجوّة، كما ادركت ان الوضع في لبنان مقبل على تبدل، وان الدول الغربية ليست مستعدة لان تتحمل مدة طويلة مثل هذه المحن وتتلقى صدمات اخرى مماثلة، وانها ستتخذ قرارها عاجلاً: أما جبه التحدي او الانسحاب المنتظم. وكان يتراءى لي ان خيارها سيكون حزم امتعتها. ولم يتأخر علينا صدور ذلك القرار...

ان الخطأ الذي وقعت فيه دول الغرب يكمن في اعتقادها ان الركون الى مطالب اولئك الذين يصرون على رحيل القوات المتعددة الجنسية يضع حداً لاعمال العنف والارهاب. اما نحن الذين يتعرضون منذ عشر سنين للاعتداءات ذاتها وللارهابيين انفسهم، فكنا ندرك ان انسحاب قوات الغرب من بيروت لن يضع حداً لتلك الاعمال، وانما سيفسّر بانه ثمرة العنف الذي مارسوه، وتراجُع الغرب امام الارهاب.

وبعد هذه الانتصارات التي سجلها الارهابيون في لبنان، اخذتهم الجرأة واقدموا على تنفيذ سلسلة من الاعتداءات في عواصم الدول التي

تراجعت امامهم في بيروت. وقد توقعت كل ذلك، واعلنته في تصريح بث من التلفزيون الفرنسي بعد ايام من جريمة ٢٣ تشرين الاول، قلت فيه ان الاستسلام امام الارهابيين بهذه السهولة سيشجعهم على نقل شرورهم الى جادة الشانزيليزيه في قلب العاصمة الفرنسية. وبعد اشهر قليلة من هذا التصريح، وكأن القدر اراد ان يجعل رأيي مصيباً، انفجرت، ويا للاسف، قنبلة في محلات «بوان شو» في باريس، وفي جادة الشانزيليزيه بالتحديد. وعم الفرح اولئك الذين طالبوا برحيل القوات المتعددة الجنسية، اذ ظهروا للملأ انهم اصحاب ارادة فرضوها على العالم الحر وجعلوه يرتعد رعباً منهم.

وموقفي هذا نابع من معرفتي بعقلية ابناء منطقتي. وأسفت لان الغربيين رحلوا عن بيروت بدافع التهديد وكنتيجة للاعتداءات التي تعرضوا لها، وانهم جاؤوا للقضاء على اعمال العنف فاذا بهم يعلنون انسحابهم عند اول نقطة دم تراق ويعودون من حيث أتوا. وهكذا لم يعد منتظراً ان تتمكن السلطة اللبنانية من فرض الامن على البلاد بكاملها بينما عجزت عنه جيوش اكبر دول الغرب واشدها قوة واحسنها تنظيماً.

واذا كانت هذه الجيوش قد انسحبت من لبنان عند اول طلقة انذار، الا ان افكار جنودها وقلوبهم لم تنسَ بلد الارز، وفي ذلك ما يعطينا دفء المواساة. فخلال احدى زياراتي لباريس في شباط ١٩٨٧ جاءني وفد من «جمعية قدامى المحاربين الفرنسيين في لبنان»، ومنهم معاقون وضريرون، وممن قدرت لهم النجاة من الموت، فاكدوا لي انهم غير نادمين على ذهابهم الى لبنان للدفاع عنه، وفخورون بأنهم خدموا على ارضنا في الجنوب وفي بيروت، وانهم مستعدون للعودة الى لبنان اذا طلبت

حكومتهم منهم ذلك. وعبروا لي عن تأييدهم وتأييد رفاقهم في الجيش الفرنسي للنضال الذي نخوضه من اجل الحرية والديموقراطية. وقد لزمني في تلك اللحظة شعور يعجز عنه الوصف حين وقفت وجهاً لوجه مع اولئك الجنود البواسل الذين تركت حرب لبنان على اجسادهم وشم التضحية الذي لا يزول. واستمعت الى احاديثهم المؤثرة، فادركت مجدداً، كما ادرك كل يوم، عمق التزامي تخصيص كل لحظة من وقتي للعمل على بعث لبنان من جديد.

وانه لمن واجبنا، نحن اللبنانيين، ان ننحني امام شهداء السلام هؤلاء، جنود القوات الدولية للامم المتحدة في لبنان، وجنود قوات الردع العربية التي شارك فيها عدد من البلدان العربية، وجنود القوات المتعددة الجنسية، وكذلك مراقبي الامم المتحدة لتفانيهم ولتلبيتهم، باسم التضامن بين الشعوب، نداء لبنان لحماية ابنائه المهددة حياتهم، فقضوا دفاعاً عن الواجب الذي آمنوا به. فلبنان، كل لبنان، مدين لهؤلاء بعرفان جميل لا ينسى وبشعور تقدير دائم.

اما في المرحلة الثالثة، ففقدت القوات المتعددة الجنسية فاعليتها ولم تعد قادرة على تنفيذ المهمات التي نيطت بها مهما يكن نوعها وطبيعتها. ولم يعد همّ تلك القوات سوى تأمين سلامتها الذاتية، وهمّ حكوماتها سوى الاسراع في انسحابها. وما يحملنا على الاستغراب ان هذه القوات تضم من الاساطيل الراسية في مياه بيروت اكثر من خمسين سفينة حربية، فيها من الاسطول الاميركي اكبر بارجة في العالم «نيو جرسي» والبوارج:

«كينيدي»، «غوام» و «ساراتوغا»، وثلاث حاملات طائرات. ومن الاسطول الفرنسي حاملة الطائرات «كليمانصو» وعليها اسراب من الطائرات المقاتلة والطائرات القاذفة القنابل. ويرسو الى جانب هذه الوحدات الضخمة نحو عشرين مدمرة اميركية وفرنسية وايطالية، عدا وحدات الدعم البرمائية واللوجستية.

اما السوفيات الذين كانوا يتخوفون من مثل هذا الانتشار، فاسرعوا بدورهم الى نشر مدمراتهم وغواصاتهم قرابة مياهنا الاقليمية. ولم تعرف شواطئنا قبل ذلك الحين، وحتى في اعنف مراحل الحرب العالمية الثانية، حشداً من الاساطيل بهذا الحجم وتلك القوة. ولم تعرف الاسباب الحقيقية التي دعت هذه الدول الى ذلك الحشد الهائل من قواتها البحرية، وهي قوات فاقت تلك التي حشدتها في ما بعد، في خريف ١٩٨٧، في مياه الخليج لتأمين حرية الملاحة فيه وتموين بلدان الغرب بالنفط الخام.

ادركت عندئذ ان ايام بقاء القوات المتعددة الجنسية في لبنان اصبحت معدودة، واصبح ضباط وحداتها يتصرفون وكأنهم على أهبة الرحيل وهم لا يخفون على احد انهم يعتبرون انفسهم «عابري طريق» في لبنان. واني اذكر بمناسبة احدى زياراتي لواشنطن في كانون الاول ١٩٨٣، ان جدول اعمال مباحثاتي الرسمية نشر في الصحف قبل وصولي اليها، كما ان افتتاحيات الصحف فيها راحت تدعوني الى ضرورة اقتراح حل بديل من القوات المتعددة الجنسية في لبنان. ولما وصلت الى وزارة الخارجية لاجتماع عمل قبل انتقالي الى البيت الابيض، كنت اعرف ما ينتظرني. الا اني كنت عازما على الا ادخر وسعاً لاستمرار التزام الادارة

الاميركية الى جانبنا ولاسيما في وقت نحن في أمس الحاجة الى هذا الالتزام.

وفي باريس حيث الموقف اكثر تنوعاً، اكد لي الرئيس فرنسوا ميتران ان فرنسا لن تتخلى عن دورها في لبنان، وانه لن يدعنا وحدنا فريسة للآخرين. وكان الرئيس الفرنسي يعرف حق المعرفة ما يعني كلامه هذا. واني اذكر يوم ٢٤ تشرين الاول ١٩٨٣، اي في اليوم التالي للاعتداء الذي وقع على الوحدات الفرنسية والاميركية في بيروت، ان اجهزة المخابرات اللبنانية ابلغت الي اقتراب طائرة غير معروفة الهوية من مطار بيروت، فاسرعت القوات الفرنسية التي كانت لا تزال تحت تأثير هول حادثة الامس، الى اتخاذ أشد التدابير الامنية احتياطا من اجل هذا القادم المفاجئ. وعلى الرغم من صمت قصر الرئاسة في باريس، فقد بدا واضحاً ان رئيس الجمهورية الفرنسية قرر القدوم شخصياً الى بيروت. وبذلت كل ما في وسعي لاستقباله بما يليق به. ولما كان قصر بعبدا قد نال من القنابل التي انهمرت عليه ما جعله غير صالح لاستقبال رؤساء الدول، ما عدا قاعات قليلة ملأى بالحصى والانقاض ويتمركز فيها رجال مسلحون يعتمرون خوذاً، فقد دعوت الرئيس ميتران الى منزلي الخاص لانه اوفر اماناً. وما حملني على هذه البادرة انني ما كدت اصافح الرئيس الفرنسي حتى تبين لي، نظراً الى ضخامة المأساة ان لا مكان للشكليات بيننا في ظروف كهذه. فتجوَّلنا ما بين قصر بعبدا وقصر الصنوبر، المكان السابق لاقامة السفير الفرنسي الذي حوله العسكريون والمقيمون فيه قلعة محصنة، وفيه ترقد الآن جثث المظليين الاربعة والخمسين التي مزقتها الشاحنة المحملة بالمتفجرات، او في مطار بيروت الدولي حيث نزلت،

مع طائرة الرئيس، طائرة «ترانسال» تابعة للجيش الفرنسي حولت مستشفى موقتاً لاستقبال الجرحى والمصابين.

كانت مشاعر الالم والسخط ظاهرة في كل مكان. وعلى الرغم مما بدا على الرئيس ميتران من آثار الحزن العميق، فانه لم يتخل لحظة عن هدوئه، ذلك الهدوء الذي ساهم في رفع معنويات جنوده ولاسيما الجرحى منهم الذين كانوا لا يزالون فريسة الصدمة القاسية التي اصيبوا بها. وقد فوجئوا لما فتحوا عيونهم ورأوا رئيسهم بينهم وعلى بعد امتار من مكان الحادث. توجه الرئيس ميتران بكلام رقيق الى كل منهم، وعرف كيف يختار في هذا الجو الذي يسيطر عليه الحزن والأسى، الكلمات التي تعبر عن ألمه واهتمامه. وشعرت انه كان يتساءل في أعماق نفسه ويحاول مثلنا أن يفهم أسباب تلك الجريمة الشنيعة وكأنه يقول: «جاءت فرنسا الى هذه البلاد لحماية الفلسطينيين وضمان أمنهم وبقيت فيها لتأدية مهمة سلام. فلماذا، اذاً، تصبح هدفاً لهذا الاعتداء الشنيع؟» ولم يكف الرئيس الفرنسي عن التساؤل: «لماذا فرنسا، لماذا هي؟». وفي ذلك اليوم حين رافقته مودعاً قال لي: «ان فرنسا لن تتراجع عن مهمتها على الرغم مما حدث».

وارى من واجبي ان اذكر اليوم ان الرئيس ميتران التزم كلامه لي، ولم يتراجع.

ولرب سائل: لماذا اتمسك ببقاء القوات المتعددة الجنسية في لبنان واضمن وجودها فيما يتقلص دورها ويصبح دعمها لتوطيد الامن في لبنان اقل فاعلية يوماً بعد يوم؟

اذا كان صحيحاً ان وجود الدول الغربية اصبح في لبنان، منذ ذلك

الوقت، شبه رمزي، الا انه اسدى الى الجيش اللبناني خدمات جلى سهّلت له مهمته ولاسيما في بعض المناطق الحساسة من العاصمة. ولكن دور القوات المتعددة الجنسية كان اكثر اهمية على الصعيد السياسي. فالمشاركة الغربية، ولاسيما الاميركية منها، في جهود اعادة السلام الى لبنان، ورعاية الولايات المتحدة الاميركية المفاوضات مع دولة اسرائيل تعتبران بمثابة التزام حقيقي للغرب تجاه لبنان في ظروف كان في اشد الحاجة الى مثل هذا الالتزام ولاسيما في مواجهة اسرائيل التي لا تزال تحتل جزءاً من ارضنا. ولولا المساعدة المهمة والدعم الادبي اللذان لقيناهما من الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسية، لما تم انعقاد مؤتمري المصالحة الوطنية في جنيف ولوزان في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، وهما المؤتمران اللذان اقترحتهما المملكة العربية السعودية ووافقت عليهما سوريا. فقد كان لهذا الحضور الدولي، وان يكن رمزياً، دور في تشجيع اللبنانيين على بذل الجهود لانقاذ بلدهم، وهو شكل، الى جانب جيشنا اللبناني الفتي، الحد الادنى من سلطة الردع التي شجعته على القيام بدوره الوطني في وجه محاولات كانت ترمي، من هنا وهناك، الى بعثرة وحداته وتفكيكها او الحلول مكانها.

وخلال هذه المرحلة الاخيرة من وجود القوات المتعددة الجنسية في بلادنا، كان همّ الدول المعنية سحب جنودها، وفي أسرع وقت، من المستنقع اللبناني. واذا كانت الاعتداءات التي تعرض لها اولئك الجنود من العوامل الرئيسية التي حملت قياداتها على اتخاذ هذا الموقف، فلا شك في ان شعور القلق الذي سيطر على الاجواء العسكرية والسياسية في البلاد والذي غذاه مغتصبو السلطة فيها، كان له دور فاعل ايضاً.

كان عليّ في تلك الظروف ان احتفظ بدرجة عالية من الثقة بالنفس ولاسيما ان مؤتمري جنيف ولوزان اعطيا دفعاً جديداً لمساعي المصالحة الوطنية. وكان عليّ ايضاً ان احتفظ بعلاقات طيبة مع الحكومات الغربية التي شاركت في القوات المتعددة الجنسية، واحتواء اية ردود فعل سلبية قد تحدث فيما اذا قررت سحب هذه القوات. ولاسيما أن التزامها في بلادنا اثبت ما تضمره من حسن النية تجاهنا. ولبنان في حاجة ماسة الى مساعدة هذه الدول ولاسيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

واذكر في هذا الصدد ان احد الصحافيين الاميركيين من الحزب الديموقراطي سألني عشية الانتخابات الاميركية، وكان يتوقع احراجي، عما اذا كنت قد اصبت بخيبة امل من الرحيل المفاجئ للجنود الاميركيين، فاجبته من دون تردد: «ان علاقاتنا بالولايات المتحدة الاميركية ليست مرتبطة بوجود بضع مئات من جنودها على مقربة من مطار بيروت (...) ان هذه العلاقات اعمق من ذلك. فالعطاء الذي تقدمه الولايات المتحدة الى لبنان على الصعيد الانساني وفي مجالات التعليم الجامعي والاقتصاد، ترقى الى القرن الماضي. والاواصر التي تجمع بين شعبينا متينة وعميقة الجذور». وفي وسعي ان اقول الكلام ذاته بل واكثر منه بالنسبة الى العلاقات التقليدية التي تقوم بين لبنان وكل من فرنسا وايطاليا وبريطانيا العظمى.

ولكن عليّ ان اعترف بانه عندما رحلت القوات المتعددة الجنسية عن بيروت، شعرت بحراجة الوضع وعدم ارتياحي اليه. اما الشعب اللبناني الذي اعتقد في وقت ما ان السلام بات وشيكاً، فما لبث ان

استنتج بين ليلة وضحاها ان الدعم الدولي للبنان، والضمان الدولي لأمنه، اصبحا ذا مفهوم مبهم، وان آمالنا لم تكن قائمة على اسس متينة.

وخيبة آمال اللبنانيين هذه، وميزان القوى الجديد الذي قام في لبنان بعد رحيل القوات الغربية، ما لبثا ان شدا من عضد المعارضة. وانطلاقاً من وعيي لهذه الحقيقة، رحت ابذل الجهد، وببعض النجاح، مستغلاً وجود القوات المتعددة الجنسية، لتنفيذ مشاريعي في تحقيق المصالحة الوطنية واعطاء البلاد، على الاقل، مرحلة هدنة ضرورية لتلتقط انفاسها.

وهكذا ساد لبنان خلال عدة اشهر وضع جديد تميز ببدء ظهور اجماع في صفوف اللبنانيين حول وجود القوات المتعددة الجنسية وحول ضرورة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الرسمية لتأمين انسحاب الجيش الاسرائيلي، كما برزت ارادة الطوائف اللبنانية للبحث عن السلام ولوضع حد لمآسي قتال طال امده بين الاخوة. ولقي هذا الاجماع تأييد القسم الاكبر من الدول العربية. وهذا الاجماع اللبناني القائم على الدعم العربي وعلى تأييد الدول الصديقة في الغرب التي جاءت قوات منها لمساعدة لبنان على اقرار الامن فيه، وعلى تفهم خيِّر من الاتحاد السوفياتي – هذا الاجماع اللبناني شكل منطلقاً جديداً لبناء السلام. ولكن سرعان ما انقلب هذا الوضع نتيجة تباين مصالح فئات تخشى ان يؤدي حل الازمة اللبنانية الى الحاق الضرر بقوى تورطت بعيداً في قضية الشرق الاوسط.

وعندما بدأ وجود القوات المتعددة الجنسية بالتلاشي، وآثرت اسرائيل التفاوض مباشرة مع الاحزاب المسيطرة على بعض مناطق لبنان عوض التفاوض مع السلطة الشرعية فيه، وراحت دمشق تعلن معارضتها للحكومة اللبنانية، محملة اياها خطيئة التفاوض مع دولة اسرائيل،

وتحالفت مع حراس الثورة الايرانية الداعين الى اصولية مناضلة، تبدل عندئذ الوضع وادى التكوين الجديد للقوى المتحالفة الى احباط جهود السلام، مرة اخرى، في بلادنا.

واني لاتساءل: لو ان القوات المتعددة الجنسية كانت لها قيادة موحدة واندرجت في اطار واحد من الالتزام والتحرك مقبول من الجميع، واعيد تجديد مهماتها في ضوء الواقع القائم في لبنان آنذاك، فهل كانت قادرة على ان تحقق نتائج افضل؟ علينا الاعتراف بان هذه القوات كانت تعمل في اجواء من المواجهة الصامتة بين الدول الكبرى. و لم تكن، فضلاً عن ذلك، لتتمتع بالوسائل اللازمة لتأدية مهمتها. ولكنها على الرغم من كل هذه الصعوبات تمكنت من ان تلعب دوراً اساسياً خلال مهمة الهدنة القصيرة التي اعطيت للبنان.

واني لاتساءل كذلك: هل من الممكن لهذا الدور ان يكون اطول زمناً وموضوع اعتراض اقل لو كانت هذه القوات بأمرة الأمم المتحدة كما طالبت مراراً السلطات الفرنسية؟ لا ندري موضع الاجابة عن هذا السؤال، الا انه من الضروري، ليوضع لبنان تحت مظلة الامم المتحدة، الا يعود ساحة للمواجهة الدولية والاقليمية. ولكن دول الغرب كانت تسعى، على ما يبدو، الى ان يكون الشرق الاوسط ساحة مواجهة او، على الاقل، منطلقاً لوجودها السياسي من دون غيرها. الا انه لم يكن لها من الوسائل ما تحقق هذه السياسة، اذ ان القوات المتعددة الجنسية اخفقت واعتبرت ان ارسالها كان خطأ كبيراً، وحتى هذا التاريخ لم يظهر لنا انها وجدت البديل.

الفصل الثاني

العلاقات الخارجية

ليس من السهل على وطن صغير كلبنان ان يدير دفة سياسته الخارجية بما يتمنى ويرغب وهو محاط بجيران اقوياء وتعصف بالمنطقة القائم فيها ازمة من اخطر الازمات التي عرفها المجتمع الدولي وادقها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويمزقه صراع تخوضه على ارضه دول وجماعات ومصالح متناقضة.

ان اهداف سياسة لبنان الخارجية واضحة جلية. فهو غير طامح الى هيمنة اقليمية، ولا يسعى إلا الى غايات سلمية، فأول اهتماماته ضمان سلامة ارضه وبسط سيادته على كامل ترابه الوطني. وبلوغ هذه الاهداف يوجب، قبل كل شيء، انسحاب القوات الاسرائيلية التي تحتل منذ ١٩٧٨ قسماً من ارضنا الجنوبية. ونحن لا نرمي من وراء ذلك

الا الى استعادة سيادتنا على مناطق هي جزء لا يتجزأ من ارضنا والى تمكين جيشنا الوطني من تأدية مهماته فيها بعد ان عمَّها الخراب منذ سنوات وتسلطت على مقدراتها قوات الامر الواقع – ومعظمها غير لبناني – واغتُصبت فيها حقوق الدولة اللبنانية وصلاحياتها. فاذا ضبطنا الامن في تلك المناطق، اصبح في وسعنا ان نحول دون جعلها منطلقاً لاعمال تعرض سلامتها وسلامة ابنائها للخطر، ونكون قد ضمنا، بعد التجارب المريرة للسنوات السابقة، اعادة بناء وحدة لبنان التي مزقتها الاحداث.

والمساعي التي نقوم بها من اجل جنوب لبنان، في اطار سياستنا الخارجية، لا تندرج فقط في اهدافنا الثابتة لبسط سيادة الدولة على تلك المنطقة، وانما لاقتناعنا ايضاً بان انسحاب الجيش الاسرائيلي منها هو مقدمة لانسحاب الجيوش والقوى الاخرى من الارض اللبنانية. وما كنا في تأكيدنا المستمر على تضامننا التام مع سوريا ومع المقاومة الفلسطينية في معركة ما فتئنا نعتبرها معركة لبنان ذاته، الا راغبين في اقامة اطيب العلاقات الطبيعية معهما في اطار استقلال لبنان وسيادته المطلقة واستقراره واستعادة وحدته المنشودة. وقد عانى لبنان الكثير من تعدد الجيوش الاجنبية على ارضه، والجيش اللبناني الذي اوليته كل عنايتي منذ تسلمي مقاليد الرئاسة، جدير بان يؤدي في كل ارض الوطن جميع المهمات المنوطة به، فيتوافر الامن والانضباط على طول حدودنا التي امست، بفعل الوضع الراهن، حدوداً مباحة من كل الاطراف. وفي توافر هذا الامن وذلك الانضباط ما يضمن مصلحة لبنان ومصلحة البلاد العربية والعالم اجمع. وكنت مدركاً كل الادراك ان الطريق الامثل لتحقيق هذه الغاية هي القيام بعمل فاعل في محافل الجامعة العربية ولدى

الدول الكبرى والمنظمات الدولية، وان هذا العمل هو نقطة الانطلاق التي لا بد منها لسياستنا الخارجية.

لا احد ينكر ان للدولتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، دوراً اساسياً في منطقة الشرق الاوسط يزداد اهمية بفعل نقاط الارتكاز التي تتمتعان بها في اطار تحالفاتهما المعقودة مع دول المنطقة. والقتال الذي يدور رحاه على ارضنا ليس غريباً عن الصراع القائم بين الدولتين. وليس في وسع لبنان الواقع في خضم سياسة الدول الكبرى ان يدعو الى غير السلام، او ينحاز الى اي من المحاور الاقليمية او الدولية خوفاً من ان يحل به المزيد من التمزق. وليس في وسعه ايضاً ان يبقى بعيداً عن المشاركة في الجهود المبذولة لاقامة الاستقرار في هذه المنطقة خشية ان يغمره النسيان. وقد كنت مقتنعاً، مع اعضاء الحكومة اللبنانية بان الحكمة تقضي بضرورة التيقظ والانتباه للمصالح السياسية لمالكي القوة والقدرة لحماية المصالح الثابتة للبنان والحؤول دون جعل ارضه مسرحاً تتجمع عليها او تحاك فيها صراعات الشرق الاوسط، وان في امكاننا، انطلاقاً من هذه المبادئ وبمساعدة الولايات المتحدة الاميركية، تأمين انسحاب اسرائيل من اراضينا، وتأكيد انفتاحنا على العالم بفعل تمسكنا بنظامنا الديموقراطي. اما الاتحاد السوفياتي فكان رائدنا ان نقيم معه افضل العلاقات، كما حرصنا على الاعراب عن تأييدنا للدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام لحل ازمة الشرق الاوسط، والتأكيد على ارادتنا الثابتة بالتزام سياسة عدم الانحياز. وبدا لنا في هذا السياق ان اللجوء الى المحافل الدولية امر اساسي لتقوية وجود القوات الدولية وفاعليتها في لبنان الجنوبي ولتطبيق مقررات مجلس الامن الدولي بانسحاب

اسرائيل من المناطق التي تحتلها فيه، واسماع صوت لبنان من على منبر منظمة الامم المتحدة، ذلك المنبر العالمي الفريد.

هذه كانت مقاصدنا. فشرعة المنظمة الدولية تقر بحق كل دولة في الامن والسيادة والاستقلال. فلماذا لا نظهر حقنا هذا ونطالب به؟ اننا نعلم ان منظمة الامم المتحدة لا تملك دائماً الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافها، ولكن ليس من الجائز ان نتخلى عن الوسائل العديدة التي تضعها هذه المنظمة الدولية في تصرف الدول ولاسيما الصغيرة منها.

ولا ريب ان عملنا هذا سيبقى ناقصاً اذا لم نأخذ في الحسبان انتماءنا الى العالم العربي. فالحرب القائمة في لبنان، وفي كثير من مظاهرها، هي حرب عربية واقليمية. فالخصام بين الدول العربية والانقسام القائم في صفوفها وانحلال اواصر التضامن في ما بينها، وجدت لها متنفساً على الارض اللبنانية. ومع ذلك لا تزال لنا صلات صداقة وثيقة في العالم العربي علينا العمل للافادة منها. ومنذ ١٩٨٢، تاريخ انعقاد القمة العربية في فاس، لم يلتئم شمل الملوك والرؤساء العرب. والقمتان العربيتان اللتان قدر لي حضورهما خلال السنوات الست من ولايتي كانتا في عمان خلال كانون الاول ١٩٨٧ وفي الجزائر خلال شهر حزيران ١٩٨٨. ولم يكن يساورنا اي يأس من حمل دول الجامعة العربية على استعجال حل ازمتنا. فالصراع القائم اليوم في لبنان، وكل حل يوفَّر له، يبقيان مسؤولية عربية مشتركة. هذا ما قلناه وما حرصنا على ترداده لوضع كل دولة من دول الجامعة العربية امام مسؤولياتها.

ونحن لا ننسى ان للبنان اصدقاء في العالم كله: في بلدان العالم الثالث، وفي اوروبا الغربية واوروبا الشرقية وفي الاميركتين... وقد عملنا

ليتحسس هؤلاء اكثر فاكثر قضيتنا، ولمسنا من الكثيرين منهم تأييداً ودعماً قويين ولاسيما لدى الكرسي الرسولي وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا والمملكة المتحدة البريطانية وبلجيكا. وقدم الينا هؤلاء الاصدقاء عوناً ودعماً معنويين وسياسيين كبيرين. ولم يغب عن بالهم حجم ازمتنا الاقتصادية الخانقة فوفروا لنا الجزيل من المساعدات، ولا يزالون مستمرين في تقديمها، ولا سيما بلدان اوروبا الغربية عبر سوقها المشتركة، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية والولايات المتحدة الاميركية التي اعربت لنا بصورة مستمرة عن اهتمامها وقدمت الينا مساعدات اقتصادية قيمة.

هذه هي اهدافنا. وقد كان علينا ان نبذل كل جهد لتحقيقها على الرغم من الظروف الصعبة التي نجتازها، وهي ظروف فرضتها حرب شرسة حملت عدداً كبيراً من البعثات الديبلوماسية على الابتعاد مكرهة عن الارض اللبنانية بفعل التهديد واضطراب حبل الامن. ولكن كل هذه الصعوبات لم تثبط من عزيمتنا في السير قدماً، وهي عزيمة ثابتة لا تتزحزح. ولهذه الغاية انتهجنا سياسة خارجية نشيطة ومنفتحة تهدف الى كسب المزيد من الاصدقاء وفق المنهجية الآتية: توطيد علاقات لبنان التقليدية مع الدول الصديقة وتعميقها، تأكيد تمسك الشعب اللبناني بنظامه الديموقراطي في اطار سياسة عدم الانحياز، والتضامن الفاعل البناء مع بلدان العالم العربي.

إن لبنان دولة عربية. ومحيطه عربي. هاتان النقطتان لا تقبلان الجدل بمقدار اخلاص لبنان للاسرة العربية ولدوره الرائد في بعث نهضتها وفي المحافظة على تراثها. ويطيب لي ان اورد كدليل على ذلك ما قاله الملك

فيصل بن عبد العزيز بحذقِهِ المعهود: «لو لم يكن لبنان قائماً لكان من الواجب ان نخترعه». ولم يتخلَّ لبنان، وهو العضو المؤسس في جامعة الدول العربية، عن بذل ما في وسعه من الجهد لدى بلدان العالم وفي المحافل الدولية لدعم قضايا العرب ونضالهم.

تتنازع العالم العربي مشكلات داخلية لا تدع دولة واحدة في منجاة من نتائجها ومتاعبها، وقد سيطرت اجواء عدم الاستقرار عليه بحيث يجتاز اليوم اكثر مراحل تاريخه حرجاً ودقة. ويصعب بالتالي ايجاد إرادة سياسية واحدة يعبر عنها زعيم عربي وتحظى بتأييد اجماعي. وهكذا باتت كل دولة متروكة وشأنها مما ادى الى تفكك حلقات التضامن العربي. وتجلّى هذا الوضع بوضوح سنة ١٩٨٢ عندما اجتاحت اسرائيل مدينة بيروت فكانت المرة الأولى يدخل الجيش الاسرائيلي عاصمة عربية. ولم نسمع من العالم العربي صوت تضامن معنا، او صرخة احتجاج واحدة. وهذا الموقف يعبر بوضوح الى اي مدى اصبح مفهوم التضامن العربي واهياً وشعار «الامة العربية» اليوم هشاً.

اما لبنان فلا يزال في موقفه الثابت باتباع سياسة الانفتاح والتلاقي والعطاء في تعامله مع البلاد العربية. فقد كانت جبالنا وشواطئنا موضع فتنة واجتذاب لجيراننا العرب فشيدوا فيها الفنادق والقصور واقاموا المساجد والمصانع. وهذا ما عزّز نمو البلاد الاقتصادي ووطد علاقاتنا المشتركة. وكثيراً ما ردد امامي المسؤولون العرب في كل لقاء بيننا: «لبنان نعمة من الله، نرجو ان تعود». واصبح لبنان بفضل هذه السياسة ملتقى العالم العربي كله، كما بقي مدة طويلة قوة وصل وحوار في خدمة العرب جميعاً.

ويتبادر الينا انه منذ بدء الازمة اخذ العالم العربي يغمر لبنان بشيء من النسيان. فالوجود الفلسطيني المسلح على ارضنا هو السبب المباشر للصعوبات الكبرى التي قامت في علاقاتنا مع عدد من الدول العربية. فبعض هذه الدول قدم دعماً صادقاً الى منظمة التحرير الفلسطينية التي كثيراً ما جاوزت الحد في استغلال ثقة تلك الدول بها. وجاء هذا الدعم على حساب أمن لبنان وسيادته. وعملت دول عربية اخرى اكثر تشنجاً واقل تقديراً للمسؤولية على تحريض المتطرفين عندنا من جميع الفئات وتقويتهم مما حوَّل لبنان ملتقى لجميع المتطرفين في العالم قدِموا اليه تحت ستار التضامن مع الثورة الفلسطينية. فاذكوا في بلادنا صراعات لم تكن تخدم الا اغراضهم.

وانه لمن المؤسف القول ان بلاداً عربية اعتبرت لبنان كأنه محرقة او مركز تجمع لغير المرغوب فيهم لديها، واعتقدت عن خطأ انها، بابعادها تلك العناصر الى لبنان، تحمي نفسها من الاضطرابات والازمات الاجتماعية والسياسية التي تهددها في الداخل. ولكنها ادركت الآن ان تدمير لبنان لا يخدمها بشيء وانما سيؤدي آجلاً ام عاجلاً الى تصديع انظمة البلدان الاخرى المجاورة له.

ولتحذير الحكومات العربية من مهالك الوضع في لبنان وشرح خطورة النزاعات القائمة فيه وسوء نتائجها وإمكان انتقالها الى خارج حدودنا، رحت اجوب البلاد العربية من عاصمة الى أخرى برفقة رئيس الحكومة او وزير الخارجية، اعرض قضية لبنان طالباً الى المجرّبين من قادتها النصح راجياً كل واحد منهم ان يكون المدافع عن لبنان لدى الدول الكبرى والقوى ذات النفوذ في المنطقة وحتى تلك المنزلقة في الاحداث.

ولم ادع فرصة تفوتني من دون ان اطلب فيها من اولئك المسؤولين الضغط على هذا او ذاك من زعماء الميليشيات المتعاطفين معهم في حربهم على ارضنا.

ومن الدول العربية الدائمة التعاطف مع لبنان، والاقرب الينا، والاكثر سخاء في مساعداتها لنا، المملكة العربية السعودية نظراً الى العلاقات الوطيدة التي قامت دائماً بين بلدينا. ولهذه الدولة دور كبير وتأثير فاعل في الاوساط العربية والدولية. اجتمعت اربع مرات بالملك فهد عاهل المملكة السعودية، ومرات عدة بوزير خارجيته الامير سعود الفيصل. وكنت القى دائماً من جلالته الارادة الثابتة في خدمة لبنان وفي انقاذ هذا البلد الشقيق ومساعدة شعبه في الظروف القاسية التي يجتازها. فجلالة الملك فهد رجل وقور، على شيء من التحفظ، مطبوع بتقاليد اهل البادية، وهو يعمل، حيال المشكلات المعقدة التي يتخبط فيها عالمنا الحديث، لبناء بلد يكون في مستوى تحديات العصر.

عرف لبنان في جلالة الملك فهد، بتدخلاته المباشرة او عبر مبعوثيه، المدافع الحازم عن القضية اللبنانية ولاسيما لدى حكومتي واشنطن ودمشق، وعلى الرغم من القلق الذي يساوره بسبب الاوضاع الاقتصادية الطارئة في بلاده والاوضاع السياسية والدينية العامة في المنطقة، ومخاوفه من نتائج حرب الخليج، فانه لم يُغفل يوماً الدفاع عن لبنان ولاسيما في اثناء اجتماعاته بالرئيسين رونالد ريغن وحافظ الاسد. ولئن لم ينل هذا العاهل الكبير الكفاية من الثواب للجهود التي بذلها من اجل لبنان، الا ان تلك الجهود لم تتوقف يوماً واستمرت على فعاليتها في دعم لبنان ومؤسساته الشرعية.

التقيت مرات عدة سلطان عمان وامراء الخليج، وهم يعرفون لبنان معرفة تامة لزياراتهم اياه مراراً او لاقامتهم فيه قبل اندلاع الحرب. وتميزت لقاءاتي بهم بعواطف الاخوة والود، واعربوا لي دائماً وبشكل عملي عن تأييدهم لقضايانا على الرغم من حرب الخليج الدائرة قريباً منهم والتي لا تخلو من الخطر عليهم.

ولم تكن مصر خارج نطاق جولاتي في الدول الصديقة، وان تكن مقاطعة بعض الدول العربية لها مستمرة منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد. والرئيس حسني مبارك رجل دولة مخلص يتولى بحزم مقاليد الحكم في هذا البلد العربي الكبير الذي تربطه بلبنان علاقات وطيدة ترقى الى زمن بعيد.

عقدت ايضاً لقاءات عدة مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وبقيت على اتصال دائم به للتشاور في امور لبنان وفي حلولها وحول الوجود الفلسطيني فيه. وقد وجدت لديه تفهماً عميقاً لاوضاعنا واستعداداً كاملاً لبذل نفوذه من اجل جعل العلاقات بيننا وبين المقاومة الفلسطينية طبيعية بناءة.

كما ان الرئيس العراقي صدام حسين، على الرغم من مشاغله ومتاعبه في بلده الناتجة من حرب الخليج، لم يوفر جهداً لمساعدتنا وقد اجتمعت به مرتين، وكنت اجد دائماً لديه التفهم التام لقضيتنا، ودعماً مباشراً لنا في الظروف الحرجة.

وعلى الرغم من ان المملكة المغربية هي ابعد الدول العربية جغرافيا عنا، الا انها بقيت الاقرب الينا بفضل الاهتمام الشخصي الذي يوليه الملك الحسن الثاني لبنان والصداقة العميقة التي تتميز بها علاقاتنا. وجلالته

سياسي مرهف الحس يمتاز بروح سمحة منفتحة جعلت من عاصمته الرباط محور اللقاءات المستحيلة. ففي اثناء زيارتي الاولى للمغرب التقيت للمرة الأولى بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت سنة ١٩٨٢ ابو اياد الرجل الثاني في منظمة «فتح»، وفي الرباط كان لي اول اتصال بالعقيد معمر القذافي الذي دعاني بواسطة الملك الحسن بالحاح الى زيارة الجماهيرية الليبية في وقت كانت العلاقات الديبلوماسية مقطوعة بين بلدينا. فرئيس الدولة الليبية مولع بالمفاجآت. وكان لقاؤنا الاول، عندما قمت بزيارته، في منتهى الغرابة. ادخلت الى خيمة كانت له في غالب الاحيان بمثابة منزل. وقبل تبادل التحيات المألوفة طلب الي الجلوس ودعاني الى الصمت ثم ضغط زراً فظهرت على شاشة جهازه التلفزيوني في الخيمة صورة البارجة الاميركية الشهيرة «نيو جرسي» تقذف النار من مدافعها الضخمة، وهي اكبر مدافع بوارج في العالم. وهذه البارجة رست في السابق في مياه بيروت مع وحدات الاسطول الاميركي السادس. وبنبرة جازمة قال العقيد القذافي عوض عبارات الترحيب: «هذه سفينة يجب اغراقها».

اذهلني قليلاً هذا الجزم القاطع الذي يتطلب قوة عسكرية ليست في حوزة اي من دول المنطقة، فآثرت التزام الصمت بحذر. وتابع العقيد كلامه: «وانا في حاجة الى مساعدتكم». وركز نظره عليّ وكأنه يريد الجواب فقلت له: «ولكن ليس لدى الجيش اللبناني، ويا للاسف، رجال ضفادع لمثل هذه المهمات». وهنا اتخذ الحديث اتجاهاً آخر وتناول قضايا اكثر ايجابية.

ذكرني هذا التباهي بتصرفات ياسر عرفات الذي التقيته سنة

١٩٨٣ في قمة دول عدم الانحياز في نيودلهي وطلبت منه ان يسحب من لبنان ما تبقى من مقاتليه لان اسرائيل تتذرع بوجودهم لترفض انسحاب جيشها، وكان معظم مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية قد غادروا لبنان وبقي قسم منهم في المخيمات. فأجابني: «سأخرج في حقائب السوريين»، وكأنه كان على يقين ان سوريا لن تخرج من لبنان. ثم راح يعانقني ويضمني بتأثر ويعبر لي، بين اجهاشتين، عن حسرته وحنينه الى بيروت، المدينة التي «طالما احبها».

اما العاهل الاردني الملك حسين بن طلال، فهو عميد الملوك والرؤساء العرب وعاش اكثر من غيره اخطر احداث المنطقة وآلامها، وصمد بشجاعة في وجه عدة مؤامرات وتهديدات وحركة تمرد على سلطته قام بها الفلسطينيون سنة ١٩٧٠. لقيت لدى الملك حسين استعداداً دائماً لمساعدة لبنان. وهو الذي تشدني اليه اواصر صداقة واخوة متينة، ولدى زياراته المتعددة الى العاصمة السورية كان للبنان حيّز كبير في جدول اعمال اجتماعاته مع الرئيس الاسد.

اما على الصعيد الدولي، خارج العالم العربي، فانتهج لبنان الديبلوماسية الفاعلة ذاتها، وحرص على ان ينال لقضيته تفهماً افضل لدى جميع الدول، ولاسيما الدول الكبرى منها. فحرصت على اقامة التوازن والتنوع في علاقاتنا الخارجية، وفيهما ما يضمن مصلحة لبنان ويكرس رسالته. واذا كانت العاصمة واشنطن محط زيارتي الاولى للخارج بعد تسلمي سدة الرئاسة، فذلك تقديراً مني للدور الرئيسي الذي قامت به

الولايات المتحدة الاميركية في انشاء القوات المتعددة الجنسية، وفي المشاركة المهمة فيها. ولم تكن هذه المرة الاولى يتدخل الاميركيون في لبنان. ففي تموز ١٩٥٨، وفي الوقت الذي كان لبنان ساحة صدام بين المؤيدين لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والمناهضين لها رغبة منهم في ابعاد لبنان عما كانوا يعتبرونه مغامرة، لبى الاميركيون طلباً كان الرئيس كميل شمعون قد وجهه اليهم قبل مدة بالتدخل العسكري في لبنان ولكنهم آثروا يومئذ التريث. وبعد انقلاب اللواء عبد الكريم قاسم في العراق بتاريخ ١٤ تموز والذي ادى الى مقتل عاهله فيصل الثاني، رأت حكومة واشنطن ان انزال جيشها في لبنان اصبح امراً ضرورياً للحؤول دون انتشار الموجة الثورية تلك في بلدان الشرق الاوسط.

وبعد أربع وعشرين سنة على هذا التدخل العسكري، لم يوافق الاميركيون، سنة ١٩٨٢، على ارسال جنودهم مرة ثانية الى لبنان الا بعد تردد كبير. ولم يرض البيت الابيض بهذا التدخل الا بعد ان طالبت بذلك الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووافقت سوريا في حينه على هذا التدخل، واقتنع البيت الابيض بان وجود قواته امر ضروري لتأمين انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، فوافق على ارسال بعض وحدات المارينز، وحدد بدقة طبيعة مهمتها ومدة اقامتها. وما ان تم جلاء القوات الفلسطينية في ايلول ١٩٨٢، حتى بادرت الوحدات الاميركية الى الابحار فوراً عائدة الى قواعدها. ولكن بعد اغتيال شقيقي الرئيس المنتخب بشير الجميل، وارتكاب المجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا، وتفاقم خطر انفجار الاوضاع من جديد في البلاد، وافق الاميركيون على تلبية نداء سلفي الرئيس الياس سركيس وبعد الحاح من العواصم

العربية بالعودة الى بيروت. والولايات المتحدة الاميركية التي هي في الواقع الدولة الكبرى الاكثر فاعلية في المنطقة، والراغبة في مساعدة لبنان من دون الاساءة الى مصالح حلفائها الاسرائيليين، والقادرة وحدها على تعليل الفلسطينيين بالآمال في امكان ايجاد حل شامل لقضيتهم، وجدت نفسها بفعل تعاقب الاحداث في غمار مهمة حسبتها سهلة فاذا بها بالغة التعقيد.

ولما التزم الاميركيون قضية لبنان جعلوه احدى الاوليات في سياستهم الخارجية مع ما يستوجب هذا الالتزام من وسائل استثنائية. فشهدت الساحة اللبنانية قدوم عشرات من رجال السياسة والمفاوضين والخبراء الاميركيين، منهم وزراء الخارجية ووزراء الدفاع ومساعدوهم، والمبعوثون الشخصيون للرئيس ريغن.

انتدب الرئيس ريغن السفير فيليب حبيب مبعوثاً خاصاً له، لمهمة صعبة في لبنان تتعلق بمفاوضات «متعددة الاتجاهات» بين أفرقاء لا يقيمون اية علاقات بينهم فحسب وانما لا تعترف الولايات المتحدة الاميركية ذاتها ببعضهم. والمبعوث الاميركي فيليب حبيب، المولود في بروكلن من ابوين مهاجرين من لبنان، ذو خبرة سياسية واسعة اكتسبها في مفاوضات سلام عدة قام بها، ابرزها في مناطق جنوب شرق آسيا. وقد سجل نجاحاً كبيراً في اثناء حصار بيروت حين اقنع جميع الافرقاء بقبول اتفاق عام يشمل وقف اطلاق النار ينفَّذ بضمان قوات اميركية تنضوي في اطار قوة متعددة الجنسية سعى هو شخصياً لدى حكومات باريس وروما ثم لندن الى انشائها.

لم يكن ذلك سوى الفصل الأول الذي أنجزه المبعوث الأميركي

بدقة وادى الى وقف القتال والى الانسحاب الاسرائيلي من بيروت والانسحاب الفلسطيني منها وانكفاء القوات السورية نحو البقاع. اما الفصل الثاني، وهو اكثر طموحاً، فتوخّى اعتباراً من حل مشكلة لبنان خطة سلام تشمل الشرق الاوسط كله. ولم يتحقق هذا الفصل على الرغم من الترويج الاعلامي الذي احيط به.

وفق هذه المعطيات والاجواء، ومن دون اي حرج، لم يعد امامي سوى قبول المساعدة الاميركية التي طالما عرضت علي، وكنت اتذكر، كلما تكرر العرض، كلمة للرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون قالها بمثابة تحذير لمن يهمهم الامر: «حين يرسل رئيس اميركي جنوده الى ساحة القتال، تبدأ آلة خفية للقياس الزمني بالعمل. وعلى الرئيس ان يربح الحرب في مهلة محددة قبل ان يخامر القلق الشعب الاميركي». ولذا قررت الحكومة اللبنانية تعجيل تحركها للافادة، في افضل وجه، من تلك «المهلة الزمنية» المعطاة للرئيس الاميركي لتأمين الانسحاب الاسرائيلي وتحقيق المصالحة الوطنية والاصلاحات، ودفع عملية الانماء الاقتصادي وبناء الجيش. وهي، مع غيرها، ميادين تستطيع المساعدة الاميركية ان تكون فيها مثمرة وغنية. هذا ما حرصنا على تنفيذه الى ان نزلت بقوات المارينز كارثة تشرين الاول ١٩٨٣ التي دقت ناقوس الخطر للحضور الاميركي في لبنان. وعليّ أن اعترف بأن وجود فيليب حبيب على رأس البعثة الاميركية وتوليه الاشراف على تحرك «الحلفاء» كانا لي، طوال تلك المدة، خير عون ومساعد.

التقيت فيليب حبيب للمرة الاولى سنة ١٩٧٠ في نيويورك لمناسبة قداس يوم الاحد في الكنيسة المارونية في بروكلن. قدمه الي راعي

الكنيسة على انه مؤهل ليقوم يوماً ما بدور مهم. وقد اعجبت بهذا الرجل الفائق التهذيب، المنفتح الافق والواسع الاطلاع، وما لبثت علاقات الصداقة ان توطدت بيننا، وبقينا بعدئذ على اتصال. وكانت لي لقاءات به في اثناء زياراتي للولايات المتحدة الاميركية. وتبدو على فيليب حبيب مظاهر انتمائه الاصيل الى الشرق والى بلدان حوض البحر الابيض المتوسط فيه. فهو ينتمي الى اسرة من جنوب لبنان ويبدو هذا الانتماء في تناسق تعبيره مع حركات يديه، وفي هوايته للمآكل اللبنانية، وفي حنينه الى بعض آداب السلوك المتبعة في بلادنا. ولم يكن ليقبل، مثلاً، العمل طوال يوم كامل من دون ان يخصص لوجبة لبنانية الوقت الذي تتطلبه. وقد ادرك هذا الرجل، بذكائه المتوقد، الحقائق التي تقوم عليها موازين القوى في لبنان والمنطقة. وخصص الكثير من الجهد، وفوق ما كانت تتطلبه مسؤوليات مهمته وعمله السياسي، من اجل مساعدة لبنان على الخروج من المأساة التي نزلت به.

بعد عودة فيليب حبيب الى بلاده، جاءنا روبرت مكفرلين. وهو، على نقيض سلفه، ذو شخصية متحفظة اثرت فيها تربيته العسكرية، وذو روح متفانية في اخلاصها لعلم الولايات المتحدة الاميركية. انه نموذج للجندي البحار الاميركي. كان يقظاً ويخشى اقل حادث، وتتبدل آراؤه تبعاً لتبدل الظروف والاحداث. ترك مكفرلين المنطقة لما عين على رأس مجلس الامن القومي في بلاده. وجاءنا بعده دوم رامسفيلد، وزير الدفاع الاميركي السابق، وهو اليوم في العمل الحر رئيس لشركة اميركية، وصل الى لبنان يوم قررت حكومة واشنطن سحب جنودها المارينز وتخلت عن التزامها الامني على ارضنا. وكان على رامسفيلد الذي واجه للمرة

الاولى قضايا شرقية على هذا المستوى من التعقيد ان يعالجها بكثير من قوة الارادة والحزم.

وجاء جورج بوش نائب الرئيس الاميركي الى لبنان، على اثر اعتداء تشرين الاول ١٩٨٣ على جنود المارينز الذي القى على الولايات المتحدة الاميركية ستاراً اسود من الحداد. وكان وصوله الينا فجأة. ولم نعلم به الا نصف ساعة قبل هبوط طائرته على ارض مطار بيروت. وظهر بوش، على الرغم من تأثره الشديد بتلك المأساة، محافظاً على هدوئه المعتاد. وابدى لمواطنيه المقيمين في لبنان تعاطفه العميق معهم واكد لنا تضامن الولايات المتحدة الاميركية معنا. وبعد ذلك كانت لي لقاءات عدة به، كما تقوم بيننا اليوم مراسلات متتابعة.

كان كل جهد مجدياً في نظر الاميركيين للتوصل الى توقيع اتفاق بين لبنان واسرائيل. وقد بذلوا جهوداً كبيرة في الايام التي عقبت الاتفاق لاقناعنا بالموافقة عليه. ونقدر نفاد صبرهم حيال اي تأخر في سير المفاوضات ومنها ملاحظات السفير الاميركي ريجينالد بارثولوميو التي تعبر عن انزعاجه اذ قال: «ان اللبنانيين قوم لا يرضيهم شيء. ولو اعطيناهم القمر لما كانوا راضين». وكانت توجه ملاحظات مثل هذه الى الاسرائيليين ايضاً حتى ان اسحق شامير وزير خارجيتهم اغتاظ غضباً ذات يوم فقال معترضاً بعنجهيته المعهودة: «ان العقاب ينزل عادة بالاعداء وليس بالاصدقاء». كما ذهب احد اعضاء الوفد الاسرائيلي في المفاوضات الى الشكوى امام عضو في الوفد اللبناني من لهجة فيليب حبيب «العدوانية» والقول له: «هل تعرف ان حبيب يأتي من بروكلن؟

وفي هذا الحي اليهودي من نيويورك اذا شئت ان تشتري ربطة عنق، فان التجار لا يترددون عن محاولة اقناعك بان تشتري معها سيارة».

ان الولايات المتحدة الاميركية كانت تطالبنا بالشيء وعكسه. كانت تطالبنا بادخال المعارضة الى الحكومة بعد توسيعها، بينما المعارضة المتعاطفة مع دمشق والمنسقة معها كانت تشترط الغاء «اتفاق ١٧ ايار» قبل الدخول في اي حوار معنا. هكذا كنّا امام مأزق وحيرة: نغضب اميركا ان نحن الغينا اتفاقاً شاركت هي في مناقشته ووافقت عليه، كما نغضب اميركا ان لم نُشرك في الحكم معارضي هذا الاتفاق، ومعلني الحرب الشرسة عليه وعلى اميركا بالذات.

وبقينا على هذه الحال حتى تاريخ انعقاد مؤتمر لوزان للمصالحة الوطنية حيث اتخذنا في النهاية القرار بالعودة عن «اتفاق ١٧ ايار». لم يكن الرهان في الواقع ذا طبيعة داخلية، وانما كان على المستوى الدولي، لان الصراع القائم كان بين الدول الكبرى بواسطة فئات اقليمية تمثلها. ومن المعروف ان المعارضة في لبنان لم تشتد لاسباب داخلية وانما كردة فعل لـ «اتفاق ١٧ ايار». وقد قام الاطراف الاقليميون والدوليون المعارضون لهذا الاتفاق بدور حاسم في دفع تلك المعارضة وشد عضدها.

قصدت واشنطن لمقابلة الرئيس ريغن في مسعاي لتدارك الانسحاب الاميركي. والرئيس الاميركي رجل فائق التهذيب. واذا كنت قد وجدت فيه كالعادة محاوراً جزيل الحفاوة، الا انني خرجت من لقائه هذه المرة بشعور ان كل شيء انتهى وان القرار قد اتخذ. وما أكد لي هذا الشعور، وانه من غير المجدي اقناع الاميركيين بابقاء وحداتهم في لبنان، ما نشرته جريدة «نيويورك تايمس» باحرف كبيرة يوم وصولي الى الولايات المتحدة

الاميركية في اول كانون الاول ١٩٨٣: «ستناقش الحكومة الاميركية مع امين الجميل انسحاب جنودها المارينز من لبنان». لم يكن في المستطاع ايجاد طريقة اكثر فاعلية لابلاغي جدول اعمال اجتماعي المقبل بالرئيس ريغن.

اقتنعت عندئذ بأن قرار الانسحاب قد اتخذ، وان لا فائدة من محاولة اعادة النظر فيه. وكان علي عندئذ ان افكر في ما يمكن ان اطلبه في المقابل: تجديد الدعم السياسي؟ زيادة المساعدات للجيش اللبناني وهو في مرحلة تجديد تكوينه؟ وكان اقتناعي ان لا جدوى من الوقوف في وجه التيار. وكنت بطبعي اميل في هذه الحال، الى ان احدد بدقة مصالح حلفائي وان اضع نفسي مكانهم لأقدّر ما أستطيع، لا ما اتمنى الحصول عليه، وبالتالي التركيز على ما يمكنهم ان يقدموه إلي لاعد ما اريده انا. فالعناد كالحرد او كاعلان الاستياء من الكماليات التي لا يجوز لرئيس دولة صغيرة تمر بظروف صعبة، كلبنان، ان يلجأ اليها، ثم اني لا اريد ان اطلب المستحيل من احد. وفوق ذلك بدا لي ان عقدة فيتنام التي لا تزال حية في ضمير الاميركيين، قد حدّت كثيراً من حماسة الادارة الاميركية للتدخل في لبنان.

يعاني العالم الغربي ازمة ذاتية تتطابق وعدم وحدة الهدف في مخططاته الاستراتيجية، مما جعله يتخبط في ازمات داخلية تنعكس نتائجها السلبية على لبنان وعلى الدول الصغيرة التي تعتمد على الغرب لمساعدتها في ايام المحن والظروف الصعبة. وبلدان العالم الثالث هي ايضاً لا تزال تبحث

عن كينونتها وقد أُخِذت بين نظامين متناقضين: الشيوعية والرأسمالية. وفي حين انها ترفض الاولى الا انها لا تجد لها مكاناً في الثانية. وهي ترى ان الشعارات والنظريات التي راجت في مطلع هذا القرن لم يعد لها اي مدلول اليوم، وان النماذج الاوروبية التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية، ودفعت اوروبا قدماً في مضمار النمو والازدهار، لا تستجيب اليوم لحاجاتها الاساسية ولا لطموحاتها القومية فضلاً عن ان تلك البلدان لم تتوصل الى ايجاد ايديولوجية جديدة تستجيب لتطلعات اجيالها الصاعدة.

ولم نتهاون ايضاً في توطيد علاقاتنا مع الدولة العظمى الاخرى الاتحاد السوفياتي. وبقيت على اتصال مستمر بالسفير السوفياتي في بيروت، كما اعتبرت دائماً انه من الضروري اشراك هذه الدولة الكبرى في عملية السلام في المنطقة. وتتوافق افكارنا في امور عدة كضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وضرورة الاسراع في حل القضية الفلسطينية، ونزع السلاح، والاتفاق على مفهوم شامل للعلاقات بين لبنان والبلدان المجاورة. واستقبلت شخصياً في بيروت عدداً من كبار المسؤولين السوفيات، ومعظمهم من الوزراء، وتباحثنا في العلاقات بين بلدينا وفي امكان مشاركة الاتحاد السوفياتي في اعمار لبنان. كما اجتمعت في نيويورك مع نائب وزير الخارجية السوفياتي للتشاور حول الشؤون اللبنانية والاقليمية. وفي الآونة الاخيرة زار الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية موسكو من اجل تقوية العلاقات بيننا.

وفي خلافاتنا مع بعض حلفاء الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وقفت حكومة الكرملين في كثير من الاحيان موقفاً مؤيداً لوجهة نظرنا، وكان سفيرها في بيروت حريصاً على ان نعرف ذلك. واني اعتبر اليوم ان

علاقات لبنان بالاتحاد السوفياتي تتطور باستمرار نحو الافضل، وخير دليل على ذلك التبدل في لهجة الصحافة السوفياتية تجاهنا مثل «الازفستيا» و «البرافدا». وفضلاً عن ذلك، فان نظام لبنان الديموقراطي يعطي جميع الاحزاب السياسية، بما فيها الحزب الشيوعي، حرية العمل في البلاد في اطار الانظمة والقوانين، ناهيك بان الاتحاد السوفياتي افاد دائماً من نظامنا الاقتصادي الحر فاقام فيه مراكز تجارية واقتصادية ومكاتب اتصال لنشاطه التجاري في العالم العربي. وتجدر الاشارة اخيراً الى ان الاتحاد السوفياتي يتمتع في لبنان بصورة جيدة، فقد عرفت حكومة موسكو الشيوعية كيف تصون تلك العلاقات التي كانت تقوم بين الطائفة الارثوذكسية في لبنان وروسيا القيصرية. وجدير بالذكر، في هذا السياق، ان مقر السفارة السوفياتية في بيروت كان في السابق مبنى لابرشية ارثوذكسية تابعة لبطريركية روسيا. ولا يخلو هذا الوضع من مغزى عميق، وليس هو وليد المصادفة.

وبين دول اوروبا الشرقية التي أقام معها لبنان علاقات وطيدة، تأتي رومانيا في الطليعة. وقد زرتها خلال شهر حزيران ١٩٨٦. وقد اهتممت بهذه الدولة الاشتراكية، بفعل السياسة الخارجية المتحركة التي يتبعها رئيسها نيقولاي تشاوشسكو. فهي تقيم علاقات ودية مع كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل مما يتيح للبنان الافادة من كل هذه العلاقات من اجل معالجة بعض المشكلات الداخلية ودفع مسيرة تحرير الجنوب وتطبيق قرارات الامم المتحدة في شأنه. وقد جنى لبنان فوائد قيمة من علاقاته الطيبة مع حكومة بوخارست.

أما فرنسا، فعلاقاتنا بها عميقة الجذور ترقى الى قرون خلت.

ومؤسساتها الثقافية التي اقيمت في لبنان، يعود بعضها الى قرنين من الزمان. ومنذ ١٨٦٠ توسعت هذه المؤسسات وشملت جامعة القديس يوسف ومعاهد اخرى للتعليم العالي، ولا يخفى ان ٦٠٪ من اللبنانيين يتكلمون لغتين احداهما الفرنسية، وهذا ما يميز لبنان عن سائر بلدان المنطقة.

مرت العلاقات بين الفرنسيين واللبنانيين بمراحل ودّ وتعاون مثمر، واخرى بضيق وسوء تفاهم. وغالباً ما غالى اللبنانيون في مطالبهم وظهروا احياناً وكأنهم يطلبون من فرنسا ان تعطيهم المستحيل، حتى بدت حكومة باريس التي تقيم علاقات وطيدة مع العالم العربي، راغبة في لجم المشاعر الجيّاشة التي تصدر عن بعض اللبنانيين. وهذا ما حمل بعض هؤلاء الى اتهام فرنسا بالتخلي عنهم وقد نسوا ان عليهم هم ان يبذلوا الجهد للتقرب منها قبل ان يتصوروا ان من حقهم مطالبة الآخرين بها.

ويتعذر علي ان أحصي لقاءاتي والمسؤولين الفرنسيين لكثرتها. وقد لقيت دائماً لدى الرئيس فرنسوا ميتران ذلك الثبات وتلك الاستمرارية في الموقف في كل مرة تباحثت معه في شأن لبنان. ولم يُفوِّت اية فرصة لتقديم المساعدة الينا. واني اكن له عواطف صداقة مخلصة وعميقة. فالرئيس ميتران الذي يؤيد تأييداً مطلقاً نضال لبنان من اجل سيادته واستقلاله، لم يتأخر يوماً عن التأكيد للبنانيين دعم فرنسا غير المشروط لهم، وكان هذا الدعم كثيفاً وقيماً في بدء عهد رئاستي سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الانساني وحتى التربوي.

واني لاذكر دائماً لقائي الأول والرئيس الفرنسي في منزله في شارع بيافر في باريس سنة ١٩٨١ قبل بضعة اسابيع من انتخابه رئيساً

للجمهورية. وكان يرافقني في هذه الزيارة صديقي فرنسوا دو غروسوفر الذي عمل الكثير لتمتين العلاقات الفرنسية – اللبنانية. كان علينا أن نصعد على أقدامنا عدة طبقات في هذا المبنى الجميل الذي يعود الى الفن المعماري القديم، قبل ان نصل الى السقيفة التي يعمل فيها الامين الاول للحزب الاشتراكي الفرنسي. حدثته عن قضايا لبنان فلمست انه على اطلاع واف عليها. وقبل ان يودعني اكد لي انه اذا انتخب رئيساً للجمهورية، ففي امكان لبنان ان يعتمد عليه. وقد بر بوعده.

تعرفت في ما بعد الى جاك شيراك. وكان لقاؤنا الاول الذي تم بعد وقت قليل من توليه رئاسة الحكومة الفرنسية، بنّاء وممتازاً. وكنت ألمس، بكثير من الغبطة والارتياح، طابعه الشخصي في المبادرات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية تجاه لبنان.

وتعرفت الى رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر. واذكر لقاء لي معها، وجدت نفسي فيه، بما لم اكن اتوقعه، في وضع مستغرب، اذ كنت ادعو فيه رئيسة الحكومة البريطانية الى بعض الاعتدال حيال سوريا مؤكداً لها ان الرئيس الاسد قد يستطيع، اذا تفهم الغرب وضعه، ان يقوم بدور ايجابي في المنطقة. وهنا ظهر الانفعال على وجه هذه السيدة التي كانت لا تزال محافظة على هدوئها، فقالت لي باستغراب: «ايجابي، سيدي الرئيس؟ تقولون ايجابياً؟ لنكن اكثر واقعية. انكم لا تعتقدون بهذا الامر».

منذ لقائي الأول ومارغريت تاتشر، اعجبت بالمامها الدقيق بالقضية اللبنانية وبقضايا منطقة الشرق الاوسط. وهي سيدة مهذبة وبشوشة بمقدار ما هي حازمة في امرها، حذرة فطنة، وواضحة في تقويمها

للاحداث، وثابتة في موقفها حتى التصلب اذا كان الامر يتعلق بالمبادئ العليا التي تؤمن بها. ولكنها تبدو عطوفة، وعلى جانب كبير من المودة، حين تتحدث عن الصعوبات والاخطار التي يتعرض لها هذا البلد او ذاك. ولم يتسن لي ان التقي مسؤولا بريطانيا آخر على هذا المستوى يجمع بين النظرة الثاقبة والحزم في اتخاذ القرار وتنفيذه.

ساعدتني اواصر المودة التي تجمعني بفرانز جوزف شتراوس على توطيد علاقة لبنان بجمهورية المانيا الاتحادية، البلد الذي بقي مدة طويلة على هامش علاقات لبنان الخارجية. وكانت مبادرتي الاولى على هذا المستوى بين الدولة الالمانية ولبنان، حيث اتيح لي الاجتماع مع كبار مسؤوليها. فما سمعته من رئيسها الدكتور ريتشارد فايتسكر الذي رأيت فيه رجل الحكمة والفكر، ومن رئيس الحكومة السيد كول، ووزير الخارجية السيد غينشر، الذين ابدوا كل عاطفة تجاه بلدي، شجعني على مواصلة اتصالاتي بالمسؤولين في تلك الدولة. اما فرانز جوزف شتراوس فعرض علي القيام بمساع حميدة لاعادة الحوار بيني وبين الرئيس الاسد – ذلك الحوار الذي انقطع بعد رفضي الموافقة على «الاتفاق الثلاثي» الموقع في دمشق.

وفي ايطاليا، كان الرئيس برتيني، بسنيّه الخمس والثمانين، محط اعجابي. وقد شملني بعطف ابوي وكأني في «حمايته». وكثيرا ما ردد لي: «لن اقبل بان تُمس باذى... واني مستعد للذهاب الى لبنان اذا اقتضى الامر...» اما الحكومة الايطالية فلم تتوان يوما عن تقديم الدعم والتأييد الينا. وهي تساهم اليوم في برنامج مساعدة مهمة للبنان.

كان لي في بلجيكا لقاء جزيل الاهمية والفائدة مع الملك بودوان

تناولنا فيه بالبحث القضايا الدولية والشؤون العامة التي تشغل بال ارباب الفكر والسياسة اليوم كالتسامح والعيش المشترك بين الشعوب والاديان والحريات العامة، كما تطرّقنا الى الامور التي تهدد المجتمع الحديث في صراعه مع التعصب الديني والتمييز العنصري.

وطوال سنوات عهدي في الرئاسة، لقيت من الفاتيكان دعماً غير مشروط للبنان لمست سريعا نتائجه الايجابية. واينما توجهت كنت اشعر ان نداء الفاتيكان بتأييدي قد سبقني. ولم يكف قداسة الحبر الاعظم عن التعبير عن حرصه الثابت على صون العيش المشترك القائم في لبنان، وعن اهتمامه الشخصي باستمرار الحوار بين الاسلام والمسيحية. وعلى الرغم من مشاغله الكثيرة ومسؤوليته عن المؤمنين في العالم كله، كان موقف قداسته يوحي بان للبنان مكانة خاصة لديه وبأن له في مشاغله اهتماماً ثابتاً لاقتناعه بأن مستقبل المسيحيين في لبنان وفي بلدان المشرق كله مرتبط الى مدى بعيد بمصير هذا البلد الصغير، ولذا يعلق الفاتيكان اهمية كبرى على استمرار تجربة العيش المشترك بين الطوائف اللبنانية وعلى نجاحها. وبمقدار ما هو متمسك بديمومة لبنان، بمقدار ما هو حريص على وحدته وعلى التضامن الكامل بين ابنائه. وقد اوفد الكرسي الرسولي الينا عددا من المبعوثين ومن اللجان وبعثات الاستطلاع مكنت الحبر الاعظم من مساعدتنا في المأساة التي تحيق بنا. ومن كبار موفديه المونسنيور سيلفستريني الذي زار بيروت ودمشق في مهمة سلام ومصالحة. ولما تبين لقداسته ان الازمة تتجاوز حدودنا، وجه رسائل الى حكومات الدول الكبرى سعيا الى ايجاد مخرج لهذه الحرب التي طال امدها والى وضع حد للمأساة التي يعانيها الشعب اللبناني. كما طلب

قداسته في مناسبات متعددة ان تدرج القضية اللبنانية على جدول اعمال مؤتمرات القمة ذات الطابع الدولي.

وفي كل مرة استقبلني قداسته ادهشني اطلاعه الشامل على قضايانا واذهلني المامه بادق تفاصيلها ومعرفته بتطور احداثها واسماء من لهم شأن فيها، وهذا ما كان يدخل فيّ دائما شعور الارتياح والاطمئنان وانا خارج من مكتبه.

واني على ثقة بأن تحركي المستمر من بلد الى آخر قد ساهم في العالم العربي وفي اوروبا والولايات المتحدة الاميركية في خلق جو اهتمام بلبنان. ويبدو لي ان اهتمام الدول بقضاياها الخاصة وانشغالها بالصعوبات الكبرى التي تعصف بعالمنا اليوم حالا الى حد كبير دون الاستجابة لما كنا نتوخاه منها. ولكنه من الصعب علينا ان نخرج من الشرك الذي نُصب لنا من دون مساعدة الاصدقاء.

هذا هو الاطار السياسي الذي حملني منذ الايام الاولى لتولّي مقاليد الرئاسة، على ان اتوجه الى منظمة الامم المتحدة. وكانت الفرصة سانحة بانعقاد الدورة السنوية للجمعية العمومية. وكنت اتوخى من الكلمة التي القيتها من على منبرها باسم لبنان، ان احرك ضمير الاسرة الدولية خصوصاً ان لبنان كان في ايلول سنة ١٩٨٢ في رأس اهتماماتها ومحور الحلول المقترحة فيها، وموضوع جدول اعمالها وفي مفكرة المندوبين لديها. وقلما يلقى خطاب في ندواتها لا يشار فيه الى قضيته.

رافقني في هذه الزيارة غسان تويني الوزير السابق والسياسي المحنك

الذي بقي مدة طويلة مندوبا للبنان لدى الامم المتحدة ويعرف بالتالي الغازها ومتاهاتها. وقد افدت، منذ تولّيّ شؤون الرئاسة من خبرة هذا الصديق القديم ذي الثقافة الواسعة والفكر المعطاء والخبير في الشؤون الخارجية – افدت من تجاربه وكفاياته لتحديد سياستنا في هذه المنظمة الدولية. ولكن الملف اللبناني لم يكن بتلك السهولة التي تيسر الدفاع عن مضمونه، او تسمح لنا باتخاذ خيارات محددة أو عرضها، وذلك للاسباب الآتية:

حلم اللبنانيون طويلا برؤية جنود القبعات الزرق على حدود لبنان مع اسرائيل. وكان هؤلاء الجنود قد جاؤوا الى لبنان على اثر غزو القوات الاسرائيلية لمناطقنا الجنوبية سنة ١٩٧٨، من دون ان يتمكنوا من تأمين انسحابها الكامل او الحؤول دون اجتياحها مرة ثانية لحدودنا سنة ١٩٨٢ بحملة اشمل ادت الى وصولها الى بيروت. وارسلت الامم المتحدة مراقبيها الى العاصمة فلم يتمكنوا من القيام باي دور وحتى باقلها اثرا.

وبدل ان توسع صلاحيات جنود الامم المتحدة في لبنان لتشمل بيروت في معركة سقوطها في يد القوات الاسرائيلية وتجعل الانسحاب الاسرائيلي، بالتالي، قضية من خصائص الامم المتحدة، فان وجهة النظر الاميركية هي التي أخذت اخيراً في الاعتبار بموافقة سلفي الرئيس سركيس. فارسلت الى العاصمة القوات المتعددة الجنسية فوقفت الى جانب مراقبي الامم المتحدة وكأنها تزاحمها على المهمة، عاجزة صامتة، مما حدا باكثرية اعضاء مجلس الامن الدولي على اعتبار مهمتها تلك مشبوهة. وراح يتردد عندئذ حديث في اروقته عن امكان تعليق مهمة جنود القبعات الزرق ودفن اتفاق الهدنة الموقع مع اسرائيل سنة ١٩٤٩،

وهو الاتفاق الذي ما فتئ لبنان يؤكد على استمراره، ودفعنا للتفاوض مع اسرائيل مباشرة او عبر الاميركيين لوضع اتفاق جديد، واي اتفاق؟

وكانت بعض الدول العربية المتعاطفة مع الفلسطينيين وخصوصاً سوريا التي انكفأ جيشها فعلاً الى البقاع من دون ان تكون لها اية نية في الانسحاب من لبنان، تخشى ان نتمكن من اقناع مجلس الامن الدولي بتوسيع صلاحيات القبعات الزرق لتشمل جميع الاراضي اللبنانية وتحل مكان قوات الردع العربية.

وهكذا فشلت اماني اللبنانيين ومساعيهم «لاعادة تحديد مهمة قوات الامم المتحدة في لبنان» وتوسيع رقعة صلاحياتها بفعل رفض تلك المساعي، بل عرقلتها، من قبل اولئك الذين كان يفترض فيهم ان يؤيدوها لضمان جلاء اسرائيل، وكما يقولون ايضاً، لانسحاب القوات المتعددة الجنسية.

وكانت اسرائيل هي الاخرى، غير راغبة في توسيع رقعة صلاحيات جنود القبعات الزرق وقد فقدت الثقة بهم وباتت تتمنى رحيلهم. والعرض الوحيد الذي كانت اسرائيل تقبل به، وتسعى خفية الى تحقيقه، هو جعل جنود الامم المتحدة قوات فصل بينها وبين الجيش السوري. وقد رفضنا بشدة هذا العرض الذي بدا لنا بوضوح انه يحمل في طياته خطر «قبرصة» لبنان، الامر الذي لم يكن في وسعنا في اي حال القبول به.

هذه هي العقبات الاساسية التي كانت تنتظرني.

وقع اختيارنا عندئذ على نهج اكثر واقعية وقابلية للتطبيق وهو المطالبة بالتمديد لمهمة قوات الامم المتحدة في لبنان، تاركين الابواب

مفتوحة لامكان تقويتها وحتى توسيع رقعة صلاحياتها، مع تأكيد تمسكنا باتفاق الهدنة الموقع مع اسرائيل سنة ١٩٤٩ من دون ان نرفض المفاوضة مع حكومة تل ابيب لجلاء قواتها عن لبنان. وكنا نرمي من هذه المواقف الى اعادة الحياة والمصداقية الى قرارات مجلس الامن الدولي التي تلزم اسرائيل بالانسحاب غير المشروط من بلادنا، والى تأكيد تضامننا مع الدول العربية التي كان وزراؤها وسفراؤها الموجودون في نيويورك اثناء حضوري الدورة العادية للامم المتحدة، محاوري الاولين بعد ان رحلت جميع البعثات العربية عن بيروت قبل تسلمي سدة الرئاسة في ايلول ١٩٨٢. وقد طلبت لبلادي، في مقابل كل ذلك، السلام العاجل لان لبنان بات غير قادر على انتظار الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط.

وفي الخطاب الذي القيته في الجمعية العمومية للامم المتحدة (والذي كنت اتوخى ان يصل عبرها الى جميع الحكومات التي تهتم بالشأن اللبناني) كما في الاتصالات المكثفة التي اجريتها مع كبار المسؤولين في هذه المنظمة الدولية وفي البعثات المعتمدة لديها من دون اي استثناء – حاولت قبل كل شيء، ان اقنعهم بان السلام في لبنان هو منطلَق لحل النزاعات في المنطقة، تلك النزاعات التي جعلتنا على الرغم منا ادواتها وضحاياها، وان اقنعهم كذلك بان السلام في لبنان هو منطلق لابعاد شبح الصراع الدولي عن الشرق الاوسط.

ولم اكن اخفي عن احد اصراري على رؤية جميع القوات الاجنبية تغادر كل شبر من اراضينا اللبنانية. واذا كان الجيش اللبناني الذي اصيب بصدمة نفسية من جراء الحرب، لم تكن له القوة والقدرة على ضمان وحدة التراب الوطني وسلامته، وبما انه لا يزال غير قادر على فرض

سيادة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية وفرض سلطته عليها، فانه من الطبيعي جداً ان نطلب المساعدة من قوات الامم المتحدة، وقد جدد لها، ما دام هذا ما تقتضيه مهمتها الاساسية لصون الجنوب.

واذا كانت منظمة الامم المتحدة لا تستطيع ان تساعد الدول الصغيرة، كلبنان، التي عانت الكثير لانها طلبت مساعدة من هؤلاء او قبلت مساعدة من اولئك، فاي معنى نعطي اذن لشرعتها ولتطبيق مبادئها؟ وعليّ ان اعترف بأن في اندفاعي الى العمل وفي الآمال التي اعقدها، لم اعبأ بالتحذيرات المبطنة في شكل بارع التي بدأت توجه الي. والقي عليّ سؤال عما اذا كنت اسعى الى «تحييد» لبنان. واذا كان الامر كذلك فهل سيدعني من هم في غير هذا الرأي احقق هذا الحياد؟ أوَليس الاطراف الفاعلون في المنطقة هم اولئك الذين يريدون استمرار المواجهة في لبنان؟ الم يجعل منهم ذلك العداء المستحكم والصدام المستمر بينهم حلفاء موضوعيين ضد سياسة، وان تكن حيادية تجاههم وبعيدة عن صراعاتهم، الا انها ستؤدي الى اقصائهم ووضع حد لتسلطهم على البلاد؟ واذا كانت الدول الصغيرة، كلبنان، لا تملك وسائل تحقيق سياستها بالتزام الحياد ازاء الصراعات الدولية، فهل الامم المتحدة مستعدة لان تقدم الى هذه الدول وسائل الصمود والبقاء؟

كنت في كل مرة اغادر الامم المتحدة في نيويورك احمل اسئلة اكثر مما اتلقى من اجوبة، وينتابني شعور بالخيبة اكثر مما كنت اطمح الى الحصول عليه من الاماني والآمال.

لا انكار في ان للبنان اصدقاء كثيرين في الامم المتحدة لا يتوانون عن مساعدته. فالامين العام للمنظمة خافيير بيريز دي كويلار لم يدخر

اي جهد ليجعل قوات الطوارئ الدولية اكثر فاعلية واجدى عملاً في جنوب لبنان. ولكن الظروف الدولية للسلام والتفاوض بين الدول الكبرى من شأنها وحدها ان تقوي عمل الامم المتحدة في لبنان ووضع دول المنطقة على طريق المصالحة والوفاق.

ويمكن تلخيص اهداف سياستنا الخارجية بتعبير واحد هو: ابقاء لبنان عنصراً حياً في ضمير الانسانية. علينا ان نعمل لكي لا نذهب على الصعيد الدولي في طيات النسيان، ولا نسقط في المنحدر الذي انجرفت اليه قبلنا شعوب اخرى لا تزال اصواتها مخنوقة حتى الآن. علينا ان نعبر عن ارادتنا في الصمود وان نعلن تلك الارادة، ونؤكد للملأ كله ان اليأس لن يدخل الى نفوسنا ولا هو بالقدر المحتوم علينا، وان لبنان قادر على ان يحمل من جديد الى محيطه الامن والسلام ويرفع فيه راية الحرية. ان شعبنا الذي تميز بانفتاحه على العالم، ومخر البحار الهائجة منذ اقدم العصور، وحمل الى البشرية اسمى ابداع العقل البشري، يرى في الحرب، اية حرب، اكثر من مأساة، انها سجن مظلم يضع الانسان وجها لوجه مع العنف ويبقيه اسير الحلقة المقفلة من مأساته.

لم أكف عن ارسال اشارات التحذير الى العالم حول مأساة لبنان، واحاول اليوم ان اسمعه من جديد صوت بلادنا المعذبة، صوت حقها المهدور.

الفصل الثالث

على درب الخلاص

ارتكز عملي منذ بدء ممارستي السياسة وفي اثناء تولي شؤون الرئاسة، على اقتناعي الثابت بان اللبنانيين، ايا يكن انتماؤهم الطائفي، ومن اي منطقة كانوا، راغبون رغبة حقيقية في ان يبنوا معاً مستقبلاً مشتركاً يؤمن مصالحهم ويعبّر عن طموحاتهم ويجسد خصائصهم الذاتية. وحياتهم المشتركة هذه هي شرط نموهم وازدهارهم. وما انحرف اللبنانيون مرة عن هذا النهج الا وتعرضوا لموجات العنف، وللمواجهة المسلحة وما تُنزل بالبلاد من ضروب المآسي واعمال التخريب والدمار. هذه هي الحقيقة الثابتة التي يجب ان تبقى حية في ضمير اللبنانيين.

ولئن يكن تدخّل بعض القوى الخارجية في شؤوننا، وتصرّف عدد من اللبنانيين، عن جهل او بوحي من تلك القوى، قد زعزعا الى وقت

قصير الاسس التي يقوم عليها صرح الوطن، الا ان تلك الاحداث زادت اللبنانيين اقتناعاً بان الحياة المشتركة بينهم هي الطريق الوحيد لسلامتهم.

هذا هو اساس عملي السياسي، وساستمر فيه واثقاً من تأييد البعض وان يكن موضع سوء تفسير من البعض الآخر.

فور تولي شؤون الرئاسة، سعيت الى تشكيل حكومة اتحاد وطني في اطار احترام القواعد والاعراف الدستورية. وبعد استشارة الاطراف اللبنانيين، ظهر اجماع حول اسم شفيق الوزان، رئيس الحكومة المستقيل، وهو سياسي مجرب. ولكن في المباحثات اللاحقة لتشكيل الحكومة ظهر تباين كبير بين مختلف الفئات السياسية فاحرج موقفي بين اعتراض فريق والاعتراض المضاد للفريق الآخر، بين المطالب الحصرية لهؤلاء والتعجيزية لاولئك. ولم يكن في وسعي القبول بان انقل الى قاعة مجلس الوزراء معارك المتصارعين في خارجه. فتوسيع مجلس الوزراء يجب ان يأتي ثمرة مصالحة وطنية وليس اداة غير مضمونة للوصول اليها. ولذلك بدا لي من الافضل، في حال تعذر الحصول على حل يحظى بموافقة جميع الاطراف، ان اتجاوز اللعبة البرلمانية والصراعات الحزبية الضيقة واقدم على تشكيل حكومة تكون على الاقل مقبولة من مختلف الفئات، طالما يتعذر على هذه الفئات ان تتمثل فيها، تعمل بصورة موقتة ريثما تتم المصالحة بين الفئات الوطنية، وقد ظنناها وشيكة. وهكذا شكلت حكومة تضم شخصيات مرموقة من خارج المجلس لا تحمل اي طابع حزبي، وانما تتمتع بتقدير الجميع واحترامهم. ونالت هذه الحكومة ثقة مجلس النواب باكثرية كبيرة، وتولت شؤون الحكم بينما انصرفت ورئيسها الى معالجة القضايا الصعبة الملحة.

اما المصالحة الوطنية التي كانت في رأس مشاغلي واهتماماتي، فبذلت لتحقيقها اقصى الجهود مع الاقطاب السياسيين في البلاد بمن فيهم اشد المعارضين لمواقفي، فعقدت في قصر الرئاسة في بعبدا اجتماعات عدة معهم ومع القادة الروحيين من جميع الطوائف، واغتنمت المناسبات الكبرى لاجدد المباحثات في حفل غداء او في افطار شهر رمضان، وكنت ارى في هذه اللقاءات ما يعوّض عدم تمكننا من تشكيل حكومة اتحاد وطني في مفهومها الواسع. وما كان يعزيني في هذا المجال انني لست اول رئيس للبنان تعذر عليه، منذ تسلمه الحكم، ان يجمع، انطلاقاً من مجلس النواب، بين النقيضين ويؤالف بين فئات لا ترغب في الائتلاف. وجميع رؤساء الجمهورية الذين سبقوني بدأوا، هم ايضاً، عهودهم بحكومات انتقالية شكلت من اهل الخبرة وفي ظروف اقل صعوبة من الظروف التي مرت بي.

لم تكن الاحزاب السياسية في لبنان مستعدة، في تلك المرحلة، للمشاركة معا في الحكم. وفي حال مشاركتها فان الحكومة التي ستنبثق منها لن تكون سوى مجموعة غير متجانسة قابلة، في كل لحظة، للانفراط وحتى للتفجير مما يؤدي الى شلل السلطة التنفيذية وتعطيل عملها. والدليل على ذلك تلك الضغوط المتناقضة التي كنت اتعرض لها عند الاستشارات الوزارية وفي الاجتماعات السياسية. فكل حزب او فريق كان يريد ان اتبنى فقط وجهة نظره. اجتمعت بالمحافظين وبالتقدميين، بالمؤيدين لاقامة علاقات مميزة مع دمشق وباولئك المطالبين بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، بالمطالبين باصلاحات جذرية في البلاد وباولئك المعتدلين الذين يميلون الى الاكتفاء بتعديلات طفيفة على النظام القائم.

وكل منهم كان يصر على ان اتبنى مشاريعه ككل لا يتجزأ وان اتحمل مسؤولية تنفيذها.

كان واضحاً لدي ان قوى سياسية مهمة لم تكن ممثلة في الحكومة، فجعلت همي ان اضع، قبل كل شيء، مخططاً يقيم الحوار الداخلي بين الاطراف. ولذا كان اول عمل قامت به حكومة شفيق الوزان، فتح الطرق المقفلة بين منطقتي بيروت ليتسنى لابناء كل منهما العبور بحرية الى المنطقة الاخرى. وما ان ازلنا الحواجز القائمة بينهما بمساعدة القوات المتعددة الجنسية حتى عمت ابناء العاصمة بهجة الفرح وغمرتهم حرارة اللقاء مما اثار دهشة المراقبين الاجانب، وهي دهشة ناتجة من جهلهم حقيقة مشاعر اللبنانيين بعضهم نحو بعض.

قررت، من اجل تدعيم مسيرة الوفاق بلقاءات اكثر فاعلية تشد من اواصر الوحدة الوطنية وتوطد الامن في البلاد، تطبيق خدمة العلم، اي الخدمة العسكرية الاجبارية للشباب، وهي في جوهرها دعوة الاجيال الصاعدة الى المشاركة في محبة هذه البلاد والتعاون معا في خدمتها كمواطنين واعين مقدرين لمسؤولياتهم الوطنية وواضعين مصلحة الوطن فوق اي التزام حزبي او انتماء طائفي، فيصبح الجيش الاداة الاسمى لصهر اجيال لبنان الجديدة في بوتقة واحدة، ويتاح له ان يأخذ بهذا الدم الجديد بُعداً جديداً فيزداد عدده اضعافاً ويعطي الوطن، التواق الى السلام، قوة في مستوى طموحه. وهكذا يصبح الرهان الكبير حقيقة ملموسة.

لم تكن مهمة قواتنا المسلحة في تلك الظروف سهلة. فمنذ آب ١٩٨٣ بدأت القوات الاسرائيلية الانسحاب من منطقة الشوف تاركة... للاميركيين مهمة تسهيل تولي الجيش اللبناني شؤون الامن في

الجبل. وقد وضع الجيش في حالة تأهب وارسلت وحدة استطلاع الى المنطقة بينما كانت القيادة العامة في اليرزة تعمل لتشكيل وحدة تضم عناصر من جميع الطوائف وتكون موضع ثقة الجميع واطمئنانهم. وكلف ضابط درزي كبير ذو مناقبية عالية وشجاعة فائقة هو العميد الركن محمود طي ابو ضرغم، قيادة تلك الفرقة المكلفة الحلول مكان الجيش الاسرائيلي المنسحب. وما كادت مهمة وحدة الاستطلاع تشرف على نهايتها وتصل الى ضواحي مدينة عاليه التي تسيطر عليها الميليشيات الدرزية، حتى اختفت فجأة القوة الاسرائيلية المواكبة لها تاركة عدداً قليلاً من الجنود اللبنانيين العزل، وجهاً لوجه امام جماهير هائجة توجِّه عبارات معادية للجيش. وبدا كل شيء معداً للقضاء على جنودنا الذين أظهروا كمعتدين. ولم يسلم هؤلاء من تلك الجماهير الا بعد تدخل حازم لنائب درزي سابق عن تلك المنطقة الذي حض الهائجين على الركون الى الهدوء شارحاً لهم ان هؤلاء الجنود هم لبنانيون، وليس فيهم اي خطر على المنطقة، وانهم لم يأتوا اليها، كما قيل لهم، لاخضاعها بقوة السلاح. وكانت هذه الحادثة رسالة معبرة مؤداها انه لن يُسمح للجيش اللبناني بالانتشار في تلك المنطقة الحساسة. وبعد ايام، ومن دون اي انذار، انسحبت القوات الاسرائيلية من الجبل على الرغم من نداءات المسؤولين الاميركيين الذين حرصوا على ان يتم هذا الانسحاب بالتنسيق مع السلطات اللبنانية تمكيناً لاحلال جيشنا الوطني في المناطق المحررة. ولكن اسرائيل صمت آذانها عن تلك النداءات حتى ان مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك الذي كان منزوياً في بيته، رفض باستعلاء الرد على المبعوثين الاميركيين الذين استفسروه اسباب هذا الموقف.

وكانت الكارثة. وتم ما كان مخططاً له. فالانسحاب الاسرائيلي المفاجئ ادى، كما هو منتظر، الى اشعال القتال في تلك المنطقة. فاسرائيل هيّأت الميليشيات الدرزية للحلول محلها، بينما الميليشيات المسيحية قدمت الى الجبل بداعي حماية المسيحيين. ولم يكن لقدومها في رأي البعض، اي مبرر في تلك الظروف. كما ان الميليشيات الدرزية تلقت مساعدة سخية بالسلاح والعتاد من الجيش السوري ومن مدفعيته، اضافة الى دعم من الميليشيات الشيعية التي شاركت الى جانبها في قتال الميليشيات المسيحية. وفي ايام معدودة، وفي حمام من الدم، استولت قوات المعارضة على كامل مناطق الجبل، واكره من بقي حياً من سكانه المسيحيين على اللجوء الى المناطق الاخرى على الساحل. ولكي يدرك هؤلاء ان لا عودة لهم بعد الآن الى قراهم، هدمت بيوتهم واستعملت حجارتها في تعبيد الطرق وبناء جدرانها.

تجمع الناجون في دير القمر، في قلب الشوف. ولولا تدخل الحبر الاعظم وبعض العواصم الاوروبية لما استطاعوا النجاة من الموت. وقد تولى الصليب الاحمر الدولي اجلاءهم عن المنطقة بعد اشهر ذاقوا خلالها انواع الحرمان والمذلة.

لم يتمكن الجيش، وهو لا يزال فتيا ندي العود ومحدود الامكانات، من التدخل في الجبل واضطر الى حشد قواه على خط الجبهة القريبة من الساحل لحماية العاصمة ومواقع بعض المؤسسات الرسمية في ضواحيها. واستطاع جنودنا الصمود في وجه الميليشيات المدعومة من قوى فاعلة في المنطقة، وذلك بفضل شجاعتهم ويقظتهم على الرغم من اختلال ميزان القوى بينهم وبين الميليشيات الاكثر عدداً والاوفر عتاداً. وحري بالدول

الصديقة التي اعربت لنا عن اعجابها بقدرة جنودنا القتالية، ان تقدم الى جيشنا الدعم اللازم في التجهيز الحديث ووسائل النقل والتموين ليتمكن من متابعة القيام بمسؤولياته في الدفاع عن سلامة الوطن.

كانت احداث الجبل قراءة تاريخية خاطئة. انها بمثابة كارثة ليس على ابناء الشوف فحسب انما على لبنان كله، الدولة والوطن.

لقد قامت سياستي منذ البداية على توطيد التضامن بين اللبنانيين من جميع الطوائف اقتناعا مني بان لا سلامة للبنان من دون هذا التضامن الذي هو وليد احقاب طويلة من تاريخنا. فالحياة المشتركة بين العائلات الروحية اللبنانية قائمة منذ اجيال بعيدة، وهي حياة تزخر بمعطيات ذات قيمة وغنى. فباتت هذه الحياة المشتركة من ابرز ثوابت تاريخنا والجزء الاساسي من تراثنا القومي. وستبقى هذه الحقيقة ماثلة في مقاصدي واهدافي لارساء التضامن العام الشامل بين اللبنانيين، ليبقى لبنان.

ولم اتردد، من اجل استمرار اتصالي بالقوى الفاعلة في البلاد والدفاع عن ضرورة الحوار والمصالحة بين اللبنانيين، عن القيام شخصيا بزيارة المسؤولين الذين كنت اتوسم فيهم القدرة على مساعدتي في مهمتي من دون ان آخذ في الحسبان المخاطر التي كانت تحيق بي من جراء تلك الزيارات...وهكذا كنت اول رئيس للجمهورية يزور السرايا مركز رئيس الحكومة، ومفتي الجمهورية الرئيس الروحي للطائفة السنية. كما ان عددا من الاعيان المسيحيين والمسلمين فوجئوا بزيارتي لهم. ولم اغفل مناطق لبنان القريبة والبعيدة. زرتها جميعها، كما زرت مدن لبنان متنقلا من غرب بيروت الى زحلة فالى صيدا وطرابلس وغيرها.

وراحت الحكومة في الوقت ذاته تعمل لتحقيق مشروع انمائي

طموح. ونجحت في تنفيذه بسرعة قصوى في عدد من الحقول: التربية، الصحة والمواصلات وغيرها مما ادى الى اعادة ثقة الشعب بمؤسساته العامة. اما المناطق التي منيت اكثر من غيرها بالدمار والخراب، فحظيت باهتمامات خاصة من قبلنا كالضاحية الجنوبية من بيروت التي اقمنا لها مجلسا خاصا هو «مجلس الانماء للضاحية الجنوبية» منحناه من الامكانات المالية والاستقلال الاداري ما يؤهله لتطوير مستوى الحياة لابناء تلك المنطقة المحرومة ومعظمهم من ابناء الطائفة الشيعية الذين بقوا زمنا طويلا ضحية الاهمال.

واذا كنا لا نرى اليوم في الشوارع لافتات الترحيب بـ«محمد امين الجميل» تعبيراً عن تعاطف هذه المنطقة الاسلامية مع رئيس الجمهورية المسيحي، الا ان مجلس الانماء مستمر في نشاطه فيها ويؤدي لابنائها كل يوم خدمات جلى.

يمثل اجتماع جنيف الذي عقد في خريف ١٩٨٣ لحظة تأثر لا تنسى. فقد ضم هذا اللقاء في مكان واحد وللمرة الاولى منذ بدء الحرب، جميع المسؤولين اللبنانيين، فتصافحوا وتخاطبوا. وكما يتم في عدد كبير من اللقاءات التي تعالج مواضيع على درجة كبيرة من الاهمية والخطورة، امضينا يوما كاملا نتناقش في موضوع شكل طاولة المفاوضات، والقضايا المتعددة التي تتفرع منه، وما هو الشكل الافضل بالنسبة الى المشاركين، وكيف ينظم جلوسهم اليها، ومن يرئس الجلسات العامة، واين يجلس المراقبان السوري والسعودي. وقد استوجبت الموافقة

على ان يتولى رئيس الجمهورية ترؤس الجلسات، معركة صاخبة. ولم يكن الانجاز ضئيلا ان يتم الاقرار لي بهذا الشكل العلني، وكان الامر الجزيل الاهمية ان يقبل كل من الحاضرين باولية رئاسة الجمهورية بعد معارك الاشهر التي سبقت الاجتماع حيث دعا البعض، من خلال تصريحاتهم ومواقفهم السياسية، الى اعادة النظر في كل مسلمات الوطن.

اتسم اجتماع جنيف بالصراحة التامة اذ اعرب كل من المشاركين، بحرية تامة، عما في قلبه وقدم برنامجه الاصلاحي وشرح مطالبه. وكانت لهجة بعضهم قاسية، الا انهم حرصوا جميعا على ألا يتجاوزوا حدود اللياقة والاحترام المتبادل، مما يؤكد ان شعورهم بالانتماء الى وطن واحد تغلب على نزاعاتهم الداخلية العابرة.

كان «اتفاق ١٧ ايار» مع اسرائيل موضع نقاش والعقبة الرئيسية للمصالحة الوطنية الشاملة، اذ اصرت المعارضة على ان الغاءه يجب ان يسبق اية تسوية. وعبرت دمشق عن هذا الاتجاه. ولم يبدر من الولايات المتحدة الاميركية ما يشير الى انها تعارض الالغاء طالما انه لم يطبق ولا يفسح في المجال لاي حل ولا ترجى منه اية نتيجة. وكلفني المشاركون في الاجتماع مقابلة الرئيس رونالد ريغن للبحث معه في الوسائل الكفيلة بتحاشي ما قد ينتج من اضرار من الغائه.

ولئن يكن هذا الاجتماع مناسبة للقاءات لبنانية، الا انه خامر كلا من المشاركين فيه شعور بان ما يجري في لبنان ليس سوى جولة اولى من الحرب وان مواقفهم قابلة للتعديل. اما سوريا فاستمرت من جهتها في التركيز على ضرورة الغاء «اتفاق ١٧ ايار» بلا قيد ولا شرط.

ما لبثت الحرب، بعد لقاء جنيف، ان اندلعت من جديد في لبنان.

وكانت اشد هولا مما سبق. واستمر القتال على جميع الجبهات حتى ذلك اليوم الشهير في ٦ شباط ١٩٨٤ الذي شهد سقوط بيروت الغربية في يد قوات المعارضة وكاد ان يؤدي الى تعطيل مقررات جنيف. وامام تدهور الوضع على هذا الشكل الخطير، ضاعف الاميركيون والسعوديون اتصالاتهم ومساعيهم، واعرب لي الملك فهد الذي لم ينس يوما لبنان في ظروفه الصعبة، عن ألمه واهتمامه، واوفد على الفور الى بيروت الامير بندر ابن شقيقه الامير سلطان، ليحاول اعادة الحوار بين بعبدا ودمشق. وتحدى هذا الامير الشاب كل مخاطر الوضع القائم ليحمل الينا، تحت وابل القنابل، مساعي مليكه الحميدة. وبعد مفاوضات عسيرة قام بها مع الزعماء اللبنانيين، ومفاوضات اخرى ذات وجه عربي لبناني، ثم ذات وجه دولي، وبعد استشارة الولايات المتحدة الاميركية المشاركة لنا في «اتفاق ١٧ ايار»، تم الاتفاق بيننا على صيغة تلغي هذا الاتفاق الذي كان منذ البداية بالنسبة الينا غير قائم، وتحمل في طياتها، في الوقت ذاته، تدابير جديدة من شأنها ان تسهل جلاء الجيش الاسرائيلي عن البلاد. وكان يرافق الامير بندر في معظم مهماته هذه رفيق الحريري، وهو رجل اعمال لبناني خيّر ونشيط ومقرب جدا من الاوساط السياسية السعودية ومن الملك فهد بالذات. وقد بذل الامير بندر بلا حساب جهودا مشكورة، متنقلا بين بيروت والرياض ودمشق، ادت الى عودة الحوار بيننا، فزرت الرئيس حافظ الاسد للمرة الأولى في دمشق منذ توليت الرئاسة وتباحثت معه في حلول من شأنها ان تلقى قبولاً لدى جميع الاطراف.

عقد اجتماعنا اللبناني الثاني في لوزان، وكان اوفر هدوءا وارتياحا

من اجتماع جنيف. وتحقيقا لرغبتي في تنقية الاجواء، اقمت قبل افتتاح اعمالنا مأدبة عشاء على شرف السيد عبد الحليم خدام المراقب السوري لمناسبة تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية العربية السورية. وحضرت المأدبة زوجات المسؤولين اللبنانيين فاضفين عليها مسحة من الاناقة والبهجة.

وعلى الرغم من الخلافات القائمة، تجلت بوضوح قضايا عدة كانت موضع اتفاق المشاركين، ابرزها الاجماع على التمسك بالوحدة الوطنية وبعروبة لبنان ونظامه الديموقراطي. ولئن يكن المشاركون متفقين على تطوير النظام في لبنان نحو اللاطائفية السياسية، الا ان الرأي كان متباينا في ما بينهم حول طرق الوصول اليه والمهل اللازمة لتطبيق الاجراءات التي ستتخذ في هذا المجال، كذلك حول سبل تنقية العلاقات مع سوريا وحول سياسة الانفتاح على العالم العربي. ولكن لقاء لوزان لم يكن صالحا للبحث في عمق الامور. فالمشاركون فيه كثر، وكل واحد منهم كان اسير افكاره الراسخة ومعطيات محيطه وبيئته. وختم اللقاء اعماله بالطلب الى كل من المشاركين فيه ان يجسِّم في الواقع، حين عودته، النيات الحسنة التي اعلنها على شاطئ بحيرة ليمان.

ثم انتقلت الى سوريا لاقوّم مع الرئيس حافظ الاسد نتائج ما حصلنا عليه في لوزان. ولما عدت الى بيروت، كلفت رشيد كرامي، زعيم طرابلس وجاري على المقعد في المجلس النيابي لعدة سنوات (عندما كنت نائباً) هذا الصديق الذي يكبرني سنا وسبقني في ممارسة السياسة، والذي شرفني بصداقته الحميمة منذ انتخابي نائباً عن منطقة المتن – تشكيل حكومة اتحاد وطني. وكان لنا اول اجتماع في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ اعربنا فيه عن تصميمنا الثابت على الوصول الى حل يضمن سلامة البلاد. الفت

لجنة مصغرة برئاسة كميل شمعون وسليم الحص لوضع البيان الوزاري الذي يحدد اسس المصالحة الوطنية.

ولاح لنا امل جديد بالنجاح.

تميزت اعمال مجلس الوزراء في جلساته التي عقبت اجتماع لوزان، بجو من الصفاء والانسجام والحوار المفيد. وكثيرا ما تبعتها غداءات عمل سادتها اجواء من الالفة والمصارحة الايجابية. وكانت حقبة من التعاون النشيط مع رئيس الحكومة رشيد كرامي الذي كان يحظى بثقة السوريين الكاملة ولم يكن في حاجة للعودة دائما الى دمشق لمعالجة بعض الامور. وكان له على حلفائه سلطة ادبية وهيبة ونفوذ لا جدل فيها. وتجربته الطويلة في ممارسة الحكم كوزير ثم كرئيس حكومة والتي تعود الى سنة ١٩٥٢، جعلت منه محاورا يقدر المسؤولية وصاحب رأي مسموع، اتسم بالهدوء والحصافة وبطبع كتوم. ولم تغيّر الحرب ملمحا واحدا في هذا الرجل كأنه اراد ان يبقى كما هو في مختلف الظروف والاحوال. وكنت اسعى دائما، منذ السبعينات، الى مصالحته مع والدي كلما قضت الظروف بنشوب خلاف بينهما حول شؤون السياسة. وتوطدت العلاقات بيننا في اثناء توليه رئاسة الحكومة. وقد آلمني في الصميم اغتياله الجبان سنة ١٩٨٧.

لم يدم طويلا ذلك المناخ الايجابي الذي قام في اول عهد حكومة الاتحاد الوطني، اذ تدهور الوضع بعودة القتال بين الفلسطينيين ومحاربي منظمة «امل» الشيعية في ضواحي بيروت الجنوبية. ولا احد يقر بأن ذلك القتال جاء بطريق المصادفة، وانما كان نتيجة المشاكل والاحداث التي تراكمت بين الفلسطينيين والشيعة منذ زمن طويل، غذّتها خلافات

سوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية. اما الفلسطينيون، فلم يطاولهم اليأس من الفشل الذي لحق بهم فاستمروا في سياستهم الانتحارية على الساحة اللبنانية.

واغتنم عدد من الوزراء عودة القتال واضطراب حبل الامن في البلاد للامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء، فتعطل ذلك الاجماع الذي عهدناه في بدء عهد الوزارة، وتوالت مقاطعة مجلس الوزراء، واغتنم مسؤولون آخرون هذه الظروف للتوقف عن ادارة الشؤون العامة المنوطة بهم، بينما راحت دمشق تجري مع الميليشيات المقربة منها مفاوضات ادت الى «الاتفاق الثلاثي» في كانون الاول ١٩٨٥.

ومرة اخرى، وجدت نفسي، كما وجد اللبنانيون انفسهم، امام جدار يتعذر اختراقه.

يستلزم تحقيق التوافق في لبنان شروطا واضحة محددة لا يمكن تجاهلها، منها ان هذا البلد لا يستطيع الحياة الا في ظل توازن بين الطوائف التي تشكل المجتمع فيه. فالوفاق الوطني لدينا ليس، كما هي الحال في البلاد الاخرى، نتيجة تكتل بين الاحزاب يتم من خلاله الاتفاق على برنامج حكومي، وليس هو تعبيرا عن تفاهم جماعي حول قضية سياسية داخلية او خارجية فحسب، وانما هو اعمق من ذلك، انه في جوهر مجتمعنا السياسي، قائم في العقد المصيري الذي يوحد بين الفئات الطائفية التي تشكل المجتمع اللبناني. فاذا قررت احدى هذه الفئات ان تعيد النظر في اسس العقد الذي يربطها بالفئات الاخرى، انهار البناء

الذي اقيم بدقة بينها. واذا حاولت احداها ان تفرض على مثيلاتها توجهاتها الذاتية ومصالحها الخاصة، نشبت حرب داخلية في البلاد. واذا اعتبرت احدى هذه الفئات ان خصائصها قائمة في ذاتها لا تُمس، وانه لا مجال لان تندمج بغيرها، فُسخ ذلك العقد المصيري وفُتح الباب لجميع المجازفات والاخطار. لذلك كان التسامح والانفتاح والحوار والشعور بالاخوة عندنا اكثر من ميزات فردية. انها فضائل سياسية يتميز بها مجتمعنا اللبناني ومن دونها تتغلب علينا اغراءات الانعزال او مسايرة حركات الانضمام مما يهدد، في كل لحظة، وحدة الوطن وسلامة حياتنا الاجتماعية. فانغلاق اي طائفة على نفسها او انفتاحها المفرط على ابناء عقيدتها في الخارج عاملان اساسيان لزعزعة الاستقرار في البلاد. فالتضامن بين الطوائف اللبنانية وتآلفها الوثيق هما الضمان الاول والاكثر فاعلية لوحدتنا الوطنية.

لذلك اختار لبنان نظاماً سياسيا يتميز بالتعددية السياسية والتنوع الطائفي. فالسبع عشرة طائفة التي تشكل المجتمع اللبناني اقامت في البلاد نموذجا خاصا من الديموقراطية يحدد العلاقات وينظمها في ما بينها. ولم يكتف لبنان بتبني النظام الديموقراطي البسيط القائم على احترام حقوق الفرد والاختيار الحر للحكام وحرية التعدد في وجهات النظر فحسب، ولكنه ارسى نظاما تتمثل فيه جميع فئات الشعب في مؤسساته العامة بنسبةٍ حددتها الانظمة والقوانين. انها ديموقراطية مركبة كيّفت حسب ما تقتضيه خصائص بلادنا. وهي تعمل على مستويين: الاول يتميز باحترام المساواة بين جميع المواطنين امام القانون، وبضمان حقوقهم الاساسية التي هي اساس الانظمة الديموقراطية النموذجية كحرية التعبير وحرية التنقل وحرية اقامة الجمعيات والاحزاب وغيرها... وعلى اساس هذه الحقوق،

قام لبنان وطناً ديموقراطيا مستقرا انبثقت فيه السلطات من انتخابات حرة، ولم يتولَّ فيه رؤساء الجمهورية الحكم نتيجة انقلابات عسكرية. والمستوى الثاني يضمن حقوق جميع الفئات التي يتكون منها المجتمع اللبناني. وتحقيقا لهذا المبدأ أقمنا نظام التمثيل النسبي للاقليات الذي يحترم حق التنوع ويضمنه، فلا تجد اية اقلية نفسها مبعدة عن المشاركة في الحياة السياسية. فممارسة قواعد الديموقراطية النموذجية القائمة على مبدأ ان «لكل انسان صوتاً في الاقتراع» لم تكن لتضمن صون هذا التنوع اللبناني، وكان في وسع اي عنصر من عناصر المجتمع اللبناني ان يحتكر، على اساس هذه القواعد، السلطة لوحده. وما الذي يحول عندئذ دون تحوُّل اكثرية سياسية يفرزها الاستفتاء العام اكثرية طائفية تفرض هيمنتها على سائر الطوائف؟!

وعلى خلاف الديموقراطيات النموذجية حيث تقوم الحياة السياسية على نضال الاحزاب انطلاقا من برامج ومبادىء تتبناها وتعمل على تحقيقها، تقوم الحياة السياسية في معظم الاحيان في بلدان الشرق الاوسط على اساس انها تعبير عن التضامن بين الطوائف. وحتى الاحزاب التي تزعم انها في منأى عن كل اهتمام طائفي، تبقى في منطقتنا ذات صبغة طائفية او تضم على الاقل اكثرية ساحقة تنتمي الى طائفة واحدة. ولذا كان لتمثيل جميع الطوائف في اجهزة الحكم في لبنان فضيلة كبرى في وقت تشتد حركات الاصوليين، اذ هو يحول دون هيمنة طائفة واحدة على الطوائف الاخرى، ناهيك بأن الحياة المشتركة بين جميع الفئات التي تشكل البنية السياسية في لبنان، تمثل مدرسة تحتذى في الممارسة الديموقراطية حيث تكبح جماح الميول البشرية للاستئثار بالسلطة، وتلزم

البعض على ألا يتغاضى عن وجود الآخرين وان يعترف بان التمثيل السليم هو افضل وسيلة لابراز التنوع الفريد الذي يمتاز به المجتمع اللبناني وصيانة هذا التنوع.

فالديموقراطية المركبة التي يمكن وصفها بانها ديموقراطية متنوعة جامعة، تؤكد على حق المساواة بمقدار ما تؤكد، في الوقت ذاته، على حق التباين من اجل قيام حياة مشتركة فضلى بين الفئات التي تكون امتنا. وهذان البعدان في نظامنا الديموقراطي اساسيان وضروريان، لانه لا يكفي ان نأخذ فقط في الاعتبار البعد المتعلق بالمساواة لنقيم نظاما ديموقراطيا وقادرا على الاستمرارية والاستقرار، وتاريخ الشرق الاوسط حافل بالامثلة والعبر. فكم من شعوب طمرها النسيان، وكم من طوائف زالت، وكم من حقوق اهينت وديست في دول تدعي ممارسة الديموقراطية والمساواة بين ابنائها، ولكنها لم تنجح في الواقع في اخفاء التسلط الطائفي فيها.

وخلافا لكثير من الانظمة الديموقراطية المركبة تبقى الديموقراطية ضمانا، في منطقة الشرق الاوسط، لسلامة الطوائف والعناصر البشرية فيها، ولصون حقوقها وتحقيق طموحاتها المشروعة في اطار تضامن والتزام لبناني وعربي لا يتغير.

وتلك الاصوات التي ترتفع من حين الى آخر مطالبة بتغيير جذري لنظامنا السياسي، ألا تتجاهل في اكثر مطالبها خصائص وضع يقوم فيه نظامنا الديموقراطي بدور مهم على المستويين اللذين جاء ذكرهما؟ أوَليس من الممكن ان يصبح هذا النموذج من الديموقراطية اللبنانية المركبة ضرورة لضمان تماسك المجتمعات الغربية التي تتمخض فيها اليوم تطورات جذرية

ناتجة من قدوم امواج كبيرة من المهاجرين اليها ينتمون الى ثقافات وتقاليد واديان مختلفة؟

وثمة طريق اخرى لتوطيد الوفاق اللبناني تتعلق بانماء المناطق ولاسيما تلك التي نزل بها الحرمان بما يضمن لابنائها المستوى المطلوب لحياة كريمة. وقد كانت قضية الانماء الاقتصادي المتوازن من اهم القضايا التي واجهتها الدولة اللبنانية في عهد الاستقلال. ففي الستينات تبنت الحكومة خطة خمسية للانماء، وادركت آنذاك ان اقامة سياسة انماء اقتصادي واجتماعي شامل من شأنها المساهمة الى حد بعيد في توطيد دعائم التضامن الوطني والتقريب بين طبقات الشعب اللبناني وازالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها.

وبرزت هذه الفوارق في شكل رهيب خلال هذه الحرب، ولاسيما في المناطق النائية التي عانت الحرمان زمنا طويلا. ونتج من غياب الدولة عن تلك المناطق ان تولى ابناؤها، وقد انخرط معظمهم في صفوف الميليشيات، ادارة شؤون حياتهم اليومية التي زادتها الحرب سوءا واضطرابا. ونشأت هكذا فاعليات اقليمية فوضوية وطدت قوتها الحواجز التي اقامتها ظروف الحرب بين منطقة واخرى وادت الى تقسيم الوطن اجزاء متعددة متفرقة ملتصقة الواحدة بالاخرى بخيوط مصطنعة من الحقد والعنف. وهكذا ابرزت لنا الحرب من جديد بُعدا آخر كنا نسيناه هو الاقليمية.

وانطلاقا من تقديرنا لخطورة هذه الحقائق نستطيع ان نساعد لبنان

الغد على النهوض وبنائه على اسس جديدة ترفض اي استقلال سياسي للمناطق، ونفيد، من جهة ثانية، من تجربة الحرب فنستبعد وضع مشاريع الانماء من مؤسسات مركزية فقط، كما كانت الحال سابقا، وانما من وحدات اقليمية منظمة تنسق نشاطها مع اجهزة الدولة العامة. فلبنان الغد سيعطي الادارات المحلية في المناطق ما يسمح لابنائها بالقيام بمساهمات فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم. ففي هذا التعاون البناء بين المواطنين وعلى الارض التي يعيشون فيها ويتأصل فيها نشاطهم المهني والاقتصادي، تتوطد الوحدة بين اللبنانيين.

ولما توليت سدة الرئاسة، حرصت على ان يكون في صلب مهمة مجلس الانماء والاعمار وضع خطة تنمية شاملة للمناطق. والهدف الذي كنت ارمي اليه يتمثل في تمكين مناطق لبنان كلها من المساهمة، عن طريق وحداتها الادارية المحلية وبمقومات فاعلة تُعطى لها، في تنفيذ مشاريع انمائها الاقتصادي والاجتماعي في اطار خطة مركزية شاملة تحقق مصلحة البلاد العامة. وبهذا الاسلوب الواقعي العملي يتحقق وعي المواطن لمسؤولياته، ويشارك في صنع مصير منطقته وبالتالي في مصير الوطن كله. ومن شأن هذه السياسة ان تشحذ في نفوس بعض اللبنانيين ذلك الحس الذي افتقروا اليه، ويا للاسف، الا وهو الشعور بالمواطنية.

ان المشكلات السياسية التي عصفت بالبلاد اخّرت الى حد كبير تنفيذ هذا المخطط. ولكن هذا لن يمنعنا من متابعة العمل لتحقيق لامركزية ادارية حقيقية تمنح السلطات المحلية ومجالس البلديات الصلاحيات الواسعة اللازمة لمهماتها.

ولكن علينا ألّا ننسى ان تطبيق مبادئنا الديموقراطية واعادة تعمير بلادنا لا يمكن ان يقدّر لهما النجاح الكامل ولبنان في ظل اضطرابات وتغييرات تعصف ببلدان المنطقة كلها، ولا بد ان تصيبه انعكاساتها السلبية. ولسوء الطالع ان لبنان يقع في منطقة تتجاذبها الصراعات الاقليمية والدولية ولا يستطيع الصمود طويلا امامها. فعلى ارضنا تقوم معارك الآخرين، وعليها تجري الصراعات المكشوفة والمبطنة، وفي لبنان يتركز الصراع العربي – الاسرائيلي ويشتد منذ اربع عشرة سنة، وفيه وحده، من دون اي بلد آخر، تتوالى الصدامات، وبشكل شبه يومي، بين الفلسطينيين والسوريين والاسرائيليين، ومناطقنا وحدها تُمطَر كل يوم بوابل من القذائف، ويُعتدى عليها، وتصبح سنة ١٩٨٢ هدفا للغزو الاسرائيلي. وبلادنا وحدها يفرض عليها ان تكون ميدانا لاقسى اعمال العنف ومنطلقا للارهاب طوال السنين العشر الاخيرة. وفي بلادنا تأخذ الحرب العراقية – الايرانية بُعدا رهيبا من العنف القاتل. وفي بلادنا يتركز عمل الاصوليين وينمو بينما هو في مرحلة جمود في البلاد العربية الاخرى. وفي لبنان تطلب ضمانات لأمن البلدان المجاورة. وسيادتنا تُنتهك كل يوم، وشعبنا يتلقى، مغلوبا على امره، نتائج صراعات الآخرين على ارضه. وفي خضم هذه الصراعات يحاول لبنان، وقد دب فيه اليأس، الخروج من هذا المأزق الخانق.

الحقيقة ان ازمة لبنان تشكل من وجوه عدة، مركز تجمع وتفاعل لازمات المنطقة، ومحطة للصراعات الدولية. ولا يستطيع لبنان الخروج من هذه المحنة الا اذا اعتُرف بخصائص وضعه وتُرك لنا السير في تنفيذ

سياستنا بعدم الانحياز على الصعيدين الدولي والاقليمي في اطار المواثيق التي تربطنا بدول الجامعة العربية.

اننا جزء من العالم العربي، يربطنا به قدرنا المشترك والاقرار العام بالدور الذي نقوم به في هذا المجتمع الرحب. وهو دور نتمسك به ولا يسعنا ان نتنكر لالتزاماتنا التي تنبع من هويتنا العربية. ان قضايا العالم العربي هي قضايا لبنان. ولكن ليس من الجائز ان يُطلب من لبنان ان يقاتل مكان العرب كلهم وعوضا عنهم، كما لا يجوز ان يطلب اليه ان يدفع ثمن معارك العرب كلها بينما دول عربية اخرى اوفر غنى واكثر قدرة تبقى بعيدة عن صراع يعنيها في الدرجة الاولى.

وفي انتظار ان يتم الاتفاق بين الدول العربية على وضع استراتيجية موحدة، كنا ولا نزال نطالب بها واكدنا عليها في قمة فاس، من حقنا الطلب ان يقوم سلام على حدودنا اسوة بما يقوم على الحدود العربية – الاسرائيلية الاخرى. والقبول عربيا ودوليا بعدم انحياز لبنان يساعدنا على استعادة سيادتنا والعيش بامان ضمن حدودنا المعترف بها دولياً.

ان عدم انحيازنا يرمي بصورة خاصة الى ابقاء لبنان خارج سياسة المحاور العربية والدولية. نحن لسنا طرفا في اي نزاع عربي، ولا نستطيع ان نكون طرفا فيه. ان طموحنا يقتصر على مساعدة الدول العربية على جمع صفوفها وتعزيز التعاون في ما بينها. ورسالة لبنان الطبيعية والتي حمل لواءها دائما، هي السلام والعمل من اجله، يساعده في ذلك تكوين مجتمعه المتنوّع والعطاء المستمر الذي قدمه الى محيطه، ورسالة الوئام والتضامن والمحبة التي يحملها الى العالم كله. ومن مصلحة الخير العام ألاَّ تؤدي الصراعات الاقليمية والدولية الى تحطيم هذا البلد الصغير المسالم

لانه يُخشى ان يؤدي ذلك الى تحطيم رسالته بالذات، رسالة المحبة والتسامح والخير. من هنا اعتقادنا الثابت ان المؤتمر الدولي لاقامة السلام في الشرق الاوسط يحمل في طياته كبير الآمال، ويسمح لنا، في اطار سلام يعمّ المنطقة باسرها، بان نحمي حدودنا، ونضمن الامن في بلادنا ونوطد وحدتنا الوطنية، فنستعيد دورنا الاصيل في جعل لبنان كما كان وكما نريد ان يبقى موطن الثقافة ومنتدى الحوار بين الطوائف والاديان ورائد التعاون المثمر البناء مع اقرانه في العالم العربي.

الرِّهَانُ الكَبِيرُ

على غرار ما يجري في الحروب الاخرى، فرضت حرب لبنان شريعة المسلحين وعززت البدع المذهبية، واضرمت نار الاصولية. وعلى غرار الحروب في البلاد الاخرى اكرهت حرب لبنان الاكثرية الصامتة من ابنائه على التزام الصمت وقد ادمتهم المعارك بين الاخوة وباتوا توّاقين الى بناء مستقبل للبنان على اسس جديدة من الاحترام المتبادل والعدالة والتسامح.

في هذه المعركة بين السلاح الذي يستعبد حامله والرأي الحر الذي يحرره، بين البندقية التي تقتل والكلمة التي تقض مضجع المقاتلين وتستنطقهم، اخترت موقعي وحددت عملي. انني اقف الى جانب

الاكثرية الصامتة معبرا عن آلامها وآمالها، وساتابع النضال من اجل حياة مشتركة بين اللبنانيين تضمن لكل منهم حقه في الحرية والكرامة، غير مبالٍ بما يجره من صعوبات قد تدعو الى اليأس، ومن نتائج غير مضمونة، لأن هذه المعركة هي الوحيدة التي يجدر بنا ان نخوضها من دون ان نعبأ بما يعترضنا من مخططات شرسة تقوم على شهوة التسلط وحب السيطرة.

ان الحوار الاسلامي – المسيحي هو اساس الميثاق الفكري والروحي الذي يربط بين اللبنانيين. انه قدرهم الجامع والتعبير الصحيح عن ارادتهم في الحياة المشتركة، والمصير المشترك، والانطلاقة الحرة لرسالة لبنان الثابتة كموطن للالفة والتسامح. والاسلام والمسيحية مدعوان على ارض لبنان الى التعاون والتكاتف. لا ريب في ان الحرب قد انستنا هذه الحقائق، ولكن علينا ان ندرك ايضا انها لو بقيت في ضميرنا لما وقعت هذه المأساة. فكل سياسة تقوم على التفرقة والتقسيم هي كارثة للبنان لانها لا تؤدي الا الى تغذية التعصب والى المزيد من الضغائن والاحقاد.

وتعطيل الحوار بين المسلمين والمسيحيين زعزع اركان لبنان بعدما كان مثالا للتسامح والحياة المشتركة بين الاديان. ويخشى اذا استمر وتفاقمت نتائجه ان يفقد وطننا رسالته وروح الحياة التي آمن بها وكرّس لها نفسه، وتهوي معه، نتيجة لهذا الحوار المقطوع، طوائف وكيانات واوطان اخرى في المنطقة وفي خارجها. فمعركة لبنان هي معركة التسامح ضد التعصب، وفشل التجربة اللبنانية يؤدي الى تغذية الحركات الاصولية التي تستمد من هذا الفشل اسباب وجودها ومصدر نموها.

اود ان اوجه في الدرجة الاولى هذه الافكار، المستمدة من المأساة

التي نعانيها، الى الشباب اللبناني الطالع الذي لم يعرف غير المواجهة المسلحة والعنف. وكلما افكر في حرب لبنان تبرز امامي بطولة هؤلاء الفتيان من اي جانب كانوا، الذين قبلوا طوعا وفي ارتباط شامل ان يهجروا اعمالهم بعض الوقت او كله، ويتخلوا عن مشاريعهم لمستقبل هيأوا انفسهم له، وينطلقوا بالتزام كلي للدفاع عما يؤمنون به والتضحية من اجله بالحياة احيانا. واني ادرك واقدر المشاعر التي تحركهم. ولكن قليلا ما يخرج المرء سالما في لقاءاته مع العنف. والتفتح على الحياة في مشهد ليس فيه سوى الفوضى والخراب، يشوّه القيم ويفسد طباع الانسان. وكَم هم كثيرون اولئك الشباب الذين استسلموا لنشوة زائلة تمكنت منهم نتيجة شعورهم الواهي بسلطة استمدوها من قوة السلاح.

من اجل هذا الجيل الذي لم يعرف لبنان، بلدَ الحياة المشتركة بين الطوائف والنزعات، يجب ان نعمل لنبعث لبنان الجديد، المتصالح الاخوي، الموحّد المتسامح. من اجل شباب هذا الجيل وجب علينا ان نتعلم كيف نحب وكيف نصفح.

في ممارستي مهماتي، كثيرا ما مرّت بي ظروف خرجتُ من التأمل فيها بان الصفح هو اسمى فضائل رجل الدولة. اعرف انها فضيلة غريبة في زمن تتحكم فيه الاهواء وتنطلق غرائز الشر على هواها، ويصبح العنف الوسيلة المثلى لممارسة السلطة. ولا ازال عند اعتقادي ان من يعرف كيف يصفح ويغفر يسمو فوق ذاته. وليس الصفح تلك الفضيلة السياسية التي تقوم على «محو» الماضي او تساعد على نسيانه بالتكيف مع الحقائق الجديدة، وانما هو تلك الصفة المجيدة التي تدعو الى صون جميع الفرص للمستقبل. انها لا تقوم على قبول الاعتذار وتجاوز الاساءة

ونسيانها، وانما على الاعتراف بان العلاقات الادبية والخلقية بين البشر افضل بكثير من الولاء الاعمى لاحداث الماضي والتمسك بها.

سيأتي يوم، ليس ببعيد، تنطلق فيه الطوائف اللبنانية لاقامة الحوار في ما بينها. وستحملها الحاجة او تلبية فضيلة الواجب على ان تفكر مجتمعة، آجلا ام عاجلا، في ما يصون مستقبلها المشترك. وسيُحمل اللبنانيون عندئذ على تخطي شعور التعصب والاهواء والاحقاد. وكيف يمكننا ان نتصور مستقبل لبنان بعد ما اصابه من تمزق من دون ان نرفع شعور الصفح الى مستوى الضرورة السياسية القصوى. ففيه انفتاح حاسم ومستمر على الآخرين، وفيه ما يحملنا ليس على تخطي الذات فحسب وانما على الانطلاق نحو ما هو اساسي من دون الاهتمام بالعقبات التي تقوم في طريق أي لقاء بين اللبنانيين. وعدم الصفح يعني في معظم الاحيان انغلاق المرء في اقتناعاته التي هي حقائق ذات مدلول شخصي وبالتالي جزئية ومحدودة وآنية. وعدم الصفح يعبر ايضاً عن السلطة والاقتناع المطلق بقوتها وبالتوكيد ان اولئك الذين اخطأوا يستحقون الاهمال المحقِّر او المنفى. ولكن حكمة رجل السياسة تكمن في ادراك حقائق التاريخ ورهاناته وفي معرفته كيف يجب ان يسير من دون ان يتعثر في ضباب الزمن. وعلينا ان ندرك ايضاً ان التاريخ لا يُصنع الا جماعيا ولا يُبنى الا بتعاون مشترك من الجميع، وان الصفح هو انبل انواع التضامن.

ان تجاوز الاساءة والتغلب على الذات والتنكر للانانية والانفتاح على انفسنا وعلى من يعيشون معنا في الوطن الواحد، هي الطريق الاسلم التي تخرجنا من المأساة الجماعية التي نعيشها وتوصلنا الى السلام.

انني كبير الثقة بتمسك الشعب اللبناني بوحدته، وبانه قادر على نسيان المآسي التي عاناها وعلى تجاوز المجازر والممارسات التي ارتكبت على ارضه، وانه لن يدع اليأس يدخل اليه نتيجة اقتناعه بان لبنان الغد سيكون لبنان التضامن بين ابنائه والمتصالح مع نفسه.

ان ايماني ثابت بحيوية الشعب اللبناني وقدرته على الابداع. وليس هناك شعب آخر اصيب بضربات حرب لا ترحم استمرت اربعة عشر عاما، استعملت خلالها جميع وسائل القتل والتدمير، وقضت على التوالي، وكأنها غايات مقصودة، على اطيب آماله، يستطيع ان يصمد كما صمد الشعب اللبناني.

ان ايماني لا يتزعزع بمستقبل لبنان. واعرف ان شعبا جاور الموت يقدِّر، اكثر من أي شعب آخر، معنى الحياة.

المحتويات

٩ **تمهيد**

١١ **القسم الاول** : في سدة الرئاسة

١٣ **الفصل الاول** : الدخول الى قصر بعبدا
٢٧ **الفصل الثاني** : المهنة الاصعب
٤٩ **الفصل الثالث** : يوم في لبنان
٦٧ **الفصل الرابع** : مسار العلاقات اللبنانية – السورية

٨٣ **القسم الثاني** : في خضمّ التيّار

٨٥ **الفصل الاول** : في جذور الحرب
٩٩ **الفصل الثاني** : اسرائيل: الاتفاق الملغوم
١٣٣ **الفصل الثالث** : سوريا: سوء التفاهم
١٥٣ **الفصل الرابع** : الاصولية: الامبراطورية المحجبة

١٦٩ **القسم الثالث** : لكي نربح

١٧١ **الفصل الاول** : القوات المتعددة الجنسية
١٩٧ **الفصل الثاني** : العلاقات الخارجية
٢٢٧ **الفصل الثالث** : على درب الخلاص

٢٤٩ **الرهان الكبير**

انجز طبع هذا الكتاب
في المطبعة العربية ش.م.ل. البوشرية ـ لبنان
في العشرين من آب ١٩٨٨

تنضيد الحروف : انفورمايشن داتا، بيت المستقبل، النقاش – لبنان
الخطوط : فؤاد اسطفان
الغلاف : سعد كيوان

" في هذه المعركة بين السلاح الذي يستعبد حامله والرأي الحر الذي يحرّره، بين البندقية التي تقتل والكلمة التي تقضّ مضجع المُقاتلين وتستنطِقهُم، اخترْتُ موقعي وحدَّدْتُ عملي. انني أقف إلى جانب الأكثريَّة الصامتة معبّرًا عن آلامها وآمالها، وسأتابع النضال من أجل حياة مشتركة بين اللبنانيين، تَضْمن لكلٍّ منهم حقَّهُ في الحرِّيَّة والكرامة، غير مبالٍ بما يجرّه من صعوبات قد تدعو إلى اليأس، ومن نتائج غير مضمونة، لأن هذه المعركة هي الوحيدة التي يجدر بنا أن نخوضها من دون أن نعبأ بما يعترضنا من مخطّطات شرِسة تقوم على شهوة التسلّط وحب السيطرة.

إن الحوار الإسلامي - المسيحي هو أساس الميثاق الفكري والروحي الذي يربط بين اللبنانيين. إنّه قدرهم الجامع والتعبير الصحيح عن إرادتهم في الحياة المشتركة والإنطلاقة الحرّة لرسالة لبنان الثابتة كموطنٍ للالفة والتسامح... "

أمين الجميّل

أمين الجميّل

الرّهانُ الكبير

«الرهان الكبير» هو كتاب لا سابق له في العربية.
فقد وضعه الشيخ أمين الجميّل رئيس الجمهورية اللبنانية وهو لا يزال في الحكم.
لا هو مذكّرات إذًا ولا نظريّات تُكتب بعد حين.
كأنّه يشرك اللبنانيين، وسائر القرّاء، في اختباراته الرئاسية كما في تطلّعاته المستقبلية.
في هذا الكتاب تعيش مع الرجل الذي يتولّى «المهمة الأصعب» في العالم، داخل قصره المدمّر.
تتفرّج على الحرب من داخل، ثمّ ترافقه في لقاءاته وقادة الدول العربيّة والأجنبيّة. تقرأه يُعرّي الحسابات السياسية عند الصغار والكبار، يحلّل مصالح الأفرقاء المتصارعين في لبنان وعليه...
ثمّ يخلص إلى فعل إيمان بمستقبل يستعيد فيه الوطن حرّيّته ووحدته ورسالته.

وُضع هذا الكتاب باللغة الفرنسية بالتعاون مع السيّد فيليب لاپوسترل.
صورة الغلاف: كريم ضاهر (وكالة غاما).